خبراء و مصرفيون يرصدون دور التنسيق المالي و النقدي في الحد من الاختلالات التجارية بين مصر و الصين

أراضي الساحل الشمالي .. بين حق الانتفاع والتمليك للمستثمرين

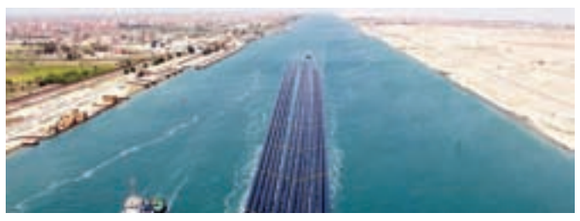

تفاصيل أزمة «المقايضة الكبرى» .. و موقف الحكومة من تصفير الديون

بند «حوالة الحق» يربك السوق العقاري .. ورد صارم من الحكومة و«الرقابة المالية»

شي جينبينج في القاهرة

زيارة «الشراكة الاستراتيجية» ورسائل الغرف المغلقة

بكين لا تتعامل مع مصر باعتبارها مجرد سوق أو دولة مستقبلة للاستثمارات وإنما باعتبارها بوابة سياسية واستراتيجية إلى إقليم كامل

الأحد
الاحد ٦ سبتمبر ٢٠٢٦
رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب
الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • العدد ٨٥٧ • الثمن ٥ جنيه
alhassad.com.eg

مصر تدخل عالم «مراكز البيانات» وسط اشتعال المنافسة الأمريكية الصينية للفوز بالشراكة المصرية

الأسواق تحت رقابة التموين « بـ«كارت المفتش» و «رادار الأسعار»

صادرات الملابس الجاهزة في المقدمة ب ٢,١٤ مليار دولار خلال ٧ أشهر

الاستثمار في «الصحة الرقمية»

وزير السياحة والآثار يعتمد الضوابط والقواعد والإجراءات المنظمة للحج السياحي لموسم ١٤٤٨هـ

الرئيس السيسي يوجه بـ «تخضير القاهرة» ويتابع جهود تحويل قلب العاصمة إلي مزار سياحي مفتوح

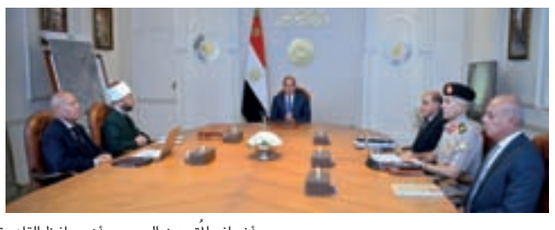

كتبت – رضوى عبدالله

اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي، يوم أمس السبت ، مع الدكتور أسامة الأزهري وزير الأوقاف، والدكتور إبراهيم صابر محافظ القاهرة، واللواء أمير سيد أحمد مُستشار رئيس الجمهورية للتخطيط العمراني، واللواء أ.ح وليد عارف رئيس الهيئة الهندسية للقوات المسلحة.

وصرح السفير محمد الشناوي، المُتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس تابع خلال الاجتماع جهود إعادة إحياء معالم القاهرة الإسلامية والتاريخية، حيث استعرض وزير الأوقاف الموقف التنفيذي لإعادة إحياء وترميم العديد من المساجد والأضرحة التاريخية، مُشيراً إلى أن ما يتم تنفيذه من جهود تمتد لتشهد فتح المزيد من المسارات السياحية المتكاملة للربط بين العديد من المواقع والمعالم التاريخية والتراثية، لافتا إلى أنه بالانتهاء من مُختلف ما يتم تنفيذه من أعمال تتعلق بإعادة إحياء المعالم التاريخية، سيصبح «قلب القاهرة» مزارا مفتوحا يستقطب المزيد من الحركة السياحية.

وأضاف المُتحدث الرسمي، أن محافظ القاهرة أشار من جانبه إلى جهود إعادة إحياء العديد من معالم القاهرة الخديوية والتاريخية والإسلامية، وما يتم من تأهيل وتطوير للبنية التحتية المتواجدة بالمناطق التاريخية والمناطق المحيطة بها. وفي هذا السياق، أكد الرئيس السيسي ضرورة استمرار جهات الدولة المعنية في جهودها نحو إعادة إحياء مختلف المعالم التاريخية والتراثية بالقاهرة، وتطوير المناطق المحيطة بها سعيا لاجتذاب المزيد من السائحين، مُشددا على ضرورة تبني مشروع لـ»تخضير القاهرة» يستهدف تحويل أي مساحة يتم إخلاؤها إلى مسطحات خضراء.

وذكر المتحدث الرسمي أنه تم خلال الاجتماع أيضا استعراض خطط هيئة الأوقاف المصرية لتطوير مختلف الأصول العقارية التابعة لوزارة الأوقاف، إلى جانب تعزيز آليات التعاون مع الشركات المتخصصة والمطورين العقاريين. وأكد الرئيس في هذا الإطار أهمية استمرار جهود الحصر والتوثيق لمختلف الأصول والممتلكات التابعة لهيئة الأوقاف المصرية، صيانة للأوقاف وحفاظا عليها، وسعيا لتعظيم الاستغلال الأمثل لها وفق شروط واقفيها.

جهاز تنمية المشروعات يشارك في معرض الصين الدولي للمشروعات المتوسطة والصغيرة

كتب – أحمد ابراهيم

في إطار حرص الدولة المصرية على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية مع جمهورية الصين الشعبية، وتعزيز سبل التعاون وعقد الشراكات وتبادل الخبرات بين أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة في الجانبين، بالإضافة إلى دعم نفاذ المنتجات المصرية إلى الأسواق الدولية،يشارك جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ممثلا عن جمهورية مصر العربية وبالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات في فعاليات الدورة الحادية والعشرين من معرض الصين الدولي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (CISMEF) ، حيث يُقام المعرض بمدينة قوانغتشو بمقاطعة غوانغدونغ الصينية خلال الفترة من 3 إلى 6 سبتمبر 2026، وتنظمه وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية.

وشهد افتتاح المعرض مشاركة عدد من كبار المسؤولين، من بينهم الوزير المفوض التجاري خالد ميلاد، رئيس مكتب التمثيل التجاري ببكين، وتشانغ غواكينغ، نائب رئيس مجلس الدولة لجمهورية الصين الشعبية، ومنغ فانلي، حاكم مقاطعة غوانغدونغ، وهوانغ كونمينغ، ولي ليتشينغ، وزير الصناعة وتكنولوجيا المعلومات.

ويشارك في المعرض الدولي العديد من الشركات الصينية، إلى جانب عدد من الدول والشركات الأجنبية بما يعكس المكانة الدولية التي يحظى بها المعرض كإحدى أهم الفعاليات المتخصصة في مجال المشروعات المتوسطة والصغيرة.

وأكد مصطفى حسن الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات أن مشاركة الجهاز هذا العام بالجناح المصري تمثل فرصة مهمة للتعريف بالمنتجات المتنوعة التي يقدمها أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة مما يسهم في فتح قنوات جديدة للتواصل مع الشركات والمستثمرين بمختلف الدول مشيرا إلى أن عملاء الجهاز المشاركين في هذه الدورة من المعرض يمثلون قطاعات إنتاجية مختلفة منها المواد الغذائية والملابس والحرف اليدوية والتراثية كما حرص الجهاز على إشراك أصحاب المشروعات من القاهرة وسوهاج والفيوم ومرسى مطروح والاسماعيلية والغربية والمنوفية.

وأشاد الرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات بالاهتمام الذي توليه وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بزيادة أوجه التعاون مع جهاز تنمية المشروعات خاصة فيما يتعلق بالتنسيق مع الهيئة المصرية العامة للمعارض والمؤتمرات لمساعدة أصحاب المشروعات على التوسع في تسويق منتجاتهم خاصة على المستوى الدولي وهو ما يتفق مع توجهات الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء ورئيس مجلس إدارة الجهاز بشأن زيادة الصادرات.

«الرقابة المالية» تصدر أول دليل شامل لقواعد وضوابط نشاط التمويل الاستهلاكي

كتبت – شيماء مرسي

أصدرت الهيئة العامة للرقابة المالية أول دليل شامل للقواعد والضوابط المنظمة لعمل شركات التمويل الاستهلاكي، ليكون مرجعًا موحدًا للمتطلبات الرقابية الحاكمة للنشاط، وبهدف تعزيز معرفة الشركات والعاملين بهذا القطاع بجميع الالتزامات التشريعية والتنظيمية المفروضة عليها، وتيسير الامتثال للمتطلبات الرقابية.

ويأتي إصدار الدليل في ظل التطور المستمر لنشاط التمويل الاستهلاكي، وتزايد المؤسسات التي تقدم خدماته، وتنوع المنتجات ووسائل تقديم التمويل، إلى جانب تعدد القرارات والتعليمات والكتب الدورية والقواعد الرقابية الصادرة لتنظيم النشاط خلال السنوات الماضية.

حيث يجمع الدليل جميع تفاصيل الإطار التنظيمي بصورة متكاملة تيسر الرجوع إليها، ويوضح للشركات القائمة والجديدة متطلبات التأسيس والترخيص وممارسة النشاط.

ويستند الدليل إلى أحكام قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي رقم (١٨) لسنة ٢٠٢٠، وما صدر تنفيذًا له من قرارات مجلس إدارة الهيئة ورئيس الهيئة والكتب الدورية حتى الآن، ويضم القواعد المنظمة لمختلف مراحل عمل شركات التمويل الاستهلاكي ومزاولي النشاط.

يتناول الدليل مختلف مراحل عمل شركات التمويل الاستهلاكي، بداية من إجراءات التأسيس والترخيص ومتطلبات رأس المال وهيكل المساهمين، مرورًا بقواعد الحوكمة وتشكيل مجالس الإدارة والوظائف الرئيسية واللجان المنبثقة عنها ونظم الرقابة الداخلية، وصولًا إلى القواعد الأساسية لممارسة النشاط ومعايير الملاءة المالية وإعداد القوائم المالية ونماذج عقود التمويل وإجراءات قيد الفروع.

كما يتضمن الضوابط المنظمة للتسويق والإعلان والإفصاح للعملاء، بما يشمل: تقديم المعلومات بصورة واضحة ودقيقة، وإتاحة جداول السداد وبيانات التكاليف والمصروفات والمزايا والمخاطر المرتبطة بالتمويل، وتنظيم الضمانات المقدمة من العملاء، وحظر الحصول على أوراق موقعة على بياض أو إيصالات أمانة كضمان للتمويل.

ويستعرض الدليل المتطلبات المرتبطة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وإجراءات العناية الواجبة للتعرف على العملاء، والإبلاغ عن العمليات المشتبه فيها، وحفظ السجلات والمستندات، إلى جانب قواعد الإقرار عن العملاء لدى شركات الاستعلام الائتماني، الأمر الذي يدعم تكامل المعلومات الائتمانية ويرفع كفاءة قرارات منح التمويل وإدارة المخاطر الائتمانية.

وبالنسبة لمنح التمويل: يتضمن الدليل قواعد تقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، ومراجعة التمويلات القائمة، ومتابعة العملاء غير المنتظمين، والتأكد من استخدام التمويل في الغرض المخصص له، إلى جانب اعتماد نظم للتقييم الرقمي للجدارة الائتمانية تستند إلى عوامل مرتبطة بالقدرة على السداد والوضع المالي للعميل.

كما يضم الدليل معايير (بازل ٣) المرتبطة بالملاءة المالية والتي تتضمن معيار كفاية رأس المال والرافعة المالية ونسب السيولة.

هيئة المجتمعات العمرانية تطرح ١٠ آلاف شقة بنظام الإيجار التمليكي

أعلنت وزارة الإسكان طرح هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة ١٠ آلاف وحدة سكنية بنظام الإيجار المنتهي بالتملك في ٢٦ مدينة جديدة.

وقالت وزيرة الإسكان المهندسة رانده المنشاوي، إن الوحدات المطروحة تشمل نحو ٥ آلاف وحدة جاهزة و٥ آلاف أخرى مزمع تنفيذها.

وأشارت المنشاوي، في بيان لوزارة الإسكان يوم أمس السبت، إلى أن الوحدات بمساحات متنوعة، وموزعة على نحو ٢٦ مدينة جديدة بمختلف أنحاء الجمهورية.

وقال الدكتور وليد عباس، نائب وزيرة الإسكان للمجتمعات العمرانية، إن التقديم سيكون وفقًا لمحافظة الإقامة المثبتة ببطاقة الرقم القومي، وفي حالة عدم توافر وحدات بالمحافظة محل الإقامة، يجوز التقدم بمدينة أخرى، وفقًا لما سيوضح بكراسة الشروط.

وأوضح أن المدن المطروح بها الوحدات المنفذة هي: (القاهرة الجديدة، و١٥ مايو، وبدر، والشروق، والعبور الجديدة، والعبور، و٦ أكتوبر الجديدة، وبرج العرب الجديدة، والعلمين الجديدة، ودمياط الجديدة، والسادات، والعاشر من رمضان، والصالحية الجديدة، والمنصورة الجديدة، ورشيد الجديدة، والفيوم الجديدة، والفشن الجديدة، وبني سويف الجديدة، والمنيا الجديدة، وملوي الجديدة، وناصر الجديدة، وأسيوط الجديدة، وسوهاج الجديدة، وقنا الجديدة، وطيبة الجديدة، وأسوان الجديدة).

وتتضمن المشروعات المطروح بها الوحدات: (الإسكان المميز، وإسكان المستقبل، والإسكان المتوسط، وإسكان الشباب، وروضة العبور، وفالي تاورز إيست، وسكن مصر، ودار مصر، وجنة، والإسكان المطور، والإسكان منخفض التكاليف، والإسكان الاقتصادي، والإسكان القومي)، وذلك بمساحات تبدأ من ٥٧ مترا مربعا حتى ١٦٢ مترا مربعا.

وأشار نائب وزيرة الإسكان إلى أن الوحدات المزمع تنفيذها ستوزع على ٨ مدن جديدة، هي: (٦ أكتوبر الجديدة، والعبور الجديدة، وبرج العرب الجديدة، والعلمين الجديدة، وحدائق العاشر، والسادات، والمنيا الجديدة، وسوهاج الجديدة) ضمن مشروعي الإسكان المميز وسكن مصر، وبمساحات تتراوح من ٩٠ مترا مربعا حتى ١٢٦ مترا مربعا.

ولفتت إلى تخصيص نسبة ٥٪ من إجمالي الوحدات المطروحة للأشخاص ذوي الهمم ممن تنطبق عليهم شروط الحجز.

ونوّه عباس بأن التخصيص سيكون بنظام القرعة العلنية بين المتقدمين المستوفين للشروط، ترسيخًا لمبادئ الشفافية والعدالة وتكافؤ الفرص.

وأشار إلى أنه لا يحق للأسرة، التي تشمل الزوج والزوجة والأولاد القصر، التقدم لحجز أكثر من وحدة ضمن الطرح، موضحًا أن الطرح سيكون من خلال الموقع الإلكتروني «مسكن» عبر الرابط، اعتبارًا من ٢٠ سبتمبر الجاري حتى ١٩ أكتوبر.

وأضاف أن الشروط العامة للطرح ستتضمن أيضًا ألا يقل عمر المتقدم عن ٢١ عامًا، وألا يزيد على ٤٥ عامًا في تاريخ التقديم، وأن تكون لديه أهلية التصرف والتعاقد، وألا يكون المتقدم أو الزوج أو الزوجة أو الأولاد القصر قد سبق لهم تملك وحدة سكنية أو قطعة أرض، سواء كانت في حيازتهم أو تنازل عنها للغير، سواء كان التخصيص بصورة مباشرة أو بالتنازل، وسواء كانت مدعومة أو غير مدعومة من الدولة.

وتابع: كما تتضمن الشروط تحديد الحد الأقصى للدخل الشهري للمتقدم، وذلك في ضوء القيمة الإيجارية للوحدات.

٨ سبتمبر الجاري .. اتحاد شركات التأمين المصرية ينظم مؤتمرًا للحد من خسائر «الحريق»

ينظم إتحاد شركات التأمين المصرية، برئاسة علاء الزهيري، مؤتمرا متخصصا حول الحد من خسائر فرع الحريق فى سوق التأمين المصرى، برعاية الهيئة العامة للرقابة المالية، خلال يومى 8 و9 سبتمبر الحالى، بعنوان «أهمية الوقاية من الحرائق فى حماية الأرواح والممتلكات واستدامة الأعمال».
ويهدف المؤتمر - حسب بيان للاتحاد - إلى تسليط الضوء على أهمية الوقاية من مخاطر الحرائق ودورها فى الحد من الخسائر البشرية والمادية، وتعزيز استدامة الأعمال، إلى جانب دعم جهود قطاع التأمين فى نشر الوعى بأهمية إجراءات السلامة والوقاية وإدارة المخاطر.
كما يمثل المؤتمر منصة تجمع نخبة من خبراء ومتخصصى التأمين وإدارة المخاطر والوقاية من الحرائق، إلى جانب الجهات والمؤسسات المعنية، لمناقشة أبرز التحديات المرتبطة بمخاطر الحرائق، وتبادل الخبرات والممارسات، واستعراض الحلول والتوجهات التى يمكن أن تسهم فى الحد من الخسائر وتعزيز مستويات الوقاية.

الاستثمار في «الصحة الرقمية»

سوق الصحة الرقمية عالميا بلغ 347,4 مليار دولار أمريكي عام 2025 وتوقعات بوصولها إلى 1,83 تريليون دولار بحلول عام 2033 ..

اتخذت مصر اتخذت خلال السنوات الأخيرة خطوات متسارعة نحو رقمنة منظومة الرعاية الصحية، مستندة إلى التوسع في السجلات الصحية الإلكترونية وتطوير البنية التحتية الرقمية وتوظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي، بما يدعم بناء منظومة صحية أكثر كفاءة واستدامة وعدالة في تقديم الخدمات.
ويُعد القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحي الشامل أحد الركائز الأساسية لهذا التحول؛ إذ يستهدف تحقيق التغطية الصحية الشاملة، وتطوير المنشآت الصحية، وتطبيق السجلات الطبية الإلكترونية، وتوحيد معايير الجودة، وبناء القدرات البشرية.
وحققت مصر عددًا من الخطوات المهمة في رقمنة الخدمات الصحية، من بينها إنشاء نحو ٤,٥ ملايين ملف صحي إلكتروني داخل محافظات التأمين الصحي الشامل، وإصدار أكثر من ٤٢ مليون روشتة إلكترونية، وتطبيق نظام الإحالة الإلكترونية، واعتماد التصنيف الدولي للأمراض (ICD-11)، إلى جانب تعزيز التعاون الدولي في مجالات الذكاء الاصطناعي والتكويد الطبي ونظم التنبؤ بالأمراض.
وفي هذا الإطار أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريرًا جديدًا حول مستقبل الصحة الرقمية عالميًا وفرص التحول الرقمي بالقطاع الصحي في مصر، في ظل النمو المتسارع لهذا القطاع، الذي بلغت قيمة سوقه العالمية نحو ٣٤٧,٤ مليار دولار أمريكي عام ٢٠٢٥، وسط توقعات بوصولها إلى نحو ١,٨٣ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٣٣، بما يزيد على خمسة أضعاف حجمها خلال ثماني سنوات، وبمعدل نمو سنوي مركب يبلغ ٢٣,٤٪.

استراتيجية مصرية وفرص واعدة

كما أشار التقرير إلى الاستراتيجية الوطنية للصحة الرقمية (٢٠٢٥-٢٠٢٩)، التي تستهدف بناء منظومة صحية رقمية متكاملة تتمحور حول المواطن، وتقوم على بنية تحتية رقمية مؤمنة وقابلة للتشغيل البيني، وتوحيد قواعد البيانات الصحية، ودعم متخذي القرار، وتحسين جودة الخدمات، وتشجيع الابتكار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.
وساعدت جائحة كوفيد-١٩ على تسريع تبني الحلول الرقمية في السوق المصري، بالتوازي مع نمو عدد من شركات التكنولوجيا الصحية المصرية التي تقدم خدمات تشمل حجز المواعيد، والوصفات الإلكترونية، وتوصيل الأدوية، والرعاية المنزلية والصحة النفسية الرقمية، بما أسهم في توسيع نطاق الوصول إلى الخدمات الصحية.
وأكد التقرير أن سوق الصحة الرقمية في مصر يمتلك فرصًا للنمو خلال السنوات المقبلة، مدفوعًا بارتفاع الطلب على الخدمات الصحية الرقمية، والتوسع في شبكات الاتصالات وانتشار الهواتف الذكية، وارتفاع تكاليف الرعاية التقليدية، والحاجة المتزايدة إلى متابعة مرضى الأمراض المزمنة عن بُعد.

منظومة خدمات

وأشار التقرير إلى أن هذا النمو يعكس تحول الصحة الرقمية إلى أحد المحركات الرئيسة لتطوير نظم الرعاية الصحية عالميًا، مدفوعًا بالتوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي، والرعاية الصحية عن بُعد، والسجلات الصحية الإلكترونية، وتطبيقات الصحة المتنقلة، والأجهزة القابلة للارتداء، وإنترنت الأشياء الطبية، إلى جانب تنامي الاستثمارات الحكومية والخاصة في البنية التحتية والمنصات الصحية الرقمية.
وأوضح التقرير أن مفهوم الصحة الرقمية لم يعد يقتصر على رقمنة بعض الخدمات الصحية، وإنما أصبح يشمل منظومة متكاملة من التقنيات والحلول الرقمية التي تدعم مختلف مراحل الرعاية الصحية، بدءًا من الوقاية والتشخيص، مرورًا بالعلاج، ووصولا إلى المتابعة وإدارة الخدمات الصحية، بما يسهم في تحسين جودة الرعاية ورفع كفاءة الإنفاق وتعزيز قدرة المواطنين على الوصول إلى الخدمات.
وقد أسهمت جائحة كوفيد-١٩ في تسريع هذا التحول عالميًا، مع التوسع في خدمات الرعاية الصحية عن بُعد، وتطبيقات المتابعة الرقمية، وبوابات المرضى الإلكترونية، وأدوات الإدارة الذاتية للأمراض، بما ساعد على استمرار تقديم الخدمات وتقليل الضغط على المستشفيات وتحسين الوصول إلى الرعاية، خاصة في المناطق النائية.
وتُعد السجلات الصحية الإلكترونية أحد أهم ركائز هذا التحول؛ إذ تتيح سجلًا رقميًا متكاملا للتاريخ الطبي للمريض والأدوية والفحوصات والتقارير والعلامات الحيوية، بما يدعم اتخاذ القرار السريري، ويرفع جودة الرعاية، ويعزز التكامل وتبادل المعلومات بين المؤسسات الصحية المختلفة.
كما شهدت تطبيقات الصحة المتنقلة والأجهزة القابلة للارتداء نموًا متسارعًا، مع الاعتماد على الهواتف والأجهزة الذكية في متابعة ضغط الدم ومعدلات ضربات القلب ومستويات السكر والنشاط البدني، بما يدعم الوقاية والإدارة الذاتية للأمراض المزمنة.
وأشار التقرير إلى أن الذكاء الاصطناعي أصبح أحد أبرز محركات الصحة الرقمية عالميًا، لما يوفره من قدرة على تحليل كميات ضخمة من البيانات الصحية، وتحسين دقة وسرعة التشخيص، والتنبؤ بالمضاعفات، ودعم القرار الطبي، فضلا عن دوره في تطوير الطب الشخصي وتصميم خطط علاجية تتلاءم مع الخصائص الجينية والسريرية ونمط حياة كل مريض.
وفي الاتجاه نفسه، يسهم إنترنت الأشياء الطبية في ربط الأجهزة الطبية وأجهزة الاستشعار بالمنصات ونظم المعلومات الصحية، بما يسمح بالمراقبة المستمرة للمرضى ونقل البيانات بصورة لحظية، خاصة في مجال الأمراض المزمنة والرعاية المنزلية. كما توفر تقنيات مثل البلوك تشين إمكانات إضافية لتعزيز أمن البيانات وشفافية إدارتها وقابلية تبادلها بين مقدمي الرعاية الصحية.

سوق عالمي

أشار التقرير إلى أن سوق الصحة الرقمية العالمي يشهد توسعًا كبيرًا مدفوعًا بارتفاع الطلب على إدارة الأمراض المزمنة والرعاية الوقائية، والانتشار الواسع للهواتف الذكية، وتطور تقنيات الذكاء الاصطناعي، والتوسع في الرعاية عن بُعد والسجلات الصحية الإلكترونية، موضحا أن السوق العالمي يتجاوز ١,٨ تريليون دولار.
وتستحوذ أمريكا الشمالية على أكبر حصة من السوق العالمي، نتيجة تطور البنية التحتية الرقمية وارتفاع الإنفاق على تكنولوجيا المعلومات الصحية وانتشار السجلات الصحية الإلكترونية، فيما تشهد أوروبا نموًا متزايدًا مدعومًا بسياسات التحول الرقمي وإدارة الأمراض المزمنة.
في المقابل، تُعد منطقة آسيا والمحيط الهادئ الأسرع نموًا، نتيجة ارتفاع الإنفاق الصحي والدعم الحكومي وانتشار الهواتف الذكية والتوسع في المنصات الصحية الإلكترونية، خاصة في دول مثل سنغافورة واليابان وأستراليا والهند. كما تشهد أمريكا اللاتينية ومنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا توسعًا في تطبيقات الصحة الرقمية، رغم استمرار بعض التحديات المرتبطة بالبنية التحتية والأطر التنظيمية وحماية البيانات.

فوائد اقتصادية كبيرة

سلط التقرير الضوء على العائد الاقتصادي المرتفع للاستثمار في الصحة الرقمية؛ إذ تشير تقديرات دولية إلى أن تطبيق مجموعة من التدخلات الرقمية، من بينها الرعاية الصحية عن بُعد والرسائل الصحية وروبوتات المحادثة الذكية، يمكن أن يسهم في إنقاذ أكثر من ٢,١ مليون شخص عالميًا بحلول عام ٢٠٣٣، وإضافة نحو ٤,٩ ملايين سنة حياة.
كما تشير التقديرات إلى إمكانية تحقيق مكاسب اقتصادية تتجاوز ١٩٩ مليار دولار أمريكي، مقابل استثمارات تقدر بنحو ٩,٨ مليارات دولار، بما يعكس الإمكانات الكبيرة للصحة الرقمية في تحسين كفاءة الإنفاق الصحي، وخفض تكاليف علاج الأمراض المزمنة، وتعزيز إنتاجية القوى العاملة.
ورغم هذه الفرص، يواجه التحول نحو الصحة الرقمية عالميًا مجموعة من التحديات، في مقدمتها تزايد مخاطر الهجمات السيبرانية وحماية البيانات الصحية، وغياب الأطر التنظيمية الموحدة، ومحدودية التشغيل البيني وتكامل الأنظمة الرقمية المختلفة، وارتفاع تكاليف التحول، ونقص الكفاءات البشرية المتخصصة، إلى جانب تفاوت جاهزية البنية التحتية الرقمية بين الدول.
وتتمثل أبرز محركات النمو في التوسع في استخدام تقنيات التشخيص الذكي لتحسين دقة وسرعة اتخاذ القرار الطبي، وزيادة الاعتماد على الرعاية الصحية عن بُعد ومراقبة المرضى باستخدام الأجهزة الذكية، إلى جانب تنامي الاستثمارات الحكومية والخاصة في رقمنة القطاع الصحي والسجلات الإلكترونية والبنية التحتية الرقمية.
وفي المقابل، يتطلب تسريع هذا التحول التعامل مع عدد من التحديات، وفي مقدمتها حماية خصوصية وأمن البيانات الصحية، وتعزيز الأمن السيبراني، وضمان قابلية التشغيل البيني وتكامل قواعد البيانات والأنظمة الصحية المختلفة، إلى جانب خفض تكاليف التطبيق، وتطوير الكفاءات المحلية المتخصصة، ووضع أطر تنظيمية وقانونية قادرة على مواكبة التطور السريع في تقنيات الذكاء الاصطناعي والصحة الرقمية.
وخلص التقرير إلى أن المرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من رقمنة الخدمات الصحية بصورة منفردة إلى بناء منظومة صحية رقمية متكاملة ومترابطة، ترتكز على حوكمة البيانات والتشغيل البيني والأمن السيبراني وتنمية الكفاءات، مع تعزيز بيئة الابتكار ودعم شركات التكنولوجيا الصحية، بما يسمح لمصر بالاستفادة من النمو العالمي المتسارع لهذا القطاع، وتحويل التحول الرقمي الصحي إلى أداة لتحسين جودة الخدمات وكفاءة الإنفاق، وفي الوقت نفسه إلى مجال واعد للاستثمار والنمو الاقتصادي.

مصر تنشيء - 4,5 ملايين ملف صحي إلكتروني وأكثر من 42 مليون روشتة إلكترونية في محافظات التأمين الصحي الشامل

أحمد ابراهيم

منال عوض : إطلاق منصة إلكترونية موحدة للمستثمرين والاستشاريين لطلب الموافقة البيئية من التقديم حتى الإصدار

أكدت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والبيئة، أن إطلاق منظومة تقييم التأثير البيئي الرقمية المتكاملة (https://ideia.moenv.gov.eg) كإحدى منظومات التحول الرقمي لجهاز شئون البيئة، يمثل خطوة مهمة نحو تطوير وتحديث إجراءات تقييم التأثير البيئي؛ بما يواكب توجه الدولة نحو التحول الرقمي، ويسهم في تيسير الإجراءات أمام المستثمرين، وتسريع دورة الحصول على الموافقات البيئية بما يدعم الاستثمار الأخضر، وتعزيز الشفافية والحوكمة، دون الإخلال بالاشتراطات والمعايير البيئية.
وأشارت «عوض»، في بيان، إلى أن المنظومة الرقمية تتيح للمستثمرين والاستشاريين إدارة ومتابعة مختلف مراحل الطلبات إلكترونيًا، بدءًا من تقديم الطلب والدراسات والمستندات وسداد الرسوم، مرورًا بالمراجعة الفنية والاستيفاءات، وصولا إلى إصدار الموافقة البيئية، بما يقلل الوقت والجهد، ويحد من الإجراءات الورقية والزيارات غير الضرورية، ويوفر للمستخدم رؤية واضحة لمراحل دراسة طلبه والإجراءات التي تم اتخاذها بشأنه.
وأضافت أن المنظومة تتضمن مرونة تصنيف المشروعات وتخصيص البيانات والصلاحيات وإتاحة تصنيفات متعددة للمشروعات، بحيث يكون لكل تصنيف بيانات ومتطلبات خاصة، مع تحديد المستندات والبيانات المطلوبة وفقًا لتصنيف المشروع، بالإضافة إلى تخصيص صلاحيات تقديم الطلبات بحسب نوع المستخدم والتصنيف؛ حيث يصنف المستثمر إلى الفئتين (أ) و(ب)، بينما يصنف الاستشاري إلى الفئتين (ب) محدد و(ج)، في حين يخصص لشركات المجمول تصنيف (ب) لمشروعات المحمول، فضلا عن إتاحة مرونة في منح بعض المستخدمين صلاحيات التعامل مع تصنيفات محددة.

الاحتياط واجب

بقلم:
جرمين عامر
عضو النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر

تنابلة الخوارزميات

فيديو إنتشر مؤخرا، للانفلونسر المصري الشهير وليد مصطفي، يتناول فيه بسخرية، كم الرفاهية التي يعيشها نزلاء أحد الفنادق الكبري بمدينة فرانكفورت الألمانية.
يبدأ الفيديو .. من لحظة وصول سيارة النزيل للفندق، وصعودها إلى غرفته مباشرة، دون المرور علي الإستقبال، أو ملئ إستمارة الإقامة. فقط عليه .. أن يمرر بطاقة الغرفة المحجوزة له، فتصعد سيارة النزيل بالأسانسير ومنها إلى سريره بالغرفة.
ناهيك .. عن مظاهر الرفاهية الاخري، من ريموت كونترول يتحكم في الغرفة بالكامل، فيرفع الستائر، ليشاهد النزيل الإطلالة الساحرة للمطار من داخل الغرفة، وبالتحديد وهو نائم علي السرير حيث تحلق الطائرات وتهبط وتصعد.
وعلي الرغم من، أن طبيعة الفيديو ساخرة، إلا أنه يتناول واقع يعيشه الإنسان حاليا.
فنحن لا نمشي، لا نبحث، لا نكتب، لا نحسب، لا نذاكر، ولا حتى نفكر!
إنما نأمر الذكاء الإصطناعي وخوارزمياته، فتصنع لنا .. كل ما نريده، بضغطة زر واحده.

وهنا تبدأ قصة.. تنابلة الخوارزميات !

فالذكاء الإصطناعي .. تحول إلى أسلوب حياة لكثير من البشر. علم الإنسان، كيف يكون كسلان حتي عن تشغيل عقله؟!! ليأخذ الذكاء البشري، راحه طويلة نسبيا ويتحول الي وعاء لعقل خاوي.
ولا نريد هنا .. أن نعمم!! إنما نتحدث عن ظاهرة، بدأت تتسلل للطبيعة البشرية، خاصة جيل Z مواليد ١٩٩٩ وجيل ألفا مواليد ٢٠١٢. وبالتاكيد سيصاب به، جيل البيتا مواليد ٢٠٢٥ لانهم ولدوا في بيئة رقمية بالكامل. وذلك قبل أن تتحول إلى أفه يهلك بها الإنسان.
فنظرية التفريغ المعرفي Cognitive Offloading والتي أوصلنا لها رفاهية الذكاء الإصطناعي، تشير إلى نقل ما بداخل عقل الإنسان إلى أشياء ملموسة : كالكتابة، والحساب، والبحث والكمبيوتر .. الخ. اما الذكاء الإصطناعي فقد رفع مستوي اللعبة !!
لتصبح الخوارزميات .. هي من تبحث، وتحلل، وتكتب، وتقارن، وتقترح الحلول، وتنظم، وتنتج المعلومة، وتخزنها، ليسود الكسل عقل الإنسان. ويصبح بمرور الوقت معتمد عليها بالكامل، فارغ من اي المعلومات.
والأخطر !! إن عقل الانسان، كاي عضلة، تحتاج إلى الاستخدام. فاذا لم تتدرب علي القراءة، او الكتابة، او البحث، او التعلم، او التذكر .. ستدمر!!
وتشير دراسة شركة مايكروسوفت عام ٢٠٢٥ إلى الارتباط بين الذكاء الإصطناعي وبعض مؤشرات إنخفاض التفكير النقدي والتشتت المعرفي (كثرة المعلومات دون الحاجة) لدي الشباب.

ثم تاتي الضربة الثانية ..

فجسم الإنسان .. لا يتحرك بالشكل الكافي، نتيجة الجلوس طويلا، والتعرض للشاشات، وقلة ساعات النوم، والارهاق الذهني. حيث قدرت منظمة الصحة العالمية، أن هناك نحو ١,٨ مليار شخص حول العالم، لم يصلوا لمستويات النشاط البدني المثالية خلال عام ٢٠٢٢. وأرتفعت النسبة بين المراهقين لنحو ٨٠٪. كما إرتفعت نسب الخمول البدني للبالغين.
كما ربطت المنظمة بين قلة النشاط وإرتفاع مخاطر امراض كالقلب، والأوعية الدموية، والسكري، وإرتفاع ضغط الدم، وبعض أنواع السرطان. كذلك الإكتئاب، والصحة النفسية.
وإستندت إلى أن النشاط البدني، يمكن أن يخفض مخاطر بعض أنواع السرطان بنسب تتراوح بين ٢٨-٤٨٪، وأمراض القلب والسكتة بنحو ١٩٪، والسكري بنحو ١٧٪، والإكتئاب والخرف بنحو ٢٨-٣٢٪. فضلا عن السمنة، والتي يعاني منها ٣٩٠ مليون طفل ومراهق بين ٥ و١٩ عاما بالعالم.
إذن، نحن أمام اجيال شابة صغيرة السن، عجوزه بمشاكلها الصحية والنفسية !!
فالإعتماد علي الذكاء الإصطناعي .. ليس خطأ!!
فقد إبتكرت خوارزمياته، لمساعدة البشر وزيادة القدرات التعليمية والمعرفية. وبالتالي تزداد معدلات الجودة ويتوفر الوقت والجهد لحياة اكثر سعادة للانسان.
ولكن الخطر الحقيقي !! هو أن يضغط الإنسان زر الPause ليتوقف العقل والجسم البشري بحجة الراحة والكسل.

وزير الزراعة يبحث مع وفد ألماني تقنيات الزراعة العمودية للقمح

استقبل علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وفدًا بحثيًا ألمانيًا ضم خبراء ومسئولين؛ لبحث فرص التعاون العلمي والتكنولوجي في مجال «الزراعة العمودية والإنتاج في البيئات المتحكم فيها» للمحاصيل الاستراتيجية، وعلى رأسها القمح.
وحضر اللقاء الدكتور عادل البلتاجي، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي الأسبق، والدكتور عادل عبد العظيم، رئيس مركز البحوث الزراعية، والدكتور ماهر المغربي، نائب رئيس مركز البحوث، إلى جانب الخبير الألماني البروفيسور «سينتهولد أسينج»، أستاذ فسيولوجيا المحاصيل بالجامعة التقنية في ميونخ، والباحث في ذات المجال «ماركوس هاوزر»، والدكتورة منى محرز، نائب وزير الزراعة الأسبق.
وأكد وزير الزراعة، خلال اللقاء اليوم الخميس، أن الدولة تبحث دائمًا عن حلول علمية مبتكرة لتأمين إنتاجها من القمح وتعزيز خطط الأمن الغذائي، مشيرًا إلى أن دخول مجال الزراعة الرأسية والبيئات المغلقة لا يهدف على الإطلاق إلى استبدال الزراعة الحقلية التقليدية، وإنما يمثل مسارًا بحثيًا وتكنولوجيًا مكملا لها.
وأضاف الوزير، أن التغيرات المناخية وندرة المياه ومحدودية المساحات الزراعية فرضت واقعًا جديدًا يتطلب الاستعداد للمستقبل واستكشاف كل الأدوات التقنية الحديثة.
واطلع الوزير، خلال اللقاء على نتائج ورشة العمل الموسعة التي نظمها مركز البحوث الزراعية، والتي ارتكزت على كيفية الاستفادة من التكنولوجيا الألمانية المتقدمة في الجمع بين أنظمة الإضاءة والتحكم الحراري والطاقة الشمسية والذكاء الاصطناعي؛ لتوفير بيئات نمو مثالية تُضاعف إنتاجية القمح في مساحات محدودة وبأقل استهلاك ممكن للمياه.
واتفق الجانبان، خلال اللقاء على بدء الخطوات التنفيذية لإعداد مذكرة تفاهم ومقترح لمشروع بحثي مشترك بين مركز البحوث الزراعية والجامعة التقنية في ميونخ؛ بهدف بناء نموذج تجريبي للزراعة العمودية للقمح، وتقييمه دائمًا من الناحيتين الاقتصادية والبيئية ومدى ملاءمته للظروف المصرية.
وشدد على أن مصر تمتلك علماء وباحثين على أعلى مستوى في مجال تربية واستنباط أصناف القمح، وأن الدمج بين هذه الخبرات المحلية والتقنيات الدولية الحديثة سيمهد الطريق لإحداث قفزة علمية حقيقية تضمن استدامة الموارد الزراعية للأجيال القادمة.

«قمة صوت مصر ٢٠٢٦» تكشف أول ملامح نسختها العاشرة

كشفت قمة صوت مصر (Narrative PR Summit)، المنصة الدولية الرائدة للحوار حول بناء الصورة الذهنية للدول والفرص الاستثمارية وإبراز النماذج القيادية الملهمة، أول ملامح نسختها العاشرة، المقرر انعقادها تحت شعار «Beyond Reset» يوم ١٤ أكتوبر ٢٠٢٦ بسوماباي على ساحل البحر الأحمر، وذلك بالإعلان عن أول أسماء المتحدثين في القمة، والتي تضم الرئيس الصربي السابق «بوريس تاديتش»، والأمين العام لنادي اليخوت في موناكو «برنارد اليساندري»، والصحفي العالمي «بيتر جرينبرج» ضمن قائمة المشاركين الدوليين.
ويتصدر قائمة المتحدثين في نسخة هذا العام السير محمد منصور، رجل الأعمال الدولي، ورئيس مجلس إدارة مجموعة منصور، ورئيس مجلس إدارة Man Capital LLP، ورئيس مجلس إدارة قمة صوت مصر، إلى جانب نخبة من الشخصيات البارزة، من بينهم المهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، وشريف فتحي، وزير السياحة والآثار، وعمرو موسى، وزير الخارجية الأسبق، الأمين العام الأسبق لجامعة الدول العربية.
وتُعقد النسخة العاشرة برعاية كل من وزارة الصناعة، وزارة السياحة والآثار، وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، وزارة المالية، والهيئة العامة للاستعلامات، والهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي، في تأكيد على الدور الذي تلعبه القمة في دعم الحوار حول مستقبل الاقتصاد المصري، وتعزيز تنافسية الدولة، وترسيخ مكانتها على خريطة الاستثمار والسياحة العالمية.
وينضم هذا العام إلى قائمة المتحدثين الدوليين الرئيس السابق للجمهورية الصربية ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي، «بوريس تاديتش»، الذي شغل سابقًا منصب وزير الاتصالات في يوغوسلافيا، ثم وزير الدفاع في صربيا والجبل الأسود، ليشارك بخبرته الممتدة في مجالات القيادة السياسية، والشؤون الإقليمية، والتعاون الدولي.

التخطيط: معدل نمو الاقتصاد تجاوز توقعات المؤسسات الدولية و حقق ٥,١٪ خلال ٢٠٢٥ - ٢٠٢٦

استعرض أحمد رستم، وزير التخطيط، أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الرابع والعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، موضحًا أن الاقتصاد المصري حقق معدل نمو بلغ ٤,٧٪ خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، ونتيجة لذلك: سجل الاقتصاد معدل نمو بلغ ٥,١٪ خلال العام المالي ذاته، وهو معدل أعلى من توقعات المؤسسات الدولية.
وأكد الوزير، خلال اجتماع مجلس الوزراء برئاسة مصطفى مدبولي، أن هذا المعدل يعكس صلابة واستدامة نمو الاقتصاد المصري في ظل التوترات التي تشهدها المنطقة، مضيفًا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع من ٤,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥، إلى ٥,١٪؛ نتيجة تحسن أداء العديد من الأنشطة، أبرزها الصناعة وقناة السويس وتكرير البترول.
وأشار وزير التخطيط، إلى أن الاقتصاد المصري، خلال الأعوام العشرة الأخيرة، حقق نموًا قويًا ومستدامًا، باستثناء الفترات التي شهدت أزمات عالمية.
كما استعرض أبرز نتائج الربع الرابع للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦، لافتًا إلى أن نشاط الصناعة غير البترولية يُعد المساهم الأكبر في نمو الناتج خلال الربع، ويُعد الأكبر أيضًا على مستوى العام المالي. فيما استمر نشاط الاتصالات في تحقيق معدلات نمو مرتفعة، حيث يُعد ثاني أعلى القطاعات نموًا خلال الربع الرابع - بنسبة ٢٤,٣٪ - والعام المالي أيضا. وجاء هذا النمو نتيجة للارتفاع الذي تشهده إيرادات شركات الاتصالات المصرية، وكذا في ظل زيادة صادرات الخدمات الرقمية، وتحسن مؤشرات الإنترنت، بجانب ضخ استثمارات كبيرة في البنية التحتية الرقمية؛ بما يعزز من مساهمة القطاع في دعم مسار التحول الرقمي والنمو الاقتصادي.
وأضاف وزير التخطيط، أن نشاط قناة السويس، الأعلى نموًا خلال الربع، استمر في التعافي؛ حيث حقق معدل نمو بلغ ٣٣,٨٪، كما حقق ٢٣,٣٪ خلال العام المالي، بعد الانكماش الذي شهده العام الماضي.
وتابع: «حقق نشاط تكرير البترول نموًا مرتفعًا خلال الربع بلغ ٢٢,٤٪، وسجل خلال العام المالي نموًا بلغ ٨,٧٪، وذلك بعد الانكماش الذي شهده العام الماضي، كما شهد نشاط الاستخراجات طفرة غير مسبوقة؛ حيث تحول النشاط للنمو الموجب لأول مرة خلال الربع الرابع، منذ الربع الثاني للعام المالي ٢٠٢٢/٢٠٢٣،

مصر تتولى رئاسة أول دورة لمنظمة «أفروساى - العربية» لمدة ٣ سنوات

أعلن الاجتماع التأسيسي للمنظمة شبه الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة بالدول الأفريقية الناطقة باللغة العربية «أفروساى - العربية» عن اختيار جمهورية مصر العربية، ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات لتولي رئاسة المنظمة في دورتها الأولى، ولمدة ٣ سنوات مقبلة، ورئاستها -من ثم- للمجلس الإقليمي وهو السلطة العليا لصناعة القرار داخل المنظمة.
منظمة «أفروساى – العربية» (AFROSAI-Arabic) هي المنظمة شبه الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة بالدول الأفريقية الناطقة باللغة العربية، والتي تم إطلاقها رسميًا وتأسيسها في ٢ سبتمبر ٢٠٢٦ خلال اجتماعها التأسيسي الذي استضافته جمهورية مصر العربية، وهدفها الأساسي تعزيز التعاون الرقابي وتبادل الخبرات وبناء القدرات المؤسسية بين الدول الأعضاء.
وفي كلمته عقب الإعلان أعرب رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات رئيس الانتوساى ورئيس المجلس الإقليمي للمنظمة شبه الإقليمية للأجهزة العليا للرقابة بالدول الأفريقية الناطقة باللغة العربية، المستشار محمد الفيصل، عن بالغ اعتزازه وتقديره لجميع الأجهزة العليا للرقابة الأعضاء على الثقة التي أولوها لمصر ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات لتولي رئاسة المجلس الإقليمي للمنظمة، كما سجل تقديره لـ خالد شكشك، رئيس ديوان المحاسبة الليبي، الأمين العام للمنظمة، وكافة منسوبي الديوان.

التقديم يستمر حتى ٢٧ سبتمبر الجاري..

وزير السياحة والآثار يعتمد الضوابط والقواعد والإجراءات المنظمة للحج السياحي لموسم ١٤٤٨هـ

اعتمد، شريف فتحي وزير السياحة والآثار، الضوابط والقواعد والإجراءات المنظمة للحج السياحي لموسم الحج المقبل لعام ١٤٤٨هـ / ٢٠٢٧م، وذلك في إطار حرص الوزارة على الاستعداد المبكر للموسم، ومواصلة لجهودها لتطوير منظومة الحج السياحي بصفة مستمرة، وضمان تقديم خدمات مُتميزة لحجاج السياحة بما يعمل على الحفاظ على حقوقهم وكذلك حقوق شركات السياحة.
و قد تقرر بدء تسجيل أسماء المواطنين الراغبين في التقدم لقرعة الحج السياحي من خلال شركات السياحة المصرية على البوابة المصرية الموحدة للحج، اعتباراً من يوم الجمعة الموافق ٤ سبتمبر ويستمر حتى ٢٧ سبتمبر الجاري، وذلك بالتزامن مع فتح باب تقديم شركات السياحة لطلباتها لتنظيم الحج، على أن يتم إجراء القرعة العلنية الإلكترونية لكافة مستويات الحج السياحي وإعلان النتيجة يوم ٣٠ سبتمبر الجاري.
وتأتي هذه الضوابط في ضوء أحكام قانون تنظيم الحج وإنشاء البوابة المصرية الموحدة للحج رقم ٨٤ لسنة ٢٠٢٢، وقانون تنظيم شركات السياحة رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٧ وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
وقد حرصت الوزارة في الضوابط المعتمدة على توفير مستويات متنوعة من برامج الحج السياحي تتسم بجودة الخدمات المقدمة وتتناسب مع مختلف الشرائح الاقتصادية للمواطنين المصريين، بجانب حرصها على إحكام المتابعة والرقابة على أداء شركات السياحة وخاصة من خلال تعزيز الاعتماد على الحلول الرقمية، ورفع مستوى جودة الخدمات المقدمة، بما يضمن حماية حقوق حجاج السياحة داخل وخارج مصر والتأكد من تلقيهم كافة الخدمات المتفق عليها بالبرامج المتعاقد عليها ويوفر تجربة أكثر تنظيمًا وأمانًا للحجاج منذ بدء إجراءات التسجيل والتعاقد وحتى عودتهم إلى أرض الوطن.
ومن جانبه، أكد شريف فتحي على أن الضوابط المنظمة للموسم الجديد تستهدف البناء على الخبرات والتجارب المكتسبة خلال المواسم السابقة، ووضع مصلحة حاج السياحة وجودة الخدمات المقدمة له في مقدمة الأولويات، إلى جانب تحقيق التوازن بين حماية حقوق الحجاج وتمكين شركات السياحة من تنفيذ برامجها في إطار تنظيمي واضح ومنضبط.
كما وجه الوزير بضرورة المتابعة الدقيقة لكافة مراحل تنفيذ موسم الحج السياحي، منذ بدء إجراءات التسجيل والتعاقد وحتى عودة الحجاج إلى أرض الوطن، والتعامل الفوري مع أية ملاحظات قد تطرأ أثناء التنفيذ، مع التأكد من ضرورة الالتزام الكامل بالبرامج والخدمات المتعاقد عليها.
ومن جانبها، أوضحت سامية سامي مساعد وزير السياحة والآثار لشئون شركات السياحة ورئيس اللجنة العليا للعمرة والحج، أن ضوابط الموسم الجديد تتضمن عددا من المستجدات التي تستهدف تطوير منظومة الحج السياحي، وتعزيز الحوكمة والرقابة على مختلف مراحل تنفيذ الرحلة، إلى جانب التوسع في استخدام الأدوات الرقمية بما يُتيح متابعة أكثر دقة لأداء الشركات والمشرفين ومستوى الخدمات المقدمة لحجاج السياحة.

- أبرز ما تضمنته الضوابط المعتمدة لموسم الحج المقبل:

ومن أبرز المستجدات بالضوابط هذا الموسم، تأكيد الطبيعة التعاقدية للعلاقة بين الشركة وحاج السياحة، وإلزام كافة أطراف التعاقد، سواء الشركة راس التضامن أو الشركة المتضامنة أو الحاج، بما تم الاتفاق عليه من خدمات وبرامج وأسعار ومواعيد ومستويات إقامة وانتقالات وغيرها من عناصر برنامج الحج، بما يُعزز حماية حقوق جميع الأطراف.. وتضمنت المستجدات وضع آلية لتنظيم الخدمات الإضافية التي يتم تقديمها لحجاج السياحة، بحيث يتم تنفيذها بموجب عقد بين الشركة والحاج يوضح طبيعة الخدمة المقدمة ووصفها والسعر المتفق عليه، وإدراجها ضمن البرنامج النهائي قبل اعتماده من الوزارة، مع عدم إبرام اتفاقات تتعلق بتحسين الخدمات بالمشاعر المقدسة أو بالسكن تخفيف الأعباء، وتخفيض التكاليف، وقد وقّع البروتوكول أيمن البياع، المدير التنفيذي لمركز تحديث الصناعة، والمهندس عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.
ويأتي البروتوكول في إطار جهود وزارتي الصناعة والاستثمار والتجارة الخارجية لتعزيز التكامل بين الجهات المعنية بالصناعة والتصدير، وتوفير منظومة متكاملة من الدعم المالي والتأهيل الفني والخدمات المتخصصة للشركات المصرية، بما يسهم في رفع جودة المنتج المصري وتعزيز قدرته على المنافسة في الأسواق الخارجية.
وقّع مركز تحديث الصناعة التابع لوزارة الصناعة بروتوكول تعاون مع الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، التابعة لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية بهدف تعزيز قدرة الشركات الصناعية على استيفاء متطلبات التصدير وزيادة تنافسيتها بالأسواق الخارجية

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة الثامنة عشر ● الاحد 6 سبتمبر 2026 ● العدد 857

"التنمية السياحية" تستهدف إضافة ٦٠ ألف غرفة فندقية خلال عامين

استعرض مصطفى عبدالوهاب الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتنمية السياحية، الرؤية المقترحة لتطوير اليات العمل، مشيرا إلى أن مساحة الأراضي الخاضعة لولاية الهيئة تقدر بنحو ١٨,٥ مليار متر مربع، كما تناول موقف المشروعات والفرص الاستثمارية القائمة والمستهدفة على هذه الأراضي، بما يعكس حجم المقومات والأصول التي تمتلكها الهيئة وإمكانات تعظيم الاستفادة منها خلال المرحلة المقبلة.

كما تم استعراض موقف الطاقة الفندقية، حيث يبلغ إجمالي عدد الغرف الفندقية القائمة نحو ١١٠ الاف غرفة، ونحو ٦٠ الف غرفة جار تنفيذها، ومن المستهدف إضافة هذه الغرف خلال العامين المقبلين، ليصل إجمالي الطاقة الفندقية إلى نحو ١٧٠ الف غرفة، فضلاً عن نحو ١٩٠ الف غرفة أخرى جار البدء في تنفيذها، بما يدعم خطط الدولة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمقاصد السياحية وتُعظيم العائد من الاستثمارات السياحية.

وعقدت رائدة المنشاوي، وزيرة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، اجتماعاً مع مصطفى عبدالوهاب، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للتنمية السياحية، لاستعراض رؤية الوزارة لتطوير اليات العمل بالهيئة، والارتقاء بكفاءة الأداء المؤسسي، وتعظيم الاستفادة من الأصول والموارد المتاحة.

بند «حوالة الحق» يربك السوق العقاري ..ورد صارم من الحكومة و«الرقابة المالية»

«الرقابة المالية» في مصر تحذر من بند «حوالة الحق" .. وتؤكد : إخطار المشتري بتفاصيل «حوالة الحق» شرط قانوني للحصول على التمويل ..

رصدت الهيئة العامة للرقابة المالية عدداً من الوقائع والشكاوى التي كشفت عن عدم انتباه بعض المتعاملين مع شركات التطوير العقاري لبنود تعاقدية مهمة، خاصة ما يتعلق بـ«حوالة الحق» إلى شركات التمويل العقاري، ما دفعها إلى توجيه تحذير للمشترين بضرورة مراجعة جميع بنود العقود قبل التوقيع.

وأهابت الهيئة بعملاء شركات التطوير العقاري التدقيق في العقود، لا سيما عند شراء الوحدات السكنية والعقارات بنظام التقسيط، حيث تترتب على بعض البنود التعاقدية آثار قانونية ومالية قد تؤدي إلى انتقال الحقوق المالية الناشئة عن العقد إلى جهات أخرى.

وأكدت أن غالبية العقود المبرمة حاليا تتضمن نصوصاً تمنح المطور العقاري حق "حوالة كامل العقد" أو «حوالة الحقوق المالية الناشئة عنه» إلى أي جهة، بما يتيح للمطور نقل تلك الحقوق إلى إحدى شركات التمويل العقاري، وهو ما يؤدي إلى تحول مشتري الوحدة من عميل لدى المطور العقاري إلى عميل لدى شركة التمويل العقاري.

ويعني ذلك أن بعض المشترين يظنون أن علاقتهم المالية بالتقسيط ستبقى حصراً مع المطور العقاري؛ حتى نهاية الأقساط لكن الهيئة لاحظت أن العقود حالياً تتضمن بنداً يعطي المطور الحق في نقل أو بيع هذه المديونية (الأقساط المتبقية) إلى شركة تمويل عقاري لتوفير سيولة فورية للمطور ، و هذا النقل يسمى قانوناً «حوالة الحق".

وشددت الهيئة على أن قيام المطور العقاري بتحويل حقوقه إلى شركة تمويل عقاري يستلزم التزاماً قانونياً على كل من المطور والشركة بإخطار المشتري بعملية الحوالة وتوضيح الية سداد الأقساط المتبقية الخاصة بالوحدة أو العقار.

وأوضحت أن «حوالة الحق» تخضع لأحكام المادة 305 من القانون المدني، والتي تنص على أن الحوالة لا تكون نافذة في مواجهة المدين أو الغير إلا إذا قبلها المدين أو أُعلن بها، على أن يكون القبول ثابت التاريخ حتى يسري أثره في مواجهة الغير.

وفي سياق متصل، أكدت الهيئة أن شركات التمويل العقاري تلتزم بتعليماتها وتعليمات البنك المركزي المصري الخاصة بالإفصاح عن المراكز الائتمانية لعملاء جهات التمويل ومنح الائتمان.

وأشارت إلى أن شركات التمويل العقاري، باعتبارها من جهات منح الائتمان، ملزمة بالإقرار شهرياً عن أرصدة المديونيات المستحقة على العملاء لدى شركة الاستعلام الائتماني المصرية "I-Score"، ما يؤدي إلى ظهور تلك الالتزامات الائتمانية لدى جميع جهات التمويل والائتمان التي تتعامل مع العميل.

وأضافت الهيئة أن اطلاع العملاء على هذه الجوانب التعاقدية والائتمانية قبل التوقيع يسهم في تجنب النزاعات المستقبلية ويحافظ على حقوق جميع الأطراف المتعاقدة.

وقالت الهيئة إن العديد من عقود المطورين العقاريين تتضمن بنودًا تتيح للمطور حوالة كامل العقد أو الحقوق المالية الناشئة عنه إلى جهة أخرى، بما فيها شركات التمويل العقاري، وهو ما يترتب عليه انتقال المديونية من المطور إلى شركة التمويل وتحول مشتري الوحدة إلى عميل لدى شركة التمويل العقاري.

وبينت الهيئة على أنه في حال إحالة حقوق المطور إلى شركة تمويل عقاري، يتعين على المطور وشركة التمويل العقاري إخطار المشتري بموضوع الحوالة والية سداد الأقساط المتبقية، لافتة إلى أن حوالة الحق تخضع للمادة 305 من القانون المدني، التي تشترط لنفاذها في مواجهة المدين أو الغير قبول المدين لها أو إعلانه بها.

وأشارت الهيئة إلى أن هذه الإجراءات تأتي في إطار دورها الرقابي والتنظيمي على أنشطة التمويل غير المصرفي وحماية حقوق المتعاملين، إلى جانب فحص الشكاوى المقدمة منهم والتحقيق فيها.

وتابعت: التزاماً من شركات التمويل العقاري بتعليمات الهيئة العامة للرقابة المالية والبنك المركزي المصري بشأن الضوابط الخاصة بالإقرار عن المراكز الائتمانية لعملاء البنوك وجميع جهات منح الائتمان، فإنه يتوجب على شركة التمويل العقاري -باعتبارها من جهات منح الائتمان- الإقرار بشكل شهري عن أرصدة المديونية المستحقة على عملائها لشركة الاستعلام الائتماني (I-Score) مما يترتب عليه ظهور المديونية المستحقة على العميل مشتري الوحدة لدى جميع جهات منح الائتمان.

وفي بيان آخر ، أكدت الهيئة العامة للرقابة المالية أنها لم تصدر أي قرارات أو تعليمات جديدة بشأن «حوالة الحق» في عقود المطورين العقاريين، كما أوضحت أنها لم تحظر تضمين العقود بندًا يسمح بـ«حوالة الحق".

وأوضحت الهيئة أن القانون المدني يسمح لأطراف العقد بإجراء «حوالة الحق»، وينظم هذا الإجراء وفقًا لأحكام الفصل الأول من الباب الرابع من القانون المدني، بما يؤكد أن ما ورد في البيان السابق لا يمثل إصدارًا لقرارات أو تعليمات جديدة تحظر هذا البند في العقود.

ويأتي توضيح الهيئة في إطار حرصها على تصحيح ما وصفته بالمعالجات الإعلامية غير الدقيقة للبيان السابق، والتأكيد على الموقف القانوني المنظم لـ«حوالة الحق» في العقود الخاصة بالمطورين العقاريين، دون استحداث قواعد أو تعليمات جديدة في هذا الشأن.

وشددت الهيئة العامة للرقابة المالية على أن «حوالة الحق» تظل جائزة وفقًا لأحكام القانون المدني، وأن البيان التوضيحي يستهدف إزالة أي لبس بشأن موقف الهيئة من تضمين عقود المطورين العقاريين بندًا يسمح بإجراء حوالة الحق.

ضبط السوق العقاري

في سياق مقارب ، تسعى الحكومة إلى ضبط وتنظيم السوق العقاري بما يضمن حقوق العملاء والمطورين، وذلك بعد تصريحات الرئيس عبدالفتاح السيسي، ويأتي ذلك مع استمرار الجهود لإقرار إطار قانوني أكثر تنظيما للقطاع.

وفي هذا السياق، يؤكد مطورون وخبراء أن الالتزام التعاقدي وحماية جميع أطراف المنظومة يمثلان مفتاح استقرار السوق وتعزيز جاذبيتها الاستثمارية.

وقال رئيس لجنة إدارة الأزمات باتحاد المقاولين وعضو لجنة التطوير والمقاولات بجمعية رجال الأعمال ، المهندس داكر عبدالله، إن أي عميل يرى أن المطور العقاري أخل بالتزاماته من حقه المطالبة بكامل حقوقه، لكن عبر القانون والجهات المختصة وليس من خلال حملات التشهير والضغط على مواقع التواصل الاجتماعي.

ويضيف عبدالله أن العلاقة بين العميل والمطور يحكمها عقد يتضمن حقوقًا والتزامات متبادلة، موضحًا أن العميل كما يحق له مطالبة المطور بتنفيذ التزاماته، فإن المطور أيضًا له حقوق والتزامات يجب الوفاء بها.

وشدد على ضرورة عدم تعميم حالات التعثر الفردية على السوق العقاري بالكامل، مشيرًا إلى أن المطور جزء من منظومة تضم موردين ومستثمرين وعملاء آخرين، وبالتالي فإن الإضرار بالشركات الملتزمة قد ينعكس على باقي أطراف المنظومة.

وأوضح أن تقييم حالات التأخير يجب أن يراعي الظروف الاستثنائية التي مر بها السوق منذ 2021، ومنها تغيرات أسعار الصرف وارتفاع أسعار الخامات والأزمات العالمية، إلى جانب المدد الإضافية التي أقرتها الدولة للمشروعات، مؤكدا: "أنا مع العميل الملتزم ومع المطور الملتزم، وضد أي طرف غير ملتزم"، مشددًا على أن استقرار السوق العقاري مصلحة مشتركة، وأن الالتزام يجب أن يكون متبادلا بين جميع الأطراف.

وتوقع أن يشهد السوق خلال الفترة المقبلة مزيدًا من «الغربلة» لصالح المطورين القادرين على الاستمرار، ممن يمتلكون الخبرات والقدرات اللازمة لإدارة الأزمات وتنفيذ التزاماتهم.

وأكد المطور العقاري، الدكتور بهاء سالم، أن توجيهات الرئيس عبد الفتاح السيسي الأخيرة بخصوص السوق العقاري تستهدف تعزيز استدامة نمو القطاع العقاري، باعتباره أحد أهم محركات الاقتصاد المصري، بجانب تحقيق التوازن بين جميع أطراف المنظومة من المطورين والعملاء والدولة في الرقابة والمتابعة.

أضاف سالم أن توجيهات الرئيس السيسي وتحركات وزارة الإسكان الأخيرة، من شأنها الانعكاس إيجابيا على الاستثمار العقاري بمصر، بجعل السوق أكثر انضباطا وجاذبية للاستثمار المحلي والأجنبي وتعزيز عناصر الثقة وثقافة الجدية والالتزام، التي تعتبر جميعها شرطا أساسيا لنجاح منظومة تصدير العقار.

وأشار إلى أن التوترات الإقليمية واضطرابات سلاسل الإمداد العالمية ومصادر الطاقة أثرت على الاقتصاد المصري وبالتبعية القطاع العقاري، وألقت بظلالها على مدخلات صناعة العقار، ما تسبب في تأخير بعض الشركات والمشروعات، لكن السمة السائدة هي الالتزام من جانب المطورين بمواعيد التنفيذ والتسليم.

وأوضح أن اهتمام الدولة وأجهزتها المختلفة بالسوق العقاري يتماشى مع أهميتها للاقتصاد المصري، إذ يمثل 20% من الناتج المحلي وترتفع تلك النسبة لقرابة الضعف إذ ما تم إضافة الصناعات التكميلية والتشغيلية المرتبطة بالتشييد والبناء إليها.

وأكد أن صناعة العقار تعتبر مُحركا أساسيًا لأكثر من 100 صناعة بشكل مباشر وغير مباشر، بداية من الحديد والإسمنت نهاية بالدهانات والأثاث والديكور، كما توفر فرص عمل لما بين 5 و6 ملايين مواطن بما يعادل 10.6% على الأقل من إجمالي المشتغلين في مصر.

وشدد على أن العقارات بمصر يتميز بمزايا خاصة، فالمصريين يرون أن العقار تاريخياً مخزون للقيمة بمعنى أنه أفضل وسيلة للحفاظ على قيمة العملة وحمايتها من التضخم، كما يعتمد السوق في نموه على قوى دفع مستمرة من أهمها وجود طلب حقيقي يتماشى مع النمو السكاني الكبير، ومعدل الزواج السنوي الذي يبلغ 800 الف حالة في المتوسط.

إجراءات حكومية لضمان حقوق العملاء والمطورين و استمرار الجهود لإقرار إطار قانوني أكثر تنظيما للقطاع

وأشاد بجهود الدولة المصرية، لاسيما وزارة الإسكان، في التنمية العمرانية بمصر عبر تبني استراتيجية متكاملة للتنمية العمرانية الشاملة، ومضاعفة الرقعة العمورة بزيادة مساحة الحيز المعمور لتلبية احتياجات الزيادة السكانية وتحسين جودة حياة المواطنين ضمن رؤية مصر 2030، بجانب الإنفاق على شبكة البنية التحتية وربط المدن وتسهيل حركة الأفراد ونقل البضائع، وهذه الجهود كلها تؤكد أن العقار أحد محاور التنمية المستدامة في مصر ومحور رئيسي للنمو الاقتصادي.

سمعة استثمارية

بدوره، أكد المطور العقاري، محمد الحاج، أن توجيهات الرئيس عبدالفتاح السيسي والإجراءات الأخيرة من وزارة الإسكان الخاصة بالسوق العقاري، تنعكس إيجابيًا على سمعة مصر الاستثمارية في الخارج والداخل، وتخدم منظومة تصدير العقار الذي يشهد نجاحا كبيرا في السنوات الأخيرة، مع ارتفاع حجم التصدير من 600 مليون دولار إلى قرابة 1.5 مليار دولار.

وشدد الحاج على ضرورة خروج قانون اتحاد المطورين العقاريين للنور بأسرع وقت، باعتباره يتماشى مع التوجيهات الرئاسية في هذا الصدد، فالاتحاد من شأنه تصنيف المطورين العقاريين وفقًا لقدراتهم الفنية والمالية وسابقة أعمالهم، بما يوفر بيانات أكثر دقة وموثوقية للمشترين.

وأوضح أن تصنيف المطورين وفقًا لدرجات يضمن حصول كل شركة على مشروعات تناسب حجمها ما يتيح الالتزام بالتنفيذ ومعدلات التسليم في المواعيد المحددة لها، كما يتضمن آليات لمحاسبة المطورين غير الملتزمين متدرجة وفقا لحجم المخالفات تصل إلى فرض عقوبات وإلغاء التراخيص بحالات المخالفات الجسيمة بما يحافظ على انضباط السوق ويحمي أطرافها الثلاثة (العميل والمطور والدولة).

وأشار إلى أن الاتحاد يتضمن أيضًا لجنة متخصصة لفض المنازعات تضم ممثلين عن مختلف الأطراف المعنية تحت إشراف مباشر من الدولة بما يضمن تسوية النزاعات بصورة أكثر سرعة وفعالية، خاصة مع زيادة أعداد الشركات العقارية بشكل كبير في مصر وتفاوت حجمها وملاءتها المالية وخبراتها الإدارية.

وأشاد بجهود وزارة الإسكان وشراكتها مع المطورين العقاريين من أجل تسريع وتيرة التنمية العمرانية المستدامة بمصر، مشيرًا إلى قرار خفض سعر الفائدة على أقساط أراضي المطورين العقاريين والمشروعات الاستثمارية من 15% إلى 12% لمدة عام واحد الذي تبنته الدولة أخيرًا والذي من شأنه تسريع معدلات البناء والتنفيذ في المشروعات القائمة للمطورين ودعم استقرار السوق العقاري ومساعدته على تجاوز ضغوط التكاليف.

رضوى عبدالله

تفاصيل أزمة «المقايضة الكبرى» ..و موقف الحكومة من تصفير الديون

مقترح الاقتصادي حسن هيكل بمقايضة قناة السويس بديون مصر يثير جدلا واسعا ..

أثار مستشار رئيس مجلس الوزراء المصري، حسن هيكل ، جدلا واسعا وساخنا خلال الأيام الماضية ، بعدما فاجأ الجميع بإعلانه تصورا لما وصفه بـ«المقايضة الكبرى»، مستندا إلى تجربة تسوية ديون ماسيبرو من خلال مقايضة الأصول ونقل الدين بين مؤسسات الدولة.

وأوضح في تغريدة على حسابه الشخصي بمنصة "X"، أن الفكرة تقوم على تطبيق النموذج نفسه على مستوى الدولة، بحيث يتم تصفير الدين العام المحلي من خلال مقايضة جزء من أصول الدولة، مثل ملكيتها في الشركات العامة أو حتى قناة السويس، مع نقل الدين إلى البنك المركزي المصري.

وبحسب التصور الذي طرحه هيكل ، تحصل الجهة التي تنتقل إليها الأصول على أصول تعادل قيمة الدين، وتتولى تنميتها واستثمارها على المدى الطويل، في مقابل تخفيف أعباء الدين عن الدولة.

ويرى أن الهدف الأهم من هذه الخطوة لا يتمثل فقط في خفض الدين العام، وإنما إتاحة مساحة مالية أكبر أمام الدولة للإنفاق على الملفات التي تمس حياة المواطنين مباشرة، مثل برامج الدعم، والتأمين الصحي الشامل، والتعليم وغيرها من الخدمات.

واعتبر «هيكل»، أن معالجة أزمة الدين العام المحلي بهذه الطريقة يمكن أن تساعد المواطن على الشعور بصورة أكبر بثمار الإنفاق العام وتحسن الخدمات على أرض الواقع.

واختتم طرحه بالتأكيد على أن «المقايضة الكبرى»، من وجهة نظره، تمثل الحل اللازم للدين العام المحلي إذا كانت الدولة تستهدف أن يلمس المواطن داخل مصر نتائج الإصلاح والإنجازات بصورة واضحة.

رد حكومي

الحكومة بدورها سارعت إلى التبرؤ من مقترح هيكل بعد ردود الفعل العاصفة التي قوبل بها ، وأصدر مجلس الوزراء بيانا قال فيه إنه بالإشارة إلى ما تم تداوله على بعض المواقع الإخبارية ومنصات التواصل الاجتماعي، بشأن طرح لإحدى الشخصيات العامة يتناول فكرة نقل ملكية بعض الأصول المملوكة للدولة، ومن بينها قناة السويس، إلى البنك المركزي المصري، في مقابل تسوية جانب من المديونية المحلية للحكومة؛ يؤكد مجلس الوزراء أن ما يتم تداوله في هذا الشأن يعبر عن رؤية شخصية خالصة لصاحبها، ولا يمثل بأي حال من الأحوال توجهًا أو مقترحًا تتبناه الحكومة المصرية.

وأوضح مجلس الوزراء أن أفكارًا تتعلق بمقايضة مثل هذه الأصول العامة مقابل المديونية المحلية سبق أن خضعت للدراسة والتقييم من جانب الجهات المعنية بالدولة، في إطار دراسة البدائل المختلفة لإدارة وخفض الدين العام وتكلفة خدمته، وقد انتهت الدراسة إلى عدم ملاءمة تطبيق هذا التصور، وعدم إدراجه ضمن السياسات أو الآليات التي تتبناها الحكومة لإدارة الدين العام.

ويأتي ذلك في ضوء عدد من الاعتبارات الاقتصادية والمالية والمؤسسية؛ في مقدمتها أن نقل الأصول والمديونيات بين جهات الدولة لا يؤدي في حد ذاته إلى خفض الالتزامات على مستوى الدولة ككل، كما أن معالجة الدين العام تتطلب النظر بصورة متكاملة إلى هيكل الدين، وتكلفة خدمته، والسيولة المحلية، وتأثيراتها على السياسة النقدية والمالية، فضلًا عن الحفاظ على كفاءة إدارة الأصول العامة وتعظيم عوائدها الاقتصادية بصورة مستدامة.

وشدد مجلس الوزراء، على نحو قاطع، على أن قناة السويس ليست محلًا لأي مقترح من هذا النوع، ولا توجد أية توجهات لدى الحكومة لمقايضتها أو رهنها أو نقل ملكيتها مقابل مديونيات، مؤكدًا أن القناة مرفق عام استراتيجي ذو طبيعة خاصة، وترتبط بصورة مباشرة بالأمن القومي والسيادة المصرية، فضلًا عن دورها المحوري في الاقتصاد الوطني والتجارة العالمية.

كما أكد مجلس الوزراء أن ما تم مؤخرًا بشأن تسوية المديونيات التاريخية للهيئة الوطنية للإعلام تجاه بنك الاستثمار القومي يمثل معالجة مالية ومؤسسية لحالة محددة، وفق أوضاعها القانونية والمالية وطبيعة الأصول والالتزامات بين الجهتين، ولا يجوز القياس عليها أو اعتبارها نموذجًا عامًا لإدارة الدين العام للدولة.

وتتبنى الحكومة في إدارة وخفض الدين العام مسارًا متكاملًا يقوم على تحسين مؤشرات المالية العامة، وتحقيق فوائض أولية مستدامة، وزيادة موارد الدولة، ورفع كفاءة الإنفاق العام، وإطالة آجال الدين وخفض تكلفة خدمته، إلى جانب تعظيم العائد من الأصول المملوكة للدولة في إطار سياسة ملكية الدولة وبرامج الطروحات والشراكة مع القطاع الخاص، وفق أطر واضحة وشفافة تحقق أعلى عائد للاقتصاد المصري وتحافظ على حقوق الدولة والأجيال القادمة.

و أكد مجلس الوزراء حرصه على إتاحة المجال أمام الخبراء والشخصيات العامة لطرح مختلف الرؤى والاجتهادات الاقتصادية، باعتبارها آراءً لأصحابها، مع ضرورة التفرقة بينها وبين السياسات والمواقف الرسمية للدولة، والتي يتم الإعلان عنها من خلال القنوات الرسمية لمجلس الوزراء والجهات الحكومية المختصة.

وكانت الحكومة قررت مؤخرا تسوية ديون الهيئة الوطنية للإعلام «ماسبيرو» التي تمثل الجهاز الإعلامي الرسمي للدولة، وقام رئيس الهيئة، أحمد المسلماني، بتوقيع اتفاقية تسوية مديونية الهيئة الوطنية للإعلام بقيمة 88.3 مليار جنيه.

ووفق بيان، جاءت الخطوة في إطار ملف تسوية المديونيات والتشابكات المالية بين بنك الاستثمار القومي والجهات الوطنية، ووصلت هذه التسويات إلى 294.1 مليار جنيه تم توقيعها منذ يونيو الماضي. وتواصل الحكومة التنسيق مع مختلف الجهات لإغلاق ملف التشابكات المالية والمديونيات.

و قال وزير التخطيط، إن ما تحقق ليس مجرد تسوية مديونيات لكنه ضبط للمركز المالي لبنك الاستثمار القومي ليتمكن من استعادة قدرته على القيام بدوره التنموي بشكل أكثر كفاءة وفاعلية.

وتستكمل هذه التسويات الجهود المبذولة لتسوية المديونيات التاريخية والتشابكات المالية بين بنك الاستثمار القومي والجهات الوطنية المختلفة، والتي يعود بعضها لثمانينيات القرن الماضي.

الدين يتراجع

قضية « المقايضة الكبرى » أثارت الحديث مجددا عن قضية «الدين » ، حيث تكشف احصائيات رسمية ارتفاع الدين المحلي المصري بنهاية يونيو 2025 بنسبة 3.5 في المئة ليصل إلى 11.057 تريليون جنيه (0.220 تريليون دولار)، مقابل 10.685 تريليون جنيه (0.213 تريليون دولار) خلال الربع الأول من العام نفسه، بحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي .

ردود فعل غاضبة

طرح هيكل أثار ردود فعل غاضبة في الشارع المصري وبين الخبراء ، والذين أكدوا أن قناة السويس لا تمثل مجرد أصل اقتصادي أو مصدر لإيرادات الدولة، وإنما ترتبط بصورة مباشرة بتاريخ مصر الحديث، من تأميمها في عهد الرئيس جمال عبد الناصر إلى أزمة السويس عام 1956، كما تمثل أحد أبرز عناصر القوة الاقتصادية والاستراتيجية المصرية وممرًا دوليًا حيويًا يربط البحر المتوسط بالبحر الأحمر.

ولهذا السبب، اعتبر منتقدو طرح هيكل أن مجرد وضع القناة ضمن قائمة أصول يمكن تقييمها ومبادلتها بديون يثير إشكالية تتجاوز الحسابات المالية.

الحكومة تتبرأ من المقترح وتؤكد: لا توجد أية توجهات لمقايضة القناة أو رهنها أو نقل ملكيتها

ولا تتعلق المخاوف فقط بسيناريو «بيع» القناة، الذي نفاه هيكل، وإنما بالسؤال الأوسع: هل يجوز أصلًا التعامل مع مرفق ذي طبيعة استراتيجية وسيادية باعتباره أصلًا ماليًا يمكن نقله من مؤسسة حكومية إلى أخرى؟

من جانبه قال الدكتور محمد الجوهري، الخبير الاقتصادي ورئيس مركز أكسفورد للدراسات والبحوث الاقتصادية، إن الاقتصادي والمصرفي حسن هيكل، أعاد فتح واحد من أكثر الملفات الاقتصادية حساسية وتعقيدا عندما ربط بين تسوية المديونية التاريخية للهيئة الوطنية للإعلام تجاه بنك الاستثمار القومي وبين فكرته التي سبق أن طرحها تحت عنوان المقايضة الكبرى والتي تقوم في جوهرها على استخدام جزء من أصول الدولة في تسوية جانب كبير من الدين المحلي، مشيرا إلى أن الطرح اكتسب زخما إضافيا بعدما أشار هيكل إلى إمكانية استخدام ملكيات الدولة في الشركات والبنوك العامة بل وذكر قناة السويس باعتبارها أحد الأصول التي يمكن نظريا نقل ملكيتها في إطار هذه المقايضة.

وأشار «الجوهري»، إلى أن مجلس الوزراء المصري تدخل بشكل واضح وحاسم مؤكدا أن هذا الطرح يعبر عن رؤية شخصية لصاحبه ولا يمثل توجها حكوميا وأن أفكار المقايضة سبق دراستها وانتهت الجهات المعنية إلى عدم ملاءمتها كما شددت الحكومة بصورة قاطعة على أن قناة السويس ليست محلا لأي مقترح يتعلق بالمقايضة أو الرهن أو نقل الملكية مقابل المديونيات.

وشدد «الجوهري»، على ضرورة التفرقة بين الأصول غير المستغلة والأصول الاستراتيجية، والأرض غير المستخدمة ليست كقناة السويس، وشركة حكومية ضعيفة العائد ليست كبنك كبير يحقق أرباحا وتوزيعات، ومبنى إداري غير مستغل ليس كمرفق سيادي، ولذلك فإن نجاح تسوية ماسبيرو لا يعني تلقائيا صلاحية النموذج نفسه للدين العام .

وأكد «الجوهري»، أن الأصول الاستراتيجية لا تقاس فقط بالتدفقات النقدية التي تحققها، كون هناك قيمة اقتصادية وسيادية وجيوسياسية لا تظهر بالكامل داخل أي ميزانية مالية، وحتى إذا افترضنا أن نقل ملكية القناة من جهة حكومية إلى البنك المركزي لن يغير السيادة المصرية عليها فإن السؤال الاقتصادي يظل قائما، ما الذي تحقق فعليا على مستوى الدولة الموحدة إذا كان الأصل والدين لا يزالان داخل القطاع العام".

وأكد «الجوهري»، أن نقل أصول ضخمة إلى البنك المركزي يثير سؤالا مهما، هل وظيفة البنك المركزي إدارة شركات وأراض ومرافق وأصول تجارية، الأصل أن البنك المركزي مؤسسة نقدية مسؤولة عن استقرار الأسعار والسياسة النقدية وإدارة الاحتياطيات والنظام المصرفي والاستقرار المالي، وإغراق ميزانيته بأصول حقيقية ضخمة وغير سائلة قد يخلق تحديات مختلفة عن طبيعة وظيفته الأساسية، كما أن تقييم الأصول يمثل مشكلة أخرى، من سيحدد قيمة الشركات والأراضي والمرافق، وهل بالقيمة الدفترية، أم بالقيمة السوقية، أم بالتدفقات النقدية المستقبلية، وماذا يحدث إذا تغيرت قيمة الأصل بعد المقايضة، ومن يتحمل مخاطر انخفاض القيمة، ومن يدير الأصل، ومن يحصل على أرباحه؟، كل هذه الأسئلة تؤكد أن القضية ليست عملية حسابية بسيطة بين رقم الدين وقيمة الأصول".

بدوره أكد علاء السقطي، رئيس اتحاد مستثمري المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أن مقترح مقايضة قناة السويس لتسوية الديون المصرية يعكس قصور شديد في فهم وإدراك طبيعة الوضع الاقتصادي الذي يحتاج إلى حلول غير تقليدية ومستدامة للخروج من أزمة الديون إلى حلول لزيادة الإنتاج والاستثمار المحلي.

وقال علاء السقطي إن إدخال قناة السويس في معادلة لتسوية الديون لا يعتبر حلا اقتصاديا مناسب لأنه لا يعالج الأزمة بشكل مستدام، علما بأن الديون تشكل جزءا من أي اقتصاد وليس من المنطق طرح الأصول كلما أرادت الدول سداد الديون، بدلا من بحث سياسات عاجلة لتشجيع الاستثمار الداخلي ودفع عجلة الإنتاج.

وقال الدكتور أحمد عبد الحافظ، أستاذ الاقتصاد، إن المقترح المتعلق بنقل ملكية أصول قناة السويس أو المجرى الملاحي إلى البنك المركزي بهدف خفض أو تصفير الدين العام، يمثل خلطا بين مفاهيم الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، موضحا أن التعامل مع الدولة ومرافقها العامة لا يمكن أن يتم بالطريقة نفسها التي يتم بها التعامل مع الشركات.

وأضاف عبد الحافظ أن صاحب المقترح يتعامل مع الدولة وكأنها شركة لديها مديونية وأصول يمكن تقييمها ونقل ملكيتها واستخدام عوائدها في خفض المديونية، بينما الاقتصاد الكلي له معايير وآليات مختلفة تماما عن الاقتصاد الجزئي.

وأوضح أن الدولة ومؤسساتها والمرافق العامة، وعلى رأسها قناة السويس، لها طبيعة خاصة في إدارة أصولها وإيراداتها، تختلف عن الشركات والمؤسسات الاقتصادية العادية، مؤكدًا أن التعامل مع قناة السويس باعتبارها مجرد أصل يمكن تقييمه ونقله لتسوية المديونية أمر غير مناسب.

وأشار أستاذ الاقتصاد إلى أن المقترح يواجه مشكلة أخرى تتمثل في افتراض استمرار تدفقات إيرادات قناة السويس بصورة مستقرة لفترة زمنية طويلة، متسائلًا: ماذا سيحدث إذا تعرضت القناة لظرف استثنائي أدى إلى تراجع إيراداتها؟

وضرب مثالًا بالتداعيات التي شهدتها حركة الملاحة في قناة السويس نتيجة التوترات في المنطقة، والتي أدت إلى انخفاض إيرادات القناة بصورة كبيرة، قائلًا إن أي تصور يعتمد على تحويل إيرادات القناة المستقبلية لسداد فوائد أو مديونيات لا يمكن أن يفترض استمرار الإيرادات بالمستويات نفسها، خاصة في ظل عدم القدرة على ضمان اتجاه حركة التجارة العالمية أو تجنب الأزمات الجيوسياسية.

وأكد عبد الحافظ أن البنك المركزي ليس الجهة المعنية بإدارة أصول الدولة أو إعادة هيكلتها، موضحًا أن دوره الأساسي يرتبط بإدارة السياسة النقدية وتحقيق أهداف اقتصادية ونقدية، من بينها التعامل مع التضخم والاستثمار والتوظيف وغيرها من المؤشرات الاقتصادية.

وقال إن البنك المركزي لا يقوم بدور الشركة القابضة التي تمتلك الأصول وتعيد هيكلتها، وبالتالي فإن نقل أصول استراتيجية إليه لا يتوافق مع طبيعة وظيفته الأساسية.

وشدد أستاذ الاقتصاد على أن قناة السويس ليست مجرد أصل اقتصادي يمكن التعامل معه بمنطق البيع أو المقايضة أو الرهن، وإنما هي مرفق استراتيجي له أهمية بالغة للدولة المصرية، فضلًا عن ارتباطه بتاريخ مصر وسيادتها ومصالحها الاقتصادية.

وانتقد عبد الحافظ التعامل مع الأصول الاستراتيجية للدولة بمنطق تأجيرها أو نقلها للحصول على إيرادات مؤقتة، معتبرًا أن هذا المنطق لا يصلح مع الأصول والمرافق ذات الطبيعة السيادية والاستراتيجية.

وقال إن تطبيق هذه الأفكار على الأهرامات أو قناة السويس أو غيرها من أصول الدولة الاستراتيجية لا يمثل تصورًا منطقيًا لإدارة الاقتصاد الوطني، مؤكدًا أن هناك فارقًا كبيرًا بين استغلال الأصول اقتصاديًا وتعريض ملكيتها أو إيراداتها لمخاطر ترتبط بالتزامات مالية طويلة الأجل.

وأشار أستاذ الاقتصاد إلى أن أي انخفاض مستقبلي في إيرادات قناة السويس، بالتزامن مع وجود التزامات مالية مرتبطة بهذه الإيرادات، قد يؤدي إلى زيادة المخاطر على الدولة، خاصة أن القناة تمثل موردًا مهمًا من موارد العملة الأجنبية.

محمد محيي الدين

مصر تدخل عالم «مراكز البيانات» وسط اشتعال المنافسة الأمريكية الصينية للفوز بالشراكة المصرية

جهود مصرية للاستفادة من الموقع الجغرافي وشبكة الكابلات البحرية

تسعى الحكومة المصرية لتوسيع صناعة مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي، في وقت تتزايد فيه المنافسة الأمريكية الصينية على مشروعات البنية التحتية الرقمية، وسط مساع مصرية للاستفادة من موقعها الجغرافي وشبكة الكابلات البحرية التي تمر عبرها لجذب استثمارات جديدة في قطاع يتطلب كميات كبيرة من الطاقة وقدرات متقدمة في الاتصالات والحوسبة.

ومراكز البيانات هي منشآت مجهزة لاستضافة وتشغيل الخوادم التي تخزن البيانات وتعالجها وتوفر خدمات رقمية على مدار الساعة، بينما تمثل مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي نوعًا أكثر تخصصًا منها، إذ تضم قدرات حوسبة عالية الكثافة ومعالجات متخصصة لتدريب نماذج الذكاء الاصطناعي وتشغيلها، ما يجعلها أكثر احتياجًا إلى الكهرباء والتبريد وشبكات الاتصال عالية السعة.

وفي أحدث تحرك، ناقشت الحكومة المصرية خطط إقامة منطقة متكاملة لمراكز البيانات العملاقة والذكاء الاصطناعي مع شركة «هيكا داتا» وتحالف أمريكي من مطوري صناعة مراكز البيانات تناولت المناقشات التصور المبدئي للمشروع وحجمه ومراحل تنفيذه، إلى جانب الفرص الاستثمارية والتكنولوجية وفرص العمل والخدمات المرتبطة بالحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والخدمات الرقمية.

وخلال اجتماع عقد مع شركة «هيكا داتا» وتحالف أمريكي من مطوري صناعة مراكز البيانات، قال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصري، المهندس رأفت هندي إن مصر منفتحة على الشراكات الدولية مع الشركات المتخصصة في مراكز البيانات والبنية التحتية الرقمية، وتسعى إلى الاستفادة من الخبرات والتقنيات العالمية، مع الترحيب بالاستثمارات النوعية التي تسهم في نقل أحدث التقنيات وتوطينها.

وأضاف هندي أن التوسع في مراكز البيانات والذكاء الاصطناعي يستهدف بناء منظومة متكاملة قادرة على استضافة ومعالجة البيانات وتقديم الخدمات الرقمية، بما يخدم مصر والأسواق الإقليمية والدولية، ويدعم تنافسية الاقتصاد ويجذب مزيدًا من الاستثمارات التكنولوجية.

ويأتي ذلك بعد أيام من زيارة الرئيس الصيني شي جينبينغ إلى مصر، و التي شهدت توقيع مذكرة تفاهم مصرية صينية للتعاون في تكنولوجيا المعلومات، مع التركيز على التكنولوجيا المتقدمة والحوسبة السحابية ومراكز البيانات والاقتصاد القائم على البيانات وأشباه الموصلات.

وكانت شركة هواوي الصينية تقدمت بعرض ل

الحصاد
الرؤية الفائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 6 سبتمبر 2026 • العدد 857

صافي الأصول الأجنبية للقطاع المصرفي المصري يرتفع إلى ٢٨,٤ مليار دولار

كشف البنك المركزي المصري ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إلى 28.418 مليار دولار بما يعادل نحو 1.454 تريليون جنيه بنهاية يوليو 2026، مقابل 27.965 مليار دولار، بما يعادل 1.378 تريليون جنيه، بنهاية يونيو الماضي.
وبلغ إجمالي الأصول الأجنبية للجهاز المصرفي، الذي يضم البنك المركزي والبنوك، نحو 5.146 تريليون جنيه بنهاية يوليو، مقابل 4.939 تريليون جنيه في يونيو، بينما ارتفعت الالتزامات الأجنبية إلى 3.691 تريليون جنيه، مقابل 3.591 تريليون جنيه.
ويعد صافي الأصول الأجنبية أحد المؤشرات الرئيسية لقياس قوة واستقرار القطاع المصرفي، إذ يعكس الفارق بين الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية.

البنك الأهلي المصري يحصد جائزة أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في مصر من «يوروموني»

حصد البنك الأهلي المصري جائزة «أفضل بنك للخدمات المصرفية الخاصة في مصر» ضمن جوائز مؤسسة «يوروموني» لعام 2026، في تتويج دولي يعكس تطور الخدمات المصرفية والاستثمارية التي يقدمها البنك لشريحة كبار العملاء.
وجاء اختيار البنك للجائزة تقديرًا لما يقدمه من منظومة متكاملة تجمع بين الخدمات المالية والحلول غير المصرفية، إلى جانب المنتجات الاستثمارية المصممة لتلبية احتياجات العملاء، خاصة ضمن شرائح «الأهلي بلاتينم»، بما يتوافق مع المعايير والممارسات الدولية في مجال الخدمات المصرفية الخاصة.
وقالت سهى التركي، نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إن الحصول على الجائزة يمثل شهادة دولية على قوة الخدمات التي يقدمها البنك، مؤكدة أن البنك يواصل تطوير منتجاته والاستثمار في التكنولوجيا والبنية الرقمية بهدف تحسين تجربة العملاء والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة لهم.
وأضافت أن استراتيجية البنك في هذا القطاع تقوم على بناء علاقات مصرفية طويلة الأجل مع العملاء، من خلال تقديم حلول مالية وغير مالية مصممة وفق احتياجات كل شريحة، مع الاعتماد على كوادر مصرفية متخصصة تمتلك الخبرات اللازمة لإدارة وتنمية ثروات العملاء.
«الأهلي بلاتينم».. خدمات مصممة لكبار العملاء
وأوضح كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذي بالبنك الأهلي المصري، أن منظومة الخدمات الموجهة لكبار العملاء شهدت تطورًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، مع التركيز على دراسة احتياجات عملاء شرائح «بلاتينم» وتقديم منتجات وخدمات تتناسب مع متطلباتهم المالية والشخصية.
وأشار إلى أن هذا التوجه أسهم في طرح باقات متنوعة من المنتجات المالية، إلى جانب خدمات غير مصرفية تمنح العملاء تجربة أكثر شمولا وخصوصية.
من جانبه، أكد محمد جميل، رئيس مجموعة الفروع والمبيعات بالبنك الأهلي المصري، أن شبكة الفروع تمثل أحد العناصر الرئيسية في تقديم خدمات كبار العملاء، لافتًا إلى دعمها بصالات وفروع مخصصة لعملاء «بلاتينم» توفر الخصوصية وسرعة إنجاز المعاملات، إلى جانب وجود مديري علاقات متخصصين لمتابعة احتياجات العملاء.

خدمات جديدة لعملاء «الأهلي بلاتينم»

وقالت هيدي راغب، رئيس قطاع شرائح العملاء بالبنك الأهلي المصري، إن منظومة «الأهلي بلاتينم» تشهد حاليًا مزيدًا من التطوير والتوسع في الخدمات غير المالية، بهدف تقديم تجربة أكثر تميزًا للعملاء.
وأشارت إلى أن البنك يعمل على إطلاق خدمات جديدة، من بينها استراحة حصرية لعملاء بلاتينم في مطار القاهرة الدولي، إلى جانب تطبيق «الأهلي بلاتينم كونسيرج» ليتيح للعملاء الوصول إلى عروض حصرية يتم تحديثها بصورة دورية.
وتشمل المنظومة كذلك خدمات متعلقة بنمط الحياة والسفر والسياحة الفاخرة، بالإضافة إلى خدمات استشارية وتسهيلات عقارية، بما يوسع نطاق الخدمات المقدمة للعملاء إلى ما يتجاوز المنتجات المصرفية التقليدية.
وتضم منظومة «الأهلي بلاتينم» ثلاث شرائح رئيسية هي الأهلي بلاتينم، والأهلي بلاتينم بلس، والأهلي بلاتينم إيليت، وقد جرى تصميمها لتقديم مستويات مختلفة من الخدمات وفق احتياجات العملاء.
وأشادت مؤسسة «يوروموني» بالمنظومة التي يقدمها البنك الأهلي المصري، والتي تجمع بين قوته المالية وانتشاره الجغرافي الواسع، والخبرات المصرفية المتخصصة، إلى جانب الخدمات الرقمية وغير المالية، وهو ما عزز مكانة البنك في مجال الخدمات المصرفية الخاصة وإدارة وتنمية ثروات العملاء.

بنك القاهرة القاهرة يستعرض أبرز المزايا المصرفية المجانية المقدمة للشباب و العملاء خلال مشاركته في فعاليات الشمول المالي

شارك بنك القاهرة في فعاليات الشمول المالي التي أطلقها البنك المركزي المصري بمناسبة اليوم العالمي للشباب، خلال الفترة من ١ إلى ١٥ أغسطس ٢٠٢٦، من خلال تقديم مجموعة من الخدمات والمزايا المصرفية المجانية، في إطار دعم جهود الدولة لتوسيع قاعدة المتعاملين مع القطاع المصرفي وتعزيز الثقافة المالية.
وتضمنت عروض البنك إتاحة فتح حسابات الشمول المالي «وفر» مجانًا وبدون حد أدنى، بدءًا من سن ١٥ عامًا باستخدام الرقم القومي فقط، مع إمكانية فتح الحساب بالجنيه المصري أو الدولار الأمريكي أو اليورو، والإعفاء من مصروفات كشف الحساب، إلى جانب إصدار بطاقة «ميزة» للخصم المباشر مجانًا للحسابات بالجنيه المصري.
كما شملت المبادرة فتح حسابي «وفر الجاري» و«وفر بيزنس» دون رسوم لأصحاب الأنشطة الاقتصادية والمشروعات متناهية الصغر بدءًا من سن ٢١ عامًا، وفقًا للشروط المنظمة.
وشملت المزايا أيضًا إصدار البطاقات المدفوعة مقدمًا مجانًا للعملاء الجدد والحاليين، والاشتراك دون رسوم في محفظة «قاهرة كاش»، إلى جانب خدمات الإنترنت البنكي والموبايل البنكي.
ويواصل بنك القاهرة مشاركته في أنشطة الشمول المالي بمختلف المحافظات، من خلال التواجد في مراكز الشباب والجامعات وأماكن التجمعات، للتعريف بالخدمات المصرفية وتقديم برامج للتثقيف المالي، دعمًا للتحول نحو مجتمع أقل اعتمادًا على النقد وتوسيع نطاق الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية.

بنك مصر: جميع فروع البنك في دولة الإمارات تزاول أعمالها بصورة طبيعية

أكد بنك مصر، أن جميع فروع بنك مصر بدولة الإمارات تزاول كل أعمالها بصورة طبيعية، وذلك استمرارًا لمتابعة المقترح الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية بشأن قاعدة تنظيمية تقضي بفرض تدبير خاص يتعلق بفروع بنك مصر في دولة الإمارات العربية المتحدة، وفي ضوء التنسيق والتعاون مع مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والبنك المركزي المصري.
وفي هذا الصدد، أكد بنك مصر التزامه الكامل تجاه فروعه العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة والحفاظ التام على حقوق العملاء ومصالحهم، كما يؤكد البنك مواصلة تعاونه الكامل مع كافة الجهات الرقابية المعنية.
كان بنك مصر قد أكد في وقت سابق إن الإجراء التنظيمي الذي أعلنت عنه وزارة الخزانة الأمريكية بشأن تقييد خدمات المراسلة المصرفية لدى المؤسسات المالية الأمريكية بالدولار لفرع البنك في دولة الإمارات، يقتصر على الفرع الإماراتي ولا يمتد إلى أعمال البنك في مصر أو أي دولة أخرى.
وأكد بنك مصر التزامه الكامل بالقوانين واللوائح والتعليمات والضوابط الرقابية والقانونية ذات الصلة، إلى جانب تعاونه الكامل مع الجهات المعنية.

وأشار البنك إلى أن الإجراءات التنظيمية المعلنة لا تزال خاضعة لفترة رسمية لتلقي التعليقات ودراستها قبل اتخاذ القرار النهائي بشأنها، موضحًا أنه يتعامل معها وما تتضمنه من بيانات وتقديرات بمنتهى الجدية والاهتمام.
ويعكف بنك مصر على دراسة الإجراءات المعلنة بصورة دقيقة، مع التواصل مع وزارة الخزانة الأمريكية للحصول على مزيد من المعلومات، ومواصلة التعاون معها تمهيدًا لاتخاذ الإجراءات القانونية والتنظيمية اللازمة وتقديم رد البنك إلى الجهات المعنية خلال المدة المحددة.
ويواصل فرع بنك مصر في دولة الإمارات تقديم خدماته المصرفية للعملاء، وفقًا للقواعد والإجراءات السارية.
وأكد البنك قوة وصلابة مركزه المالي، والتزام فرعه في دولة الإمارات التام بالوفاء بكافة حقوق العملاء وجميع الأطراف ذات العلاقة.

بيان مشترك

وكان البنك المركزي المصري ومصرف الإمارات المركزي قد أكدا ، في بيان مشترك، التعاون والتنسيق التام والدائم بينهما بخصوص قيام فروع بنك مصر بالإمارات بمزاولة أعمالها بصورة طبيعية.
وأوضح البنكان أن فروع بنك مصر بالإمارات العربية المتحدة ستتخذ كل الإجراءات والتدابير اللازمة خلال الفترة المحددة لذلك.
يأتي ذلك في إطار المتابعة للمقترح الصادر عن وزارة الخزانة الأمريكية بشأن قاعدة تنظيمية تقضي بفرض تدبير خاص يتعلق بفروع بنك مصر في الإمارات

التعقيب الأمريكي

وكان وزير الخزانة الأمريكي سكوت بيسنت، قد أكد أن الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة ضد فرع بنك مصر في الإمارات تستهدف الفرع تحديدًا، مشيرًا إلى أن واشنطن تعمدت عدم فرض عقوبات على بنك مصر الرئيسي لتجنب امتداد التداعيات إليه.
وأوضح بيسنت، خلال تصريحات على هامش اجتماع لكبار مسؤولي المال العالميين في أشفيل بولاية نورث كارولاينا، أن الولايات المتحدة لم تفرض عقوبات على البنك الأم، قائلا إن واشنطن لم تكن ترغب في أن تمتد الإجراءات إلى بنك مصر الرئيسي.
وأشار وزير الخزانة الأمريكي إلى أن فرعًا تابعًا لبنك مصري في دبي مرر معاملات تتجاوز قيمتها ١,٨ مليار دولار لصالح جهات مرتبطة بالنظام الإيراني، موضحًا أن الولايات المتحدة استخدمت للمرة الأولى صلاحية بموجب قانون «باتريوت» تتيح لها اتخاذ إجراءات ضد مؤسسات مالية أجنبية.

البنك التجاري الدولي "CIB" يمنح سوديك تمويلا بـ٧,٥ مليار جنيه لتطوير مشروع June في رأس الحكمة

أعلنت شركة سوديك توقيع اتفاق تمويلي جديد مع البنك التجاري الدولي – مصر «CIB» بقيمة 7.5 مليار جنيه، لتمويل أعمال تنفيذ وتطوير مشروع June بالساحل الشمالي، في خطوة تدعم خطط الشركة للتوسع في أحد أبرز المواقع الاستثمارية والسياحية في المنطقة.
ويأتي التسهيل متوسط الأجل في إطار التعاون المستمر بين سوديك و«CIB»، ويستهدف توفير التمويل اللازم لمراحل تنفيذ المشروع، الذي يقع في منطقة رأس الحكمة ويمثل إحدى الوجهات الرئيسية ضمن محفظة مشروعات الشركة بالساحل الشمالي.
ويقع مشروع June على مساحة تصل إلى 280 فدانًا، ويقدم مفهومًا مستوحى من أجواء مدينة ميامي، مع واجهة شاطئية ومياه البحر، إلى جانب ممشى ومرافق ترفيهية ونادٍ شاطئي.
ويضم المشروع مجموعة متنوعة من الوحدات، تشمل الفيلات والشقق الفندقية، بالإضافة إلى فندق تابع لعلامة «ترييبوت بورتفوليو» من ماريوت العالمية.
وأقيمت مراسم توقيع الاتفاق داخل مطعم «نوبو» في مشروع «أوجامي» التابع لسوديك بالساحل الشمالي، بحضور أيمن عامر، مدير عام مجموعة سوديك، وعمرو الجنايني، نائب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الإدارة التنفيذي بالبنك التجاري الدولي – مصر، إلى جانب عدد من قيادات البنك والشركة.
وفي هذا الصدد، أكد أيمن عامر قائلًا: "يمثل تعاوننا مع البنك التجاري الدولي، أحد أكبر البنوك الرائدة في مصر، في هذا التسهيل الائتماني الاستراتيجي، محطة جديدة في مسيرة شراكتنا الممتدة على مدار السنوات الماضية. وتمثل هذه الاتفاقية دليلًا واضحًا على حجم الثقة التي نجحنا في بنائها مع شركائنا المصرفيين، كما تعكس أيضًا ثقتهم في قدرة سوديك على الوفاء بالتزاماتها دائمًا. إننا نتطلع لمواصلة التعاون مع البنك التجاري الدولي لدعم نمو سوديك وتوسعاتها المستقبلية".
فيما قال عمرو الجنايني: "يأتي هذا التمويل في إطار الشراكة الاستراتيجية الممتدة بين CIB وسوديك، ويعكس التزام البنك بدعم خطط النمو والتوسع لعملائه من الشركات الرائدة، من خلال توفير حلول تمويلية متكاملة تلبي احتياجات مشروعاتهم وتدعم تنفيذ خططهم».
وواصل: «يمثل تمويل أعمال تطوير وتنفيذ مشروع June امتدادًا لدور البنك في دعم المشروعات ذات الأثر الاقتصادي، بما يسهم في مساندة خطط سوديك التوسعية، ودعم نمو القطاعين العقاري والسياحي باعتبارهما من القطاعات الحيوية للاقتصاد المصري، فضلًا عن ترسيخ مكانة الساحل الشمالي بصفة عامة ورأس الحكمة بصفة خاصة، واللتين تشهدان تطورًا ملحوظًا كإحدى أبرز الوجهات الاستثمارية والسياحية في مصر، مما يعزز جاذبية المنطقة أمام الاستثمارات المحلية والدولية».

بنك التعمير والإسكان ينفذ تدريب تفاعلي للتوعية بالأمن السيبراني بالتعاون مع شركة Unit 42

في إطار استراتيجية بنك التعمير والإسكان لتعزيز منظومة الأمن السيبراني ورفع جاهزيته للتعامل مع التهديدات الرقمية، وتماشيًا مع توجهات البنك المركزي المصري في هذا المجال، نفذ البنك تدريبًا لمحاكاة هجوم سيبراني (Tabletop Exercise)، بالتعاون مع شركة Unit 42، إحدى الشركات العالمية المتخصصة في محاكاة الهجمات السيبرانية والاستجابة للتهديدات الرقمية.
يهدف التدريب إلى تقييم كفاءة وفاعلية خطط الاستجابة للحوادث السيبرانية، وقياس جاهزية فرق العمل وقدرتها على التعامل مع مختلف السيناريوهات، من خلال محاكاة مواقف عملية تعكس طبيعة التهديدات الرقمية المتصاعدة ومعالجتها بشكل استباقي بما يسهم في تعزيز الوعي المؤسسي وترسيخ ثقافة المسؤولية المشتركة، إلى جانب رفع كفاءة اتخاذ القرارات وسرعة الاستجابة خلال الأزمات، بما يدعم استمرارية الأعمال وتقديم خدمات مصرفية آمنة.
وفي هذا السياق، صرح يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذي العضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان، بأن تنفيذ هذا التدريب المتخصص يأتي في إطار حرص البنك على مواصلة تطوير قدراته الرقمية ورفع كفاءة كوادره، بما يتماشى مع متطلبات وتعليمات البنك المركزي المصري، مع الالتزام المستمر بالمتطلبات والتعليمات الرقابية الصادرة عنه، وتعزيز قدرة البنك على الاستجابة الفعالة للمخاطر والتهديدات السيبرانية والتعامل معها بكفاءة وسرعة.
موضحًا أن استراتيجية البنك للفترة (2025–2030) تضع التحول الرقمي ضمن محاورها الرئيسية، بما يدعم بناء منظومة مصرفية متكاملة تتمتع بأعلى مستويات الأمان والمرونة، مؤكدًا على أهمية الاستثمار المستمر في العنصر البشري من خلال تنفيذ برامج تدريبية متخصصة تضمن إعداد كوادر مؤهلة ومدربة وفقًا لأحدث الممارسات.
لافتًا إلى مواصلة تعاون البنك مع كبرى الشركات العالمية والمتخصصة في مجالي التكنولوجيا والأمن السيبراني، لتبني أحدث التقنيات والحلول التي تسهم في تعزيز كفاءة العمليات، وإدارة المخاطر، إلى جانب حماية أنظمة البنك وبياناته، ودعم استدامة الأعمال، بما يرسخ مكانته كأحد أبرز البنوك التجارية الشاملة في السوق المصرفي المصري.
ومن جانبه، أكد عمرو طمان، رئيس قطاع أمن المعلومات ببنك التعمير والإسكان، أن الاستثمار المستمر في رفع جاهزية فرق العمل وتطوير قدراتها يمثل أحد الركائز الأساسية لتعزيز كفاءة العمليات المصرفية واستمرارية الأعمال، مشيرًا إلى أن تنفيذ التدريبات العملية لمحاكاة الأزمات السيبرانية يسهم في اختبار مدى تكامل الأدوار والإجراءات بين قطاعات البنك المختلفة، وتعزيز سرعة الاستجابة واتخاذ القرارات المناسبة في المواقف الطارئة، بما يدعم قدرة البنك على تقديم خدمات مصرفية آمنة للعملاء.

الشركة المتحدة تعلن تشكيل مجلس إدارتها الجديد برئاسة المهندس سيف الوزيري

بينهم طارق فايد و محمود فوزي ..

كشفت الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية عن تشكيل مجلس إدارتها الجديد، برئاسة المهندس سيف الوزيري، الذي يشغل أيضًا منصب العضو المنتدب.
ويضم التشكيل الجديد لمجلس الإدارة كلًا من المستشار محمود فوزي، وتامر مرسي، وطارق فايد، وكريم علي عوض، ونشوى جاد، ومحمد يحيى، وأحمد علي عبد الرحمن، وشريف الخولي.
وكان مجلس إدارة الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية قد أعلن في يوليو الماضي تعيين سيف الوزيري رئيسًا لمجلس الإدارة، عقب انتهاء الفترة الانتقالية لرئيسها السابق طارق نور لظروف مرضية، قبل تكليف محمد السعدي قائمًا بأعمال رئيس مجلس الإدارة لحين اختيار الرئيس الجديد.
وتقدم مجلس الإدارة وسيف الوزيري بخالص الشكر والتقدير لمحمد السعدي، الذي تقدم باعتذاره عن الاستمرار في منصبه رغبة منه في التفرغ لإدارة أعماله.
واجتمع المهندس سيف الوزيري بالمجلس في تشكيله الجديد لمناقشة خطة الشركة خلال الفترة المقبلة، وهنأ الأعضاء الجدد المنضمين إلى المجلس، متمنيًا لهم التوفيق في أداء مهامهم، ومؤكدًا أهمية العمل بروح الفريق لتحقيق أهداف الشركة.
كما أعرب أعضاء مجلس الإدارة عن خالص الشكر والتقدير لمجلس الإدارة السابق وأعضائه، مثمنين جهودهم خلال الفترة الماضية وما أسهموا به في دعم مسيرة الشركة.
وأكد المجلس مواصلة العمل على تنفيذ استراتيجية الشركة خلال المرحلة المقبلة، والبناء على ما تحقق خلال الفترة السابقة.

بنك الإسكندرية و«CDP» يوقعان اتفاقية ضمان بقيمة ٢١ مليون يورو لدعم المشروعات الزراعية متناهية الصغر في مصر

وقع بنك الإسكندرية، التابع لمجموعة إنتيسا سان باولو ضمن قطاع البنوك الدولية، وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، اتفاقية ضمان على محافظ القروض بقيمة 21 مليون يورو (شامل حد منح للقروض بقيمة 30 مليون يورو كحد أقصى)، في إطار برنامج "TERRA – "تحويل وتمكين نظم الأعمال الزراعية المسؤولة والقادرة على الصمود".
وجرت مراسم توقيع الاتفاقية على هامش منتدى الأعمال المصري- الإيطالي، بحضور نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتعاون الدولي الإيطالي، انطونيو تاياني، ومعالي وزير البيئة وأمن الطاقة الإيطالي، جيلبرتو بيكيتو فراتين، و وزيرة الشغل والسياسات الاجتماعية الإيطالية، مارينا كالديروني، إلى جانب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية المصري، محمد فريد صالح، ومعالي اوزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج المصري، بدر عبد العاطي. كما شهدت مراسم التوقيع حضور كارلو روسوتو، مدير التعاون الانمائي والعلاقات المؤسسية الدولية في صندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، وباولا باباتيكولاو، رئيس قطاع البنوك الدولية بمجموعة إنتيسا سان باولو، خلال زيارتها إلى مصر، وباولو فيغونا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية، ولورينزو فينجوت هارينجتون، رئيس فريق التحول الأخضر والمستدام وقسم الطاقة والتحول الرقمي بوفد الاتحاد الأوروبي بالقاهرة.
ويدعم من ضمان الاتحاد الأوروبي، في إطار برنامج "TERRA" (ضمان TERRA)، يستطيع بنك الإسكندرية توسيع نطاق التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر التي تعمل بقطاع الأغذية الزراعية في مصر ، وبالأخص لصغار المزارعين، بهدف تحسين فرص حصولهم على التمويل ودعم قدرة سلسلة القيمة المحلية لقطاع الأغذية الزراعية على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تمثل هذه الاتفاقية أحد الركائز الأساسية لأوجه التكامل الاستثماري الأوسع نطاقًا بين خطة ماتي لأفريقيا التي تتبناها إيطاليا، واستراتيجية البوابة العالمية للاتحاد الأوروبي، وذلك في أعقاب قمة «البوابة العالمية – خطة ماتي» التي عُقدت في روما في 20 يوليو 2025، بحضور معالي السيدة رئيسة الوزراء الإيطالية، جورجا ملوني ورئيسة المفوضية الأوروبية، أورسولا فون دير لاين.
تتوافق هذه الاتفاقية بالكامل مع «خطة ماتي» و«ميثاق المتوسط»، إحدى المبادرات الرئيسية للاتحاد الأوروبي، وكذلك مع استراتيجية البوابة العالمية ، وبالأخص أهدافها المتعلقة بتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتعزيز مرونة نظم الأعمال الزراعية، وخلق فرص العمل، ودعم الشمول المالي.
ومن خلال جمع موارد الصندوق الاوروبي للتنمية المستدامة بلس (EFSD+) ، تجسد هذه العملية النهج الذي يتبعه فريق أوروبا، من خلال الجمع بين الدعم المقدم من موازنة الاتحاد الأوروبي والقدرات التمويلية لصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP)، بهدف توسيع نطاق الوصول إلى التمويل أمام المشروعات الزراعية متناهية الصغر.
ويأتي برنامج "TERRA" بدعم من الاتحاد الأوروبي وبمبادرة من صندوق الودائع والقروض الإيطالي(CDP)، بهدف تسريع التحول نحو نظم للأغذية الزراعية أكثر استدامة وقدرة على الصمود، من خلال تعزيز فرص الوصول إلى التمويل أمام الشركات والمشروعات العاملة عبر مختلف سلاسل القيمة لقطاع الأغذية الزراعية في إفريقيا.
كما تسهم هذه العملية في دعم الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين الاتحاد الأوروبي ومصر وميثاق المتوسط، بما يدعم أهدافهما المشتركة المتمثلة في جمع الاستثمارات المستدامة، وتعزيز تنمية القطاع الخاص، وبناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود وتكاملاً في مصر وعبر منطقة البحر المتوسط.
وتعزز الاتفاقية الدور المتنامي لصندوق الودائع والقروض الإيطالي(CDP) باعتباره المؤسسة المالية الإيطالية للتعاون الانمائي الدولي، ومن خلال جمع الموارد الأوروبية وتوظيفها بالتعاون مع أفضل المؤسسات المالية المحلية، لدعم نمو القطاع الخاص بصورة شاملة ومستدامة في الدول الشريكة الرئيسية.
كما تساهم المبادرة في دعم أهداف خطة ماتي لإفريقيا التي تتبناها إيطاليا، والتي تعتبر مصر شريكا استراتيجيًا فيها، وتركز على تعزيز التنمية الزراعية المستدامة، ودعم الشمول المالي، وتوفير فرص اقتصادية لصغار المزارعين والمشروعات الزراعية متناهية الصغر.
قالت معالي السيدة آنجلينا إيخهورست، رئيسة بعثة الاتحاد الأوروبي لدى مصر: «تعكس الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP) التزامًا مشتركا بدعم التنمية المستدامة والشاملة في مصر. ومن خلال مبادرتنا المشتركة في إطار برنامج "TERRA" ، نعمل على تعزيز الأمن الغذائي، وخلق فرص عمل، ودعم ازدهار المجتمعات الريفية، بما يسهم في بناء قطاع زراعي أكثر استدامة وقدرة على مواجهة التغير المناخي" .
قال كارلو روسوتو، مدير التعاون الانمائي والعلاقات المؤسسية الدولية في صندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP) : "دعم صغار المزارعين يعني دعم قدرة المجتمعات بأكملها على الصمود. ومن خلال هذه الشراكة مع بنك الإسكندرية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، نساهم في توسيع نطاق الوصول إلى التمويل بهدف خلق أكبر أثر وقيمة اقتصادية واجتماعية".
وفي هذا السياق، قال باولو فيغونا، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك الإسكندرية: «يسعدنا ويشرفنا التعاون مع صندوق الودائع والقروض الإيطالي(CDP) والاتحاد الأوروبي، حيث تعزز هذه الشراكة التزام بنك الإسكندرية الراسخ بقطاع الأعمال الزراعية، وتبني على جهودنا المستمرة لتمكين المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية أمام المنظومة الزراعية في مصر.

بنك ناصر: عربة مصرفية متنقلة بالحي الحكومي في العاصمة الجديدة لتقديم خدمات البنك

أعلن بنك ناصر الاجتماعي، عن توفير عربة مصرفية متنقلة متواجدة بصورة ثابتة في الحي الحكومي، أمام مقر وزارة التضامن الاجتماعي بالعاصمة الجديدة.
وأكدت مايا مرسي وزيرة التضامن، ورئيسة مجلس ادارة البنك، أن بنك ناصر الاجتماعي يحرص على استمرار تواجده بالقرب من عملائه، وإتاحة خدماته للعاملين بالحي الحكومي والمترددين على الوزارات بالعاصمة الجديدة، بما يوفر عليهم الوقت والجهد، وييسر حصولهم على الخدمات المصرفية دون الحاجة إلى الانتقال إلى مقار الفروع خارج العاصمة الجديدة.
وأوضحت مرسي، أن العربة المصرفية تضم موظفًا من بنك ناصر لتقديم الخدمات المصرفية المتاحة، والرد على استفسارات العملاء ومساعدتهم، إلى جانب ماكينة صراف آلي (ATM) تتيح إجراء عدد من المعاملات المصرفية الأساسية، بما يوفر قناة مصرفية إضافية وسريعة تلبي الاحتياجات اليومية للمتعاملين.
كما أنه بمناسبة قرب بدء العام الدراسي الجديد، أتاح البنك تمويلا مبتكرًا ومميزًا بشروط ميسرة وعائد مدعّم، لدعم الأسر في موسم دخول المدارس، وذلك في ضوء الدور الاجتماعي الريادي للبنك، وتيسيرًا على العاملين بالوزارات والجهات الحكومية المختلفة بالحي الحكومي، تستقبل العربة المصرفية المتنقلة الطلبات، ويتم تقديم التسهيلات اللازمة للراغبين في الاستفادة من التمويل.
وفي ذات السياق، أكد وليد النحاس، نائب رئيسة مجلس إدارة البنك، أن تواجد العربة بصورة ثابتة بالحي الحكومي يأتي في إطار استراتيجية البنك للتوسع في قنوات تقديم الخدمات المصرفية وعدم اقتصارها على نموذج الفروع التقليدية، من خلال توفير حلول مرنة تتناسب مع طبيعة المناطق الجديدة والتجمعات الحكومية والإدارية، وتضمن وصول الخدمات إلى العملاء، في أماكن تواجدهم.
وأشار النحاس إلى أن وجود مقر للبنك بالعاصمة الجديدة يعكس حرصه على مواكبة خطط الدولة في إنشاء مجتمعات إدارية وعمرانية حديثة، وتعزيز حضوره في المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية، بما يدعم دوره كمؤسسة مصرفية ذات طابع اجتماعي تسعى إلى تيسير الخدمات المصرفية، وتعزيز الشمول المالي، وتلبية احتياجات مختلف شرائح المجتمع.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة الثامنة عشر • الاحد 6 سبتمبر 2026 • العدد 857

البنك المركزي يحذر من محاولات احتيال عبر «إنستا باي» و سرقة بيانات العملاء

حذر البنك المركزي المصري من محاولات احتيال تستغل شهرة تطبيق «إنستا باي»، من خلال إجراء مكالمات هاتفية للمستخدمين، يدّعي خلالها المحتالون أنهم موظفون في التطبيق، بهدف الاستيلاء على بياناتهم البنكية واستخدامها في سرقة أموالهم.

وأوضح البنك المركزي أن المحتالين قد يحاولون خلال هذه المكالمات إرسال روابط إلكترونية (لينكات) مزيفة إلى المستخدمين، بغرض استدراجهم للضغط عليها، ومن ثم الحصول على بياناتهم واستغلالها في عمليات احتيالية.. وشدد البنك المركزي على ضرورة عدم الاستجابة لهذه المكالمات أو مشاركة أي بيانات شخصية أو بنكية، وعدم الضغط على أي روابط يتم إرسالها من مصادر غير موثوقة، حفاظًا على أمان الحسابات والأموال.

ودعا البنك المركزي المواطنين إلى توخي الحذر والانتباه إلى محاولات الاحتيال الإلكتروني.

بلغت حجم المحفظة ٥,٥ تريليون جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٦..

البنك الأهلي المصري يصعد بالائتمان المصرفي للشركات الكبرى و القروض المشتركة إلي أرقام تاريخية

حققت محفظة تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة بالبنك الأهلي المصري نموًا مطردًا في المؤشرات الائتمانية والتمويلية خلال العام المالي الحالي، بما يعكس قوة مركزه المالي واستراتيجيته المتوازنة في دعم الاقتصاد الوطني وتمويل المشروعات الكبرى بمختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية.

حيث أكد محمد الأتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري حرص البنك المستمر على توفير الاحتياجات التمويلية اللازمة للمشروعات الكبرى التي تساهم في خلق قيمة مضافة للاقتصاد ودفع عجلة التنمية، ودعم خطط الدولة للنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية مثل النقل، الصحة والتعليم، الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، البتروكيماويات، الخدمات المالية غير المصرفية، الخدمات البيئية التي تشمل إدارة المخلفات وإعادة التدوير، والتطوير العقاري ومواد البناء والصناعات الغذائية والبترول والزراعة والسياحة، مما يساهم بشكل إيجابي في دعم التنمية الاقتصادية المستدامة للبلاد وتوطين الصناعة وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب المصري، وبما ينعكس على تقليل الاستيراد وزيادة معدلات التصدير وبالتالي تحسين أداء الميزان التجاري وتعظيم موارد الاقتصاد المصري من العملات الأجنبية.

وأضافت سهى التركي نائب الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري أن البنك يستند في ملف تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة إلى شبكة العلاقات القوية والمتنامية التي تربط البنك بالبنوك المحلية ومؤسسات التمويل الإقليمية والدولية التي تتوافر لديها الثقة في قدرة البنك الأهلي المصري على إتمام وإدارة الصفقات الكبرى بمهنية وحرفية عالية بالإضافة إلى قاعدة رأسمالية ضخمة تسمح للبنك بتوفير مختلف أنواع التمويلات اللازمة لتمويل المشروعات الكبرى والتي تتماشى مع احتياجات العملاء المختلفة وطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع.

وأكدت التركي أن محفظة تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة بالبنك خلال النصف الأول من 2026 بلغت نحو5,5 تريليون جنيه بنهاية يونيو 2026، بزيادة حوالي 14% عن عام 2025، وهو ما يعزز حصة البنك السوقية التي تصل الى نحو48% من إجمالي سوق الائتمان المصرفي في مصر، حيث تضمنت المحفظة 4,6 تريليون جنيه تمويلات مباشرة تشمل القروض متوسطة وطويلة الأجل وتسهيلات ائتمانية تشغيلية،845 مليار جنيه تمويلات غير مباشرة تتضمن الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان.

كما بلغ إجمالي عدد عملاء الشركات الكبرى في يونيو 2026 نحو 1650 عميلاً نشطا، حيث تم اجتذاب 110 عميل جديد بإجمالي حدود مصرحة 36,6 مليار جنيه مشيرة الى انه في مجال القروض المشتركة، تمكن البنك الأهلي المصري خلال النصف الأول من عام 2026 من ترتيب 19 صفقة تمويل مشترك بقيمة 169 مليار جنيه، بلغت حصة البنك فيها 60 مليار جنيه.

وأكدت التركي ان البنك الأهلي المصري يواصل دوره كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر انطلاقا من التزامه بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 من خلال التوسع في تمويل المشروعات الخضراء والمستدامة، حيث بلغ حجم التمويلات الموجهة إلى المشروعات البيئية والاجتماعية بنحو 397 مليار جنيه حتى يونيو 2026، بما يعكس التزامه الراسخ بدعم مشروعات التحول الأخضر وتعزيز مرونة الاقتصاد المصري وبناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال القادمة.

وقد تنوعت هذه التمويلات لتشمل مشروعات الطاقة الشمسية، ومعالجة المياه، والنقل المستدام، والمباني الخضراء، فضلاً عن دعم الشركات الصناعية في الانتقال نحو نظم إنتاج منخفضة الانبعاثات الكربونية، وقد أصدر البنك اول برنامج تمويلي داخلي «برنامج تمويل المباني الخضراء »، والذي تم تصميمة لتمويل المباني المستدامة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك من خلال هيكل تمويلي مرن يخدم شرائح متنوعة من العملاء والمشروعات المستدامة وقد تم حتى الان الموافقة على تمويل عدد 3 عملاء في إطار البرنامج بإجمالي مبلغ 1.7 مليار جنيه، بالإضافة الي جذب عدد 8 عملاء تحت الدراسة بإجمالي تمويل يبلغ نحو 5,52 مليار جنيه.

أكد شريف رياض رئيس الائتمان المصرفي للشركات والقروض المشتركة التنفيذي بالبنك الأهلي المصري أن أبرز صفقات القروض المشتركة التي قاد البنك ترتيبها شملت شركة الشريف للفنادق والسياحة، شركة ارابيا للفنادق، شركة سكاي للموانئ، شركة ريدكون للتعمير، شركة العز لدرفلة الصلب احدى الشركات التابعة لمجموعة حديد عزالدخيلة، شركة قاصد خير للتوريدات العمومية و المقاولات، وشركة رواسي للتنمية العمرانية، الشركة المصرية الإماراتية للتنمية السياحية، وذلك بالإضافة الى قيام البنك بدور المستشار المالي في مشروعات استراتيجية أبرزها مشروع شركة العلمين لمنتجات السيليكون ومشروع الشركة المصرية للصوداش والمشاركة في عدة إصدارات سندات التوريق لصالح العديد من العملاء حيث قام البنك الأهلي المصري بالمشاركة في 5 إصدارات بقيمة اجمالية 8.5 مليار جنيه وبلغت حصة البنك 1.8 مليار جنيه.”

وقد انعكس الأداء المتميز للبنك الأهلي المصري في مجال تمويل الشركات الكبرى والقروض المشتركة في حصول البنك على العديد من الجوائز من المؤسسات الدولية ذات الثقل في مجال تقييم أداء البنوك والمؤسسات المالية منها: EMEA Finance ,Global Banking Awards ، African Banker Awards، بلومبرج، إضافة الى حصوله على 10 جوائز إقليمية ودولية مرموقة من مؤسسات عالمية تقديرًا لجهوده في تعزيز مبادئ الاستدامة والحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية (ESG)، ودوره البارز في تمويل المعاملات المصرفية المستدامة، والمبادرات البيئية، وأفضل الممارسات في إدارة التمويلات الخضراء وتعكس هذه الجوائز المكانة الرائدة للبنك الأهلي المصري على المستويين الإقليمي والدولي، وتؤكد نجاحه في تطوير حلول تمويلية مبتكرة تدعم التحول الأخضر وتُسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قطر الوطني «QNB» يحجز علي ٥٠٪ من ماكينات الأهرام للطباعة بسبب نزاع قضائي

أعلنت شركة الأهرام للطباعة والتغليف، أنها فوجئت يوم السبت الموافق 29 أغسطس 2026، بحضور قوات من الشرطة مدعومة بقوات الأمن المركزي إلى مقر الشركة، لتنفيذ جلسة بيع بعض ماكينات الشركة بالمزاد العلني، استنادًا إلى حكم حجز صادر لصالح محكمة الإسكندرية الاقتصادية «وحدة المطالبات القضائية».

وأوضحت الشركة، في بيان للبورصة، أن الإجراءات جاءت على خلفية الدعوى رقم 244 لسنة 18 قضائية اقتصادية الإسكندرية، والمقامة من بنك قطر الوطني ضد الشركة بأمر أداء، والتي قضت بإلزامها بسداد مبلغ 6.234 مليون جنيه، قيمة السندات الإذنية الموقعة من عضو مجلس الإدارة المنتدب السابق.

وأضافت أن ذلك نتج عنه مطالبات قضائية لصالح المحكمة الاقتصادية بإجمالي 4.785 مليون جنيه، تشمل المبالغ النسبية والخدمات، مع توقيع حجز تحفظي على بعض الماكينات الموجودة بالمصنع، وبالأخص العنبر رقم 1، الذي يمثل نحو 50% من ماكينات الشركة، نظرًا لتكوين المصنع من عنبرين للإنتاج.

وأشارت الشركة إلى أنه لم يتم إعلانها بالحجز الموقع على معداتها ومنقولاتها، أو بموعد جلسة البيع أو النشر عنها في إحدى الجرائد اليومية، معتبرة أن ذلك تم بالمخالفة لنص المادة 1/306 من قانون المرافعات المدنية والتجارية.

وأوضحت أنه عقب إتمام عملية البيع، تم تشميع العنبر بالشمع الأحمر، نظرًا لوجود الماكينات المحجوز عليها والتي تستخدمها الشركة في أعمالها وإنتاجها اليومي.

ذكرت الشركة أن الراسي عليه المزاد أحضر عددًا من الأشخاص إلى داخل المصنع، ومنع عمال وموظفي الشركة بالكامل من الدخول إلى مقرها، مشيرة إلى أن المصنع أصبح تحت سيطرتهم بالكامل، بدعوى تعيين الراسي عليه المزاد حارسًا على باقي المعدات.

وأضافت أن الماكينات المحجوز عليها تم إخراجها من المصنع بعد تفكيكها، مع استمرار إجراءات استخراج باقي الماكينات محل التنفيذ.

وأفادت الشركة بأن المستشار القانوني وأحد أعضاء مجلس الإدارة حررا محضرًا إداريًا بقسم برج العرب لإثبات الحالة، فيما يجري العمل على استخراج صور رسمية من أوراق التنفيذ التي تعذر الحصول عليها في حينه.

وأكدت الشركة أنها تعمل حاليًا على حصر المنقولات التي تم الاستيلاء عليها، واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المسؤولين عن الواقعة، إلى جانب الطعن على الإجراءات التي تم اتخاذها.

وأوضحت الشركة أنه لم يتسن لها الإفصاح عن الواقعة قبل جلسة تداول يوم الأحد، نظرًا لوصول مجلس الإدارة إلى مصنع الشركة في برج العرب فجرًا للتحقق من الأمر، قبل التوجه إلى النيابة ومستشار التنفيذ صباح الأحد للوقوف على حقيقة الإجراءات، ومن ثم الإفصاح عنها عبر شاشات البورصة المصرية.

مع توقيع عشرات الاتفاقيات الاستثمارية علي هامش زيارة الرئيس الصيني

خبراء و مصرفيون يرصدون دور التنسيق المالي و النقدي في الحد من الاختلالات التجارية بين مصر و الصين

تعاون واسع لمبادلة العملات وتسوية المعاملات التجارية بعيدا عن هيمنة الدولار

تشهد العلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر والصين مرحلة متقدمة من التعاون متعدد الأبعاد، استنادا الى اطار الشراكة الاستراتيجية والتاريخية بين البلدين، ووفقا لمبدأ المصالح المشتركة وترسيخ آليات العمل والتجارة والاستثمار بما ينعكس على مستويات التبادل التجاري والإنتاج والتصنيع وتوليد فرص العمل. وجاءت زيارة الرئيس الصيني إلى القاهرة لتوجّه دفة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين نحو آفاق أكثر عمقاً، في وقت تشهد العلاقات الاقتصادية والتجارية بينهما نمواً متسارعا خلال السنوات الأخيرة، مدفوعة بتقارب سياسي متزايد وتوسع كبير في الاستثمارات الصينية داخل السوق المصرية، ما جعل بكين أحد أهم الشركاء الاقتصاديين للقاهرة وأكبر مصدر للواردات المصرية.

كما تتكامل هذه الشراكة مع مبادرة «الحزام والطريق»، مستفيدة من الموقع الاستراتيجي لمصر كبوابة للأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية، فضلا عن الدور المتنامي للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس في جذب الشركات الصينية الراغبة في التوسع خارج آسيا.

وكان الرئيسان السيسي وشي جين بينج شهدا مراسم التوقيع على 5 اتفاقيات ومذكرات تفاهم بين البلدين، وهي كالتالي:

- مذكرة تفاهم حول قائمة أولويات التعاون في إطار رؤية مصر 2030 ومبادرة الحزام والطريق الصينية، وقعها عن الجانب المصري الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين في الخارج، وعن الجانب الصيني « تشنج شانجيه» رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.

- اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني بين البلدين، وقعها عن الجانب المصري الدكتور بدر عبد العاطي، وزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين في الخارج، وعن الجانب الصيني « تشن شياو دونج» رئيس الوكالة الوطنية للتعاون الإنمائي الدولي.

- مذكرة تفاهم بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي في مجال سلاسل الصناعة والإمداد، ووقعها عن الجانب المصري الدكتور محمد فريد صالح وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، وعن الجانب الصيني «وانج ونتاو» وزير التجارة.

- مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات تكنولوجيا المعلومات، ووقعها عن الجانب المصري المهندس رأفت هندي، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وعن الجانب الصيني «تشنج شانجيه» رئيس اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح.

مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس ووزارة التجارة بجمهورية الصين الشعبية، وقعها عن الجانب المصري مصطفى شيخون، رئيس الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس، وعن الجانب الصيني «وانج ونتاو» وزير التجارة.

كما تم التوقيع علي هامش هذه الزيارة علي أكثر من 20 وثيقة أخرى للتعاون في المجالات التكنولوجية و المالية و الاقتصاد الرقمي و المواصلات ووسائل الإعلام و غيرها.

التعاون المالي و النقدي لخدمة الشراكة الاستراتيجية

تكشف أرقام التجارة عن معادلة أكثر اتساعًا؛ فقد بلغ التبادل التجاري بين البلدين 11.3 مليار دولار خلال النصف الأول من 2026، منها 10.4 مليار دولار واردات مصرية و840.8 مليون دولار صادرات مصرية، وبحساب الفرق بين الرقمين، تصل الفجوة التجارية إلى نحو 9.56 مليار دولار خلال 6 أشهر، لتصبح زيادة الصادرات المصرية إلى الصين أحد الاختبارات الرئيسية لقدرة التعاون المالي الجديد على دعم علاقة تجارية أكثر توازنًا.

و من هنا فإنه على صعيد التعاون المالي والنقدي، فقد أحرزت العلاقات بين مصر والصين خطوات واسعة لتعزيز أطر التعاون في مجال مبادلة العملات والتسويات التجارية والتمويل المستدام ومبادلة الديون، إلى جانب تبادل الخبرات وتعزيز التحول الرقمي. وجددت مصر والصين، مؤخرا، اتفاقية مبادلة العملات المحلية بين البنك المركزي المصري ونظيره الصيني، لمدة ثلاث سنوات إضافية قابلة للتجديد، مع رفع قيمة التسهيلات المتاحة بموجب الاتفاقية من 18 مليار يوآن إلى 30 مليار يوان، بما يعادل نحو 4.43 مليار دولار.

وتأتي الخطوة بالتوازي مع توقيع مذكرات تفاهم وبروتوكولات تعاون في مجالات السياسة النقدية والرقابة المصرفية والمدفوعات الإلكترونية والعملات الرقمية والاستثمار، بما يعكس اتساع نطاق الشراكة المالية بين البلدين، ويعزز قدرة الاقتصاد المصري على تنويع أدوات التمويل والتسويات التجارية وتقليل الاعتماد على العملات الأجنبية في جانب من المعاملات الثنائية.

كما أن زيادة حجم التسهيلات إلى 30 مليار يوان تمنح العلاقات المالية المصرية الصينية مساحة أكبر للتعاملات المستقبلية، وتدعم جهود زيادة استخدام الجنيه المصري واليوان الصيني في تسوية جانب من المعاملات بين البلدين.

ولا يقتصر التعاون على الجوانب التقليدية للعمل المصرفي، بل يمتد إلى مجالات التكنولوجيا المالية والعملات الرقمية للبنوك المركزية، من خلال تبادل الخبرات وإجراء البحوث والدراسات المشتركة، بما يساعد على مواكبة التطورات السريعة التي يشهدها القطاع المالي العالمي، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في تطوير الخدمات المالية وتعزيز كفاءة البنية التحتية المصرفية.

وأكد حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، أن العلاقات التاريخية والمتميزة التي تجمع الشعبين المصري والصيني، تدعم تعزيز الشراكة بين مؤسساتها المالية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، لدفع التعاون الاقتصادي إلى مستويات أكثر تقدما وفاعلية.

ويمثل هذا التعاون، اساسا لبناء منظومة مالية أكثر تكاملاً بين البلدين، لا تقتصر على تمويل التجارة، وإنما تمتد إلى البنية التحتية للمدفوعات والخدمات الرقمية، بما يدعم حركة السلع والاستثمارات والسياحة والخدمات، ويعزز قدرة الشركات المصرية والصينية على إجراء معاملاتها بصورة أكثر سهولة وكفاءة.

وعلى صعيد الرقابة المصرفية، وقّع البنك المركزي المصري والصيني مذكرة تفاهم للتعاون في مجال منح التراخيص لمزاولة أعمال البنوك والمؤسسات المالية في البلدين، والرقابة على المؤسسات العابرة للحدود، وتبادل المعلومات التي تساعد السلطات الرقابية على أداء مهامها وتعزيز سلامة واستقرار القطاع المصرفي.

وتتضمن المذكرة تبادل المعلومات بشأن التطورات والتعديلات في القوانين واللوائح ذات الصلة، وإجراء مشاورات دورية، إلى جانب تبادل الخبرات وتنظيم برامج التدريب في مجال الرقابة المصرفية.

ويكتسب هذا التعاون أهمية خاصة مع توسع نشاط المؤسسات المالية عبر الحدود، وتزايد الحاجة إلى تنسيق رقابي أكثر فاعلية لمواجهة المخاطر الجديدة.

كما يفتح الشراكة مع الإدارة الوطنية الصينية للتنظيم المالي آفاقاً واسعة لتبادل الخبرات في استخدام التكنولوجيا الحديثة والذكاء الاصطناعي في أعمال الرقابة والإشراف على البنوك، وتعزيز الحوار بشأن القواعد والتعليمات الرقابية المنظمة للمؤسسات المالية، بما يدعم الاستقرار المصرفي والاقتصادي في البلدين.

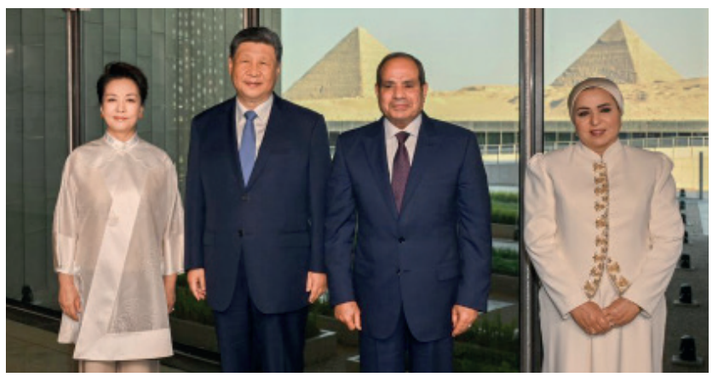

وتستند هذه الشراكة إلى مجموعة من الخطوات المهمة التي اتخذتها مصر والصين خلال السنوات الماضية ، ومن أبرزها والبنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا والتحول الرقمي، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي لمصر.

برنامج مبادلة الديون بين مصر والصين يهدف إلى تحويل الالتزامات المالية إلى استثمارات أجنبية مباشرة داخل مصر

الفرصة الأكبر لمصر تتمثل في استخدام العملات المحلية لتقليل فاتورة الاستيراد وتخفيف الضغط على الاحتياطي النقدي

توقيع مذكرة تفاهم لمبادلة الديون من أجل التنمية، في خطوة وُصفت بأنها الأولى من نوعها في تاريخ الصين مع دولة أخرى، حيث تستهدف تسوية جزء من الديون المستحقة على مصر وتحويلها إلى تمويلات محلية موجهة لمشروعات تنموية مستدامة وخضراء، بما يساهم في تخفيف الضغوط على النقد الأجنبي.

وتطورت هذه الآلية لاحقاً إلى اتفاق إطاري كامل خلال عام 2025.

كما نجحت مصر في أن تصبح أول دولة في الشرق الأوسط وإفريقيا تطرح إصداراً من السندات المستدامة في سوق المال الصينية «سندات الباندا»، بقيمة 3.5 مليار يوان، بما يعادل نحو 500 مليون دولار، لأجل ثلاث سنوات وبعائد ميسر بلغ 3.5%، وبضمانة ائتمانية مشتركة من البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية والبنك الإفريقي للتنمية، وتم توجيه حصيلة الإصدار إلى مشروعات النقل النظيف والطاقة المتجددة.

وتدعم هذه التطورات في العلاقات المصرية الصينية التعاون المصري الصيني الذي لم يعد يقتصر على الاستثمارات والتجارة، بل يتحول تدريجيا إلى شراكة مالية ومصرفية متكاملة تشمل العملات المحلية، وتمويل التنمية، وأسواق المال، والمدفوعات الإلكترونية، والرقابة المصرفية والتكنولوجيا المالية.

ومن شأن توسيع اتفاقية مبادلة العملات، إلى جانب تطوير البنية التحتية للمدفوعات وتعزيز وجود البنوك المصرية والصينية في أسواق البلدين، أن يوفر فرصة أكبر لنمو التجارة والاستثمارات المتبادلة ، كما تمنح الخبرات الصينية في التكنولوجيا المالية والرقابة الرقمية والعملات الرقمية للبنوك المركزية فرصة لمصر للاستفادة من التجارب الدولية المتقدمة في تطوير القطاع المصرفي.

وتشكل الشراكة المصرية الصينية نموذجاً متنامياً للتعاون المالي القائم على تنويع أدوات التمويل والتسوية، وتعزيز استخدام العملات المحلية، وتطوير الخدمات المصرفية الرقمية، بما يدعم قدرة الاقتصادين على مواجهة المتغيرات العالمية، ويفتح آفاقاً جديدة أمام الاستثمارات والتجارة والتنمية المستدامة خلال السنوات المقبلة.

تأثير التنسيق المالي و النقدي بين البلدين

و تعليقا على التنسيق المالي و النقدي بين البلدين ، أكد عددا من الخبراء و المصرفيين ، أن مصر ستجني ثمار هذا التنسيق من خلال تخفيف ضغط الدولار علي قيمة الجنيه بالاضافة لأشياء أخري ..

بداية يؤكد ، أكد الدكتور مصطفى بدرة، الخبير الاقتصادي، أن زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى مصر أسفرت عن توقيع العديد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، وتعزيز الشراكة الاستراتيجية الشاملة بين البلدين.

وأوضح أن أبرز المكاسب الاقتصادية لمصر تتمثل في تدشين المرحلة الثالثة من توسعات المنطقة الصناعية المصرية الصينية المشتركة، بما يدعم الإنتاج والتصدير، إلى جانب التوسع في استهداف جذب استثمارات صينية جديدة تدعم السوق المصرية وتوطين الصناعة.

وأضاف أن الاتفاق على تعزيز استخدام العملات المحلية في تسوية المعاملات التجارية، وتجديد اتفاقية تبادل العملات وزيادة قيمتها، يمثلان من أبرز نتائج التعاون بين البلدين، إلى جانب تعميق التعاون في مجالات النقل البحري وبناء السفن والطاقة وتكنولوجيا المعلومات.

ومن جانبه، قال السفير جمال بيومي، الخبير الاقتصادي، إن مصر تمتلك اتفاقيات لمبادلة الديون مع عدد من الدول، وليس الصين فقط، مشيرًا إلى وجود برامج لمبادلة الديون مع ألمانيا وإيطاليا والكويت.

وأوضح أن استبدال الديون بالاستثمارات في الوقت الراهن يسهم في إنعاش الاستثمار الأجنبي وتخفيف الأعباء والالتزامات المالية على الاقتصاد المصري.

وأضاف بيومي أن مبادلة الديون بمشروعات استثمارية تحقق عددًا من المكاسب الاقتصادية، من بينها تقليل الضغط على الدولار مقابل الجنيه المصري، مشيرًا إلى أن أسعار الدولار مقابل الجنيه تراجعت بعد توقيع الاتفاقية مع الصين.

وأشار إلى أن وزارة المالية لديها مجموعة من الآليات التي تسهم في تقليل أعباء الديون على الموازنة العامة، وزيادة معدلات الإنتاج، بما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات ورفع التدفقات الدولارية، والحد من الاقتراض المباشر من المؤسسات المالية العالمية.

فيما يري الدكتور هشام إبراهيم، الخبير المصرفي، أن زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى مصر تمثل محطة مهمة في مسار العلاقات المصرية الصينية، وتفتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون الاقتصادي والاستثماري، حيث هناك طفرة في العلاقات المصرية الصينية خلال السنوات الماضية لتتحول إلى شراكة اقتصادية تشمل قطاعات الصناعة والطاقة والنقل والبنية التحتية والاتصالات والتكنولوجيا والتحول الرقمي، مما يسهم في دعم النمو الاقتصادي لمصر.

وأضاف أن الفترة القادمة سوف تشهد زيادة الاستثمارات الصينية المباشرة داخل السوق المصرية وتعميق التصنيع المحلي ونقل التكنولوجيا الصينية إلى الأسواق المصرية.

وأوضح هشام إبراهيم أن مصر تمتلك العديد من المقومات التي تجعلها شريكا اقتصاديًا مهمًا للصين، وفي مقدمتها موقعها الجغرافي المتميز وقناة السويس، إلى جانب امتدادها العربي والأفريقي واتفاقيات التجارة الحرة التي تمنح المنتجات الصناعة في مصر فرصًا للوصول إلى الأسواق العالمية.

وشدد على ضرورة أن تركز الاستثمارات الصينية الجديدة على توطين الصناعة ونقل التكنولوجيا وتدريب وتأهيل العمالة المصرية، بما يضمن تحقيق أكبر استفادة ممكنة للاقتصاد الوطني، وعدم اقتصار التعاون على إقامة مشروعات تعتمد بشكل كبير على استيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج.

وأضاف أن تعزيز التعاون بين البلدين يعكس أهمية مصر الاستراتيجية لدى الصين ومكانتها المحورية في منطقة الشرق الأوسط والقارة الأفريقية، في ظل الوضع الراهن، حيث إن الاقتصاد العالمي يمر بالعديد من التحديات والأزمات، وعلى رأسها ارتفاع معدلات التضخم، ما دفع البنوك المركزية العالمية إلى رفع أسعار الفائدة، وهو ما يؤثر سلبًا على معدلات الاستثمار ويرفع عبء الديون الخارجية.

وأوضح أن وزارة المالية تبنت استراتيجية تسهم في الحد من الأعباء المالية، من خلال مبادلة الديون باستثمارات في تمويل المشروعات المستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، والتي تحتاج إلى تمويلات طويلة الأجل مع الصين.

وأضاف أن برنامج مبادلة الديون بين مصر والصين يهدف إلى تحويل الالتزامات المالية إلى استثمارات أجنبية مباشرة داخل مصر، مشيرًا إلى التوسع في برامج مبادلة الديون التي أجريت من قبل مع الاتحاد الأوروبي وألمانيا، وكذلك مع دولة الإمارات العربية.

وأوضح أن هذه البرامج وفرت للبنك المركزي حصيلة من النقد الأجنبي أسهمت في زيادة معدلات الاحتياطي النقدي، بدلًا من الاعتماد الكلي على إصدارات السندات أو الاقتراض الخارجي من صندوق النقد الدولي.

ومبادلة الديون بالأصول والاستثمارات تعد إحدى الآليات التي يجري العمل عليها لخفض الدين الخارجي، الذي ارتفع إلى 163 مليار دولار، فيما تعمل الحكومة على خفض خدمة الدين إلى الناتج المحلي إلى 78% بنهاية 2027.

كما اتبعت وزارة المالية مجموعة من الآليات التي تسهم في خفض معدلات الدين الخارجي، من بينها التوسع في برنامج مبادلة الديون مع الدول التي لديها مديونيات مستحقة، بما يسهم في تخفيف الضغط على حجم الاحتياطي النقدي والحد من ارتفاع الدولار مقابل الجنيه المصري.

وأشار هشام إبراهيم إلى أن تفعيل اتفاقيات مبادلة الديون يمثل إحدى الآليات المهمة لتنويع أدوات التمويل أمام وزارة المالية، بما يحد من الاعتماد على إصدارات السندات والصكوك والاقتراض الخارجي.

وأضاف أن هذه الاتفاقيات تسهم في توفير مزيد من السيولة الدولارية للشركات الصينية العاملة في مصر لتغطية الأجور والمدخلات والالتزامات المستحقة، إلى جانب إصدار سندات مقومة باليوان ومدعومة بضمانات صينية، بما يساعد في تنويع أدوات التمويل ودعم استقرار سعر الصرف والحفاظ على الاحتياطيات النقدية.

البنوك المصرية توسع التعاون المالي مع الصين

وقالت سهر الدماطي، الخبيرة المصرفية، إن التوسع في استخدام العملات المحلية في التجارة والتسويات المالية يمثل أحد الاتجاهات الرئيسية التي تتبناها الاقتصادات الناشئة وعدد من دول مجموعة بريكس، بهدف تقليل الاعتماد على الدولار كعملة وسيطة.

وأضافت أن تنفيذ المعاملات التجارية بالعملات المحلية يمنح البنوك المركزية مرونة أكبر في إدارة احتياطيات النقد الأجنبي، كما يسهم في تسهيل حركة التجارة والاستثمار بين الدول المرتبطة باتفاقيات المقايضة.

وأشارت الدماطي، إلى أن هذه الآليات تساعد على تنويع مكونات الاحتياطي النقدي وتقليل مخاطر تقلبات أسعار الصرف، خاصة بالنسبة للدول التي تواجه ضغوطا على موارد النقد الأجنبي.

من جانبه، قال مدحت نافع، عضو اللجنة الاستشارية للاقتصاد الكلي التابعة لمجلس الوزراء، إن اتفاقيات مقايضة العملات تمثل حلولا جزئية للتعامل مع أزمات نقص العملات الأجنبية، لكنها لا تعالج الاختلالات الهيكلية المرتبطة بعجز الميزان التجاري أو ميزان المدفوعات.

وأوضح أن الاعتماد على المقايضة لا يوقف تراجع قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، كما لا يلغي الدور المحوري للدولار في النظام المالي العالمي.

أضاف نافع، أن عمليات التسوية بالعملات المحلية تظل مرتبطة بصورة غير مباشرة بالدولار، باعتباره العملة المرجعية الأساسية لتسعير العملات عالميا، إذ يتم تحديد أسعار صرف العملات المختلفة استنادا إلى قيمتها أمام الدولار.

ومن جانبه، قال أحمد عبد المجيد، مدير قطاع المعاملات الدولية في أحد البنوك الخاصة، إن هناك تعاونًا كبيرًا بين مصر والصين، حيث تتوسع البنوك ومؤسسات التمويل المصرية في التعاون المالي مع الصين من خلال اتفاقيات مبادلة العملات وإصدار السندات وتعزيز المدفوعات الرقمية، بالتزامن مع تنامي الشراكة الاقتصادية.

الاختلالات التجارية و تبادل العملات المحلية

في سياق متصل ، أكد خبراء و مسئولين أن معالجة الاختلالات التجارية تتطلب استراتيجية أوسع ترتكز على إحلال الواردات، وتعميق التصنيع المحلي، والتوسع في الأسواق الخارجية، والاستفادة من الاتفاقيات التجارية لجذب استثمارات إنتاجية قادرة على تعزيز الصادرات ورفع القيمة المضافة للاقتصاد.

حيث يري عصام النجار، رئيس الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات، إن تقييم عجز الميزان التجاري لا يجب أن يعتمد على المقارنة الرقمية بين الصادرات والواردات فقط، وإنما يتطلب النظر إلى طبيعة السلع المستوردة ومدى مساهمتها في دعم النشاط الإنتاجي والصناعي.

وأوضح أن هناك فارقا كبيراً بين استيراد مستلزمات الإنتاج التي تدخل في تصنيع منتجات يعاد تصديرها للأسواق الخارجية، وبين استيراد السلع النهائية الجاهزة للاستهلاك، مؤكدا أن تحليل هيكل الواردات يعد المعيار الأهم عند تقييم أثرها على الاقتصاد والميزان التجاري.

أضاف النجار، أن دعم القطاعات التصديرية، وخاصة الصناعية، يمثل أولوية خلال المرحلة الحالية بما يسهم في زيادة انتشار المنتجات المصرية في الأسواق الخارجية وتعزيز تنافسيتها.

وكشف عن أن الجهات المعنية أصدرت أكثر من 800 شهادة تصديرية موجهة إلى السوق الصينية منذ الأول من مايو الماضي، بما يتيح للمنتجات المصرية الاستفادة من المزايا التفضيلية والنفاذ إلى السوق الصينية بصورة أكبر.

وشهدت الاستثمارات الصينية في مصر توسعاً ملحوظاً خلال الفترة الأخيرة، إذ ارتفع عدد الشركات الصينية العاملة بالسوق المحلية إلى نحو 3100 شركة باستثمارات تتجاوز 8 مليارات دولار، وسط توقعات بوصولها إلى 15 مليار دولار خلال العام الحالي.

فيما ، قال الدكتور محمد الجوهري، الخبير الاقتصادي ورئيس مركز اكسفورد للدراسات والبحوث الاقتصادية، إن توسع "البريكس" في التسويات بالعملات المحلية لا يعني أن الدولار فقد مكانته أو أن العالم دخل بالفعل مرحلة ما بعد الدولار، فالعملة الأمريكية ما زالت العملة الأولى في الاحتياطيات الدولية والتجارة العالمية وتسعير السلع الاستراتيجية والديون وأسواق المال.

وأضاف الجوهري، أن إزالة الدولرة ليست قرارًا سياسيًا بل عملية اقتصادية طويلة تحتاج إلى عملات قوية وأسواق مالية عميقة، وثقة دولية، وسيولة مرتفعة، وحرية تحويل واستقرار نقدي وتشريعي، وهي شروط لا تتوافر بنفس الدرجة في أغلب عملات دول البريكس حتى الآن.

وأشار إلى أن استخدام اليوان الصيني أو الروبية الهندية أو الروبل الروسي في التجارة الدولية يمثل فرصة مهمة لتخفيف تكلفة التحويلات وتسهيل التبادل التجاري مع الشركاء الكبار، لكنه في الوقت نفسه يحمل مخاطر تتعلق بتقلب أسعار الصرف وصعوبة إعادة توظيف الفوائض بالعملات المحلية وضعف قابلية بعض العملات للتحويل الكامل مقارنة بالدولار واليورو.

وأوضح الجوهري، أن الفرصة الأكبر لمصر تتمثل في استخدام العملات المحلية لتقليل فاتورة الاستيراد وتخفيف الضغط على الاحتياطي النقدي وتعزيز الصادرات إلى أسواق البريكس، وجذب استثمارات مباشرة من هذه الدول.

وفي المقابل، حذر من التعامل مع العملات المحلية باعتبارها بديلًا كاملًا للدولار لأن بعض هذه العملات لا تزال محدودة الانتشار دوليا وبعضها يخضع لقيود رأسمالية أو مخاطر جيوسياسية أو تقلبات سعرية.

كما أن الاحتفاظ بفوائض كبيرة منها قد يخلق تحديا إذا لم تكن هناك استخدامات تجارية واستثمارية واضحة لها.

وأكد الجوهري، أن العملات المحلية لد

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة الثامنة عشر ● الاحد 6 سبتمبر 2026 ● العدد 857

"العامة للاستثمار": إيطاليا رابع أكبر مستثمر أجنبي في مصر بـ ٢٣,٤ مليار دولار

اختتمت أعمال منتدى الأعمال المصري الإيطالي، بمشاركة واسعة من ممثلي حكومتي ومجتمعي الأعمال في مصر وإيطاليا، حيث ناقش سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري والتجاري بين البلدين، واستكشاف فرص جديدة للشراكات في عدد من القطاعات ذات الأولوية.

وشارك الدكتور محمد عوض، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، نيابةً عن الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، في فعاليات المنتدى، مؤكدًا أن انعقاده يعكس عمق العلاقات الاستراتيجية بين البلدين وما تمتلكه من مقومات قوية للانتقال إلى مرحلة أكثر تقدمًا من التعاون الاقتصادي والاستثماري.

وأكد الدكتور محمد عوض أن الدولة المصرية، من خلال جهود وزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، تعمل على تهيئة بيئة استثمارية أكثر تنافسية، وتيسير الإجراءات أمام المستثمرين، وتعزيز قدرتها على جذب الاستثمارات الإنتاجية، بما يدعم التوسع في التصنيع والتصدير إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

محور اقتصادي صاعد يمثل خريطة عمرانية متكاملة و ليست منتجعات فقط ..

أراضي الساحل الشمالي .. بين حق الانتفاع والتمليك للمستثمرين

مشروعات «علم الروم » و» رأس الحكمة » تطلق موجة جديدة من الاستثمارات الخليجية في مصر

تحول الساحل الشمالي الغربي في مصر إلي محور اقتصادي وسياحي وتجاري وترفيهي ، ولم يعد مجرد شريط من المنتجعات التي تزدحم خلال شهري يوليو وأغسطس ثم تهدأ فيها الحركة بقية العام ، فالمشاريع الكبرى التي تمتد من العلمين الجديدة إلى «رأس الحكمة» و»علم الروم» تضع المنطقة أمام تحول من سوق عقارية صيفية تعتمد أساسا على الطلب المحلي، إلى محور متوسطي يجمع السياحة والإقامة والأعمال والخدمات والتعليم والصحة والترفيه.

ويستند هذا التحول إلى فكرة اقتصادية بسيطة، لكنها شديدة الأهمية، إذ لا تقتصر قيمة الأرض على ثمن بيعها، بل على النشاط الذي يمكن أن ينشأ فوقها وحولها. فالفندق يولد وظائف وإنفاقا سياحيا، والمارينا تنشط سياحة اليخوت، والجامعة والمستشفى يجذبان سكانا دائمين، فيما تولد المطاعم والمتاجر وشركات النقل والخدمات سلسلة من العوائد المتكررة التي لا تنتهي بانتهاء صفقة الأرض أو بيع الوحدات.

واجهة سياحية

يمتلك الساحل الشمالي شواطئ متميزة وموقعا قريبا من أوروبا والأسواق العربية، لكن الجغرافيا وحدها لا تصنع وجهة سياحية دولية. يحتاج التحول الحقيقي إلى فنادق تعمل خارج الموسم، ورحلات جوية منتظمة، ونقل عام فعال، وخدمات صحية وتعليمية، وأجندة مستمرة من الفعاليات. ويتطلب توازنا بين سرعة الاستثمار والحفاظ على الشواطئ والموارد المائية والبيئة المحلية، وبين جذب رأس المال وضمان استفادة الاقتصاد المصري والمجتمعات المحيطة.

لهذا تبدو «علم الروم» و»رأس الحكمة» أكبر من مشروعين عقاريين. إنهما اختبار لقدرة مصر على تحويل الساحل الشمالي الغربي إلى محور اقتصادي وسياحي متكامل، والفرصة كبيرة، لكن معيار النجاح لن يكون حجم الصفقات أو الصور اللامعة للمخططات، بل قيام من يعيش فيها الناس ويعملون ويدرسون ويتلقون الخدمات، وتستقبل السياح في الشتاء والصيف، وتولد وظائف وعملة أجنبية وعوائد محلية طوال العام.

مرحلة أولي

في 9 أغسطس 2026، أطلقت شركة «الديار» القطرية المرحلة الأولى من مشروع «علم الروم» بمحافظة مطروح، في إطار شراكة استثمارية مع هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة. وتبلغ الاستثمارات الإجمالية المتوقعة للمشروع 29.7 مليار دولار، منها 3.5 مليار دولار استثمارات نقدية مباشرة.

يمتد المشروع على مساحة 20.58 مليون متر مربع، أي نحو 4,900 فدان، بواجهة بحرية طولها 7.2 كيلومتر. ولا يقوم المخطط على إنشاء تجمع من الوحدات الصيفية، إنما يشمل مدينة ساحلية متكاملة تضم مكونات سكنية وفندقية وتجارية وثقافية وترفيهية وتعليمية وصحية.

وقال الخبير السياحي الدكتور عاطف عبد اللطيف إن «علم الروم» و»رأس الحكمة» «تعكسان بداية مرحلة مختلفة في تنمية الساحل الشمالي الغربي، إذ لم يعد الهدف إنشاء قرى سياحية تعمل بضعة أشهر في السنة، بل مدن تستقبل السكان والسياح والمستثمرين على مدار 12 شهرا".

خبراء : وما يجري تجربة اقتصادية وتجارية وسياحية متكاملة وليس فقط مجرد بيع وحدة سكنية مطلة على البحر

ويرى عبد اللطيف أن دخول رؤوس أموال إماراتية وقطرية، إلى جانب استقطاب شركات وعلامات دولية، «يكشف عن انتقال الساحل من سوق تعتمد أساسا على شراء المصريين الوحدات المصيفية إلى مساحة استثمار إقليمية ودولية بعيدة الأجل». ومن العلامات التي انضمت إلى «رأس الحكمة» مشروع «ناموس رأس الحكمة»، الذي أعلنت «مدن القابضة» تطويره بالتعاون مع «ناموس للفنادق والمنتجعات" في يوليو 2026. ويضم المشروع 72 مسكنا بعلامة "ناموس"، إلى جانب منتجع يضم 79 غرفة فندقية، وقرية للتسوق، ومطعم "ناموس" ونادي الشاطئ، فضلا عن مرافق للعافية واللياقة والسبا والترفيه.

وتابع أن الطرق والقطارات والمطارات والمراسي وشبكات المرافق "ليست بإضافات تكميلية للمشاريع العقارية. فهي تعتبر الأساس الذي يحدد إن كانت المنطقة ستتحول فعلا إلى مجتمع دائم، أم ستبقى وجهة موسمية أكثر اتساعا وفخامة".

وتعكس هذه المشاريع اتجاها نحو تقديم تجربة متكاملة تشمل الإقامة والضيافة والطعام والتسوق والترفيه، بدلا من الاكتفاء ببيع وحدة سكنية مطلة على البحر.

وتشمل المرحلة الأولى من «علم الروم» مساحة أربعة ملايين متر مربع، منها نحو 1.4 مليون متر مربع من المباني. وتضم واجهة وشاطئا بطول كيلومترين، وبحيرات متصلة بالبحر تصلح للسباحة واليخوت، إلى جانب نحو 195 ألف متر مربع من البحيرات الاصطناعية، فيما تشكل المساحات المفتوحة نحو 85 في المئة من مساحة المرحلة.

وتتضمن هذه المرحلة أربعة فنادق توفر أكثر من ألف غرفة، ومارينا تتسع لـ50 يختا، ومراكز رياضية، ومتاجر ومطاعم، وتصل استثماراتها إلى نحو 220 مليار جنيه مصري (4.35 مليار دولار). فيما تقدر فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المرتبطة بها بنحو 30 ألف وظيفة. أما المخطط العام للمشروع، فيشمل أكثر من 3,500 غرفة فندقية من ضمن مجموعة من الفنادق والمنتجعات ذات العلامات الدولية، ومارينا دولية تتسع لنحو 370 يختا، وأخرى محلية تستوعب 120 يختا، وملعب غولف من 18 حفرة يمتد على مساحة تقارب 980 الف متر مربع.

ويتضمن المشروع العام أيضا 22 كيلومتراً من البحيرات المتصلة بمياه البحر، ونحو 850 ألف متر مربع من البحيرات الاصطناعية الصالحة للسباحة، إلى جانب شبكات للمشاة والدراجات وحلول للنقل الذكي وإدارة موارد المياه وحماية التنوع البيولوجي. ومن المقرر أن يبدأ تسليم مكونات المرحلة الأولى تدريجيا في عام 2030.

إدارة الأصول العامة

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور ياسر العالم أن أهمية هذا النموذج «لا تقتصر على حجم الأموال الداخلة، بل تمتد إلى الطريقة التي تدار بها الأصول العامة» ، ويقول إن مشروع «رأس الحكمة» يمتد على أكثر من 170 مليون متر مربع، وتحتفظ الحكومة المصرية بحصة قدرها 35 في المئة في المشروع. ويشمل مخططها مناطق سكنية وسياحية وتجارية ومرافق عامة. وتقترح الجزار تطوير شبكة المواصلات، وتنظيم رحلات طيران داخلي منتظمة وعارضة من مطاري العلمين ومرسى مطروح، ومن مطار «رأس الحكمة» بعد إنشائه، بما يسمح بتقييم برامج تجمع السياحة الشاطئية والبيئية والعلاجية ومغامرات الصحراء.

أما المقترح الثاني، فهو «اعتماد نظام حق الانتفاع بدلا من تمليك الأراضي للمستثمرين في المناطق الساحلية والحدودية، بمدد محددة تصل إلى 50 سنة». وترى الجزار أن هذا النموذج يسمح بجذب رأس المال مع إبقاء الملكية السيادية للأرض. ويتعلق المقترح الثالث بـ»تخصيص ظهير صحراوي زراعي وصناعي للمشاريع الساحلية، يوفر جزءا من احتياجاتها الغذائية والسلعية والصناعية، ويحد من اعتمادها الكامل على سلاسل التوريد البعيدة".

في حين يدعو المقترح الرابع إلى «إلزام المشاريع بإنشاء محطات لتحلية مياه البحر بطاقة كافية للاحتياجات الفندقية والعقارية، مع تطوير منظومة مستدامة لإدارة المياه تخدم الأنشطة الزراعية والصناعية في الظهير الصحراوي من دون الضغط على الموارد التقليدية".

محمد محيي الدين

وزير الطيران: مطارات مصر ليست للبيع و طرحنا ١١ مطارا للإدارة والتشغيل والتطوير

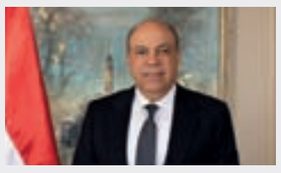

كشف الدكتور سامح الحفني، وزير الطيران المدني، عن مستجدات ملف طرح إدارة المطارات للقطاع الخاص، وذلك بعد فتح باب التقدم أمام التحالفات والشركات الراغبة في التأهل لعملية الطرح لاختيار الشريك الاستراتيجي لإدارة وتشغيل وتطوير مطار الغردقة الدولي. وقال - في تصريحات إعلامية- أن الوزارة تعكف حاليا بالتعاون مع الشريك الاستراتيجي مؤسسة التمويل على إعداد أكثر من سيناريو لطرح إدارة المطارات. وأشار إلى إمكانية أن يكون طرح الإدارة في صورة «حزم مجمعة» بدلا من طرح كل مطار بشكل منفرد، موضحا أن الخطة تستهدف تقسيم كل المطارات المستهدفة البالغ عددها ١١ مطارا إلى أكثر من حزمة لطرح كل حزمة على حدة. وبشأن المرحلة الحالية لمطار الغردقة، نوه إلى انتهاء مرحلة طلب التأهل، لافتا إلى تقدم ١٠ تحالفات وشركات كبرى تضم ما بين ٢٥ إلى ٢٦ من كبريات الشركات العالمية المتخصصة في مجالات إدارة المطارات، والتمويل، والتشييد والبناء. ولفت إلى الإعلان الرسمي عن تلك التحالفات في مدينة العلمين الجديدة الأسبوع المقبل.

اختتام أولى دورات البرنامج التدريبى لبناء جاهزية شركات الطروحات الحكومية

اختتمت الهيئة العامة للرقابة المالية فعاليات أولى دورات البرنامج التدريبى لتأهيل الشركات الحكومية المستهدفة بالطرح فى البورصة المصرية، والذى نظمه معهد الخدمات المالية ومركز المديرين المصرى، الذراعان التدريبيان للهيئة، فى أول مبادرة وطنية لدعم برنامج الطروحات الحكومية بالتدريب والتأهيل.

وقال الدكتور إسلام عزام، رئيس الهيئة، إن برنامج بناء الجاهزية يعكس تكامل أدوار الهيئة بين الرقابة والتنظيم والتوعية من أجل بناء أسواق أكثر كفاءة، لاسيما سوق رأس المال، الذى سيساهم برنامج الطروحات الحكومية فى تعميقه وتوسيعه وزيادة جاذبيته عبر قيد وطرح مجموعة من أهم الشركات الحكومية وأكثرها تميزًا فى قطاعات إنتاجية متعددة تكفل تنوع الخيارات الاستثمارية.

شهد محمد الصياد نائب رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، ومحمد صبرى نائب رئيس البورصة المصرية، والدكتور طارق سيف المدير التنفيذى لمعهد الخدمات المالية ومركز المديرين المصرى، فعاليات ختام البرنامج.

وشارك فى البرنامج ١١٨ متدربًا يمثلون ٣٤ شركة من الشركات المقيدة قيدًا مؤقتا والمستهدفة بالقيد فى المرحلة القادمة، ووحدة الشركات المملوكة للدولة والطروحات العامة، وركز البرنامج على المتطلبات العملية التى يتعين على الشركات وقياداتها التعامل معها للانتقال من القيد المؤقت إلى القيد النهائى ثم الطرح، بما فى ذلك متطلبات الحوكمة والإفصاح والشفافية، والالتزامات المترتبة على القيد.

وتم إجراء اختبار للمشاركين فى نهاية البرنامج التدريبى اجتازه بنجاح جميع المتحنين، والذين يمثلون المستويات التنفيذية والإدارية والمالية المتخصصة فى الشركات المستهدفة بالطرح.

وأكدمحمد الصياد، أن جاهزية الشركة للطرح لا تقتصر على استيفاء متطلبات القيد، وإنما تشمل استعداد إدارتها للوفاء بالتزاماتها المستمرة تجاه السوق والمستثمرين بعد الإدراج، خاصة ما يتعلق بالإفصاح والحوكمة وتوفير المعلومات الجوهرية فى التوقيت المناسب.

«معلومات الوزراء»: استثمارات الأصول غير الملموسة تتجاوز ١٠ تريليونات دولار

استعرض مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء نتائج تقرير دولي كشف تجاوز الاستثمارات في الأصول غير الملموسة ١٠ تريليونات دولار للمرة الأولى خلال ٢٠٢٥، في ٢٩ اقتصادًا تمثل نحو ٥٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

وأوضح المركز، في بيان ، أن النسخة الثالثة من تقرير «آبرز ملامح الاستثمار العالمي في الأصول غير الملموسة ٢٠٢٦» أصدرتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية بالتعاون مع كلية «Luiss» لإدارة الأعمال الإيطالية.

وأشار إلى أن التقرير يرصد تحولًا متزايدًا في مصادر القيمة والقدرة التنافسية، مع تصاعد أهمية البحث والتطوير والبرمجيات والبيانات والعلامات التجارية والتصميم والمعرفة التنظيمية، إلى جانب المصانع والآلات والمعدات.

وبحسب التقرير الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية، تجاوز إجمالي الاستثمارات المقدرة في الأصول غير الملموسة ١٠ تريليونات دولار خلال ٢٠٢٥؛ فيما استحوذت الولايات المتحدة على نحو نصف هذه القيمة الإجمالية باستثمارات قاربت ٥ تريليونات دولار.

ولفت التقرير إلى أن الإجمالي يعتمد على بيانات ٢٠٢٥ حيثما كانت متاحة، إلى جانب أحدث التقديرات المتوفرة للبرازيل وكندا والهند واليابان والفلبين.

وسجل الاستثمار في الأصول غير الملموسة معدل نمو سنويًا مركبًا حقيقيًا بلغ ٣,٥٪ بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠٢٥، مقابل ٠,٩٨٪ للاستثمار في الأصول المادية؛ ما يعادل ٣,٦ أمثال وتيرة نمو الاستثمارات في المباني والآلات والمعدات.

وتسارعت وتيرة النمو بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٥، لتبلغ ٤,٤٪ سنويًا للأصول غير الملموسة مقابل ١,٨٪ للأصول المادية، كما تفوقت الاستثمارات غير الملموسة في معدل نموها داخل ٢٢ اقتصادًا من أصل ٢٩ شملها التقرير.

داليا احمد

بروتوكول تعاون بين البورصة وأكاديمية السادات لدعم تطوير سوق رأس المال

وقعت البورصة المصرية وأكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بروتوكول تعاون مشترك، يستهدف دعم وتطوير القدرات العلمية والمهنية للعاملين بالبورصة والشركات التابعة لها، إلى جانب تعزيز كفاءة القيادات التنفيذية وأعضاء مجالس الإدارة بالشركات والجهات المقيدة لها أوراق مالية، بما يدعم مبادئ الحوكمة والاستدامة ويرفع مستويات الكفاءة والتنافسية في سوق رأس المال المصري.

وقع البروتوكول عمر رضوان، رئيس مجلس إدارة البورصة المصرية، والدكتور محمد صالح هاشم، رئيس أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، بحضور الدكتورة داليا السواح، عضو مجلس إدارة البورصة، والدكتور مسعد رضوان، عميد كلية العلوم الإدارية، والدكتور على سعد، وكيل الكلية لشؤون الدراسات العليا، والدكتورة نجلاء مصطفى، منسق عام برامج الدراسات العليا، وعدد من قيادات ومسؤولي الجانبين.

يأتي توقيع البروتوكول في إطار حرص البورصة المصرية على توسيع نطاق الشراكات المؤسسية مع المؤسسات الأكاديمية والتعليمية المتخصصة، والاستفادة من الخبرات العلمية في تطوير مهارات الكوادر البشرية، بما يتواكب مع التطورات المتسارعة التي تشهدها أسواق المال واحتياجات الشركات المقيدة والمتعاملين.

وفي هذا السياق، أكد عمر رضوان أن الاستثمار في العنصر البشري يمثل أحد أهم محاور تطوير سوق رأس المال وتعزيز قدرته على النمو والمنافسة، مشيرًا إلى أن تطوير مهارات العاملين والقيادات التنفيذية وأعضاء مجالس الإدارة ينعكس بصورة مباشرة على جودة الأداء المؤسسي خاصة أن الأسواق الحديثة لا تعتمد فقط على تطوير البنية التكنولوجية والتشريعية، وإنما تحتاج كذلك إلى كوادر مؤهلة وقادرة على التعامل مع المتغيرات الاقتصادية والمالية والتكنولوجية المتسارعة.

المصرية للاتصالات توقع اتفاق مع شركة PSL اليونانية لإنشاء كابل شرم الشيخ- طابا البحري

شهد المهندس رأفت هندي وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وتوقيع اتفاقية بين الشركة المصرية للاتصالات ، وشركة Power Sub Link S.A (PSL) اليونانية، إحدى أبرز الشركات العالمية المتخصصة في مجال تنفيذ الكابلات البحرية وتقنيات الهندسة البحرية المتطورة، لإنشاء كابل شرم الشيخ- طابا البحري.. وقع الاتفاقية المهندس تامر المهدي العضو المنتدب الرئيس التنفيذي للشركة المصرية للاتصالات وبايرون سكاڤتيروس العضو المنتدب لشركة Power Sub Link S.A (PSL) اليونانية.

وزير البترول يستعرض الحوافز المصرية لتهيئة قطاع التعدين أمام المستثمرين

قال كريم بدوي وزير البترول والثروة المعدنية إن مصر نجحت خلال أقل من عامين في تنفيذ خطوات وإصلاحات عملية وجوهرية لتطوير بيئة الاستثمار التعديني، وتهيئة القطاع لاستقبال مزيد من الاستثمارات وتحويل الثروات والإمكانات الجيولوجية التي تتمتع بها مصر إلى فرص استثمارية أكثر وضوحا وجاهزية أمام المستثمر.

وأوضح الوزير، خلال كلمته أمام المؤتمر الإفريقي الأسترالي للتعدين والطاقة Africa Down Under، الذي عقد بمدينة بيرث الأسترالية، أحد أهم مراكز صناعة التعدين عالميًا، أن برنامج الإصلاح الذي تنفذه مصر يستهدف إحداث نقلة نوعية في قطاع التعدين، حيث جرى تحديث الإطار التشريعي، وتطوير دور هيئة الثروة المعدنية والصناعات التعدينية المصرية، وتطبيق نموذج جديد للاستغلال يقوم على الإتاوة والضرائب، بما يواكب الممارسات والنظم المطبقة عالميًا.

وأضاف أن مصر طرقت نظام القطاعات المفتوحة، الذي يتيح طرح الفرص التعدينية للاستثمار بصورة مستمرة على مدار العام، بما يسمح للمستثمر بدراسة المناطق المتاحة والتقدم إليها فور جاهزيته، دون انتظار جولات المزايدات، وهو ما يسهم في اختصار الوقت وتسريع بدء أعمال الاستكشاف.

وأشار الوزير إلى أن برنامج الإصلاح جاء استجابة لما طرحه المستثمرون من مطالب، في إطار حوار متواصل مع مجتمع التعدين منذ الربع الأخير من عام ٢٠٢٤، كانت إحدى محطاته الرئيسية الدورة الماضية من مؤتمر Africa Down Under،

البورصة المصرية .. مستثمرون جدد وأرقام قياسية في توزيعات الأرباح

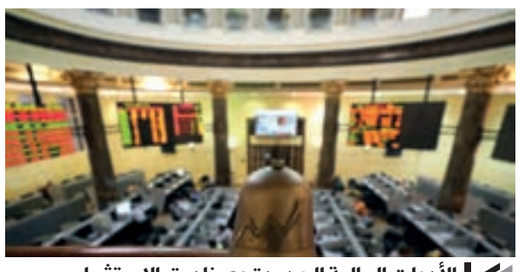

الأدوات المالية الجديدة وصناديق الاستثمار المتنوعة المتوفرة في البورصة تمكن صغار المستثمرين من الاستثمار في مختلف المجالات

أعلن عمر رضوان رئيس البورصة، أن عدد المستثمرين الجدد تجاوز حتى أغسطس ٢٠٢٦ الـ٤٤٥ ألفا، بزيادة أكثر من ١,٥ ضعفًا عن المسجلين في ٢٠٢٥، والتي قدّرت أعدادهم بنحو ٢٩٩ ألفا.

وأشار في تصريحات له إلى أنه رغم تأثر البورصة بالاضطرابات العالمية، إلا أن التحسن الذي يشهده الاقتصاد المصري خفف من هذه التأثيرات، لافتا إلى تسجيل احتياطي النقد الأجنبي لأعلى مستوياته عن ٥٥ مليار دولار، وتحسن دخل قناة السويس والعائدات السياحية، بالإضافة إلى سياسة سعر الصرف المرن التي اعتمدها البنك المركزي، والإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة مع بداية الحرب الإيرانية الأمريكية مارس الماضي، حسب تصريحات رضوان.

وتابع أن الأسواق العالمية في الأسهم تتحسن ومصر من ضمن الأسواق العالمية التي تتحسن ، مشيرا إلي أن الزيادة في أعداد المستثمرين الجدد لا تقتصر على فئة عمرية بعينها، لافتًا إلى أن صغار السن أصبحوا أكثر اهتمامًا بفكرة الاستثمار وإدارة الأموال.

وفيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالاستثمار في ظل التوترات والأوضاع المضطربة عالميًا، أوضح أن تقييم وضع البورصة يجب أن يتم في ضوء تطورات الاقتصاد المصري ككل ، مشيرا إلى أن الاحتياطي النقدي الأجنبي وصل إلى أعلى مستوياته عند نحو ٥٥ مليار دولار، كما تحسنت إيرادات قناة السويس، وواصلت عائدات السياحة ارتفاعها، بعدما استقبلت مصر العام الماضي نحو ١٩ مليون سائح، وهو رقم وصفه بالتاريخي.

وأضاف أن تكلفة التأمين على الديون السيادية المصرية تراجعت إلى أدنى مستوياتها خلال السنوات الخمس الماضية، لتصل إلى نحو ٢,٥٪ ، مشيرا إلى التحول الكبير في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك، موضحًا أنها كانت تسجل عجزًا بنحو ٢٩ مليار دولار قبل نحو عامين أو عامين ونصف، بينما أصبحت حاليًا تسجل فائضًا يقارب ٢٩ مليار دولار، بما يمثل تحسنًا بنحو ٦٠ مليار دولار.

ولفت كذلك إلى تراجع متوسط معدلات التضخم إلى نحو نصف المستويات السابقة، مع تحسن السيطرة عليه، فضلا عن مرونة سعر الصرف والإجراءات الاستباقية التي اتخذتها الحكومة المصرية والبنك المركزي خلال الأزمات.

وأوضح أن هذه الإجراءات ساهمت في تسهيل دخول وخروج الاستثمارات الأجنبية، مؤكدًا أن المستثمرين الأجانب الذين خرجوا من الأسواق خلال فترات القلق وجدوا أن عملية الخروج كانت سهلة، وهو ما ساعد على عودتهم مجددًا، وربما بمعدلات أكبر من المتوقع.

تحركات متباينة

من ناحية أخرى ، كشفت بيانات توزيعات الأرباح النقدية الربع سنوية في البورصة المصرية عن تحركات متفاوتة في قيمة التوزيعات النقدية التي حصل عليها المساهمون على مدار آخر ١٢ ربع سنة شهدت توزيعات، حيث سجل الربع الثاني من عام ٢٠٢٦ أعلى قيمة للتوزيعات خلال الفترة محل البيانات، بينما جاءت توزيعات الربع الثالث من العام الجاري عند ٦٦٣ مليون جنيه.

وبحسب البيانات، بلغت توزيعات الأرباح النقدية خلال الربع الثالث من عام ٢٠٢٦ نحو ٦٦٣ مليون جنيه، فيما سجلت توزيعات الربع الثاني من العام نفسه ٧٦,٧٣٥ مليار جنيه، لتتصدر قائمة أعلى توزيعات نقدية خلال آخر ١٢ ربع سنة.

وسجل الربع الأول من ٢٠٢٦ توزيعات نقدية بقيمة ٥,١١٣ مليار جنيه، بينما بلغت التوزيعات خلال الربع الرابع من ٢٠٢٥ نحو ٣٤,٥٨٣ مليار جنيه.

وخلال الربع الثالث من ٢٠٢٥، بلغت توزيعات الأرباح النقدية ٥,٥٧٧ مليار جنيه، في حين سجل الربع الثاني من العام نفسه ٤٢,٣٣٠ مليار جنيه، وبلغت التوزيعات خلال الربع الأول من ٢٠٢٥ نحو ٧,٧٩٦ مليار جنيه.

وتوضح البيانات كذلك قيمة التوزيعات النقدية المسجلة خلال أرباع عام ٢٠٢٤، حيث بلغت التوزيعات في الربع الرابع ٣٣,٨٣٩ مليار جنيه، بينما سجل الربع الثالث ٩,٢٨٤ مليار جنيه، وبلغت توزيعات الأرباح النقدية في الربع الثاني من ٢٠٢٤ نحو ٢٥,٥٠٠ مليار جنيه، فيما سجل الربع الأول من العام نفسه ٨,١٨٣ مليار جنيه.

أما في الربع الرابع من ٢٠٢٣، فقد بلغت توزيعات الأرباح النقدية ٢٥,٣٣٥ مليار جنيه، ليكتمل بذلك نطاق البيانات الخاص بآخر ١٢ ربع سنة بها توزيعات أرباح نقدية.

وتظهر البيانات أن الربع الثاني من ٢٠٢٦ استحوذ على أعلى قيمة للتوزيعات النقدية ضمن الفترات الـ١٢ المدرجة، بعدما وصلت التوزيعات إلى ٧٦,٧٣٥ مليار جنيه، متجاوزة توزيعات جميع الأرباع الأخرى الواردة في البيانات.

وجاء الربع الثاني من ٢٠٢٥ في المركز التالي بقيمة توزيعات بلغت ٤٢,٣٣٠ مليار جنيه، ثم الربع الرابع من ٢٠٢٥ بقيمة ٣٤,٥٨٣ مليار جنيه، يليه الربع الرابع من ٢٠٢٤ بقيمة ٣٣,٨٣٩ مليار جنيه، وسجل الربع الثاني من ٢٠٢٤ توزيعات بقيمة ٢٥,٥٠٠ مليار جنيه، مقابل ٢٥,٣٣٥ مليار جنيه في الربع الرابع من ٢٠٢٣.

مصريون وأجانب

كما أظهرت بيانات البورصة المصرية عن تعاملات شهر أغسطس ٢٠٢٦ تباينًا في توجهات فئات المستثمرين بين الأسهم المقيدة والسندات والأذون وخارج المقصورة، مع استمرار هيمنة المصريين على تعاملات الأسهم المقيدة، وتسجيلهم صافي شراء على مستوى الأفراد والمؤسسات، في الوقت الذي اتجه فيه المستثمرون العرب والأجانب إلى صافي البيع في الأسهم المقيدة شاملة الصفقات.

وبحسب بيانات التداول حسب فئات المستثمرين، سجل المصريون على الأسهم المقيدة شاملة الصفقات مشتريات بقيمة ٢٣٣,١١٠٥ مليار جنيه، مقابل مبيعات بلغت ٢٢٩,٨٩٦٠ مليار جنيه، بإجمالي تعاملات شراء وبيع بلغ ٤٦٣,٠٠٦٥ مليار جنيه، وصافي شراء قدره ٣,٢١٤٥ مليار جنيه.

وعلى مستوى المؤسسات المصرية في الأسهم المقيدة شاملة الصفقات، بلغت قيمة المشتريات ٤٢,٥٣٤٣ مليار جنيه، مقابل مبيعات بقيمة ٤٠,٢١٧٨ مليار جنيه، بإجمالي تعاملات بلغ ٨٢,٧٥٢١ مليار جنيه، ليسجلوا صافي شراء قدره ٢,٣١٦٤ مليار جنيه.

أما الأفراد المصريون، فسجلوا مشتريات بقيمة ٢٣٣,١١٠٥ مليار جنيه ومبيعات بقيمة ٢٢٩,٨٩٦٠ مليار جنيه، ليبلغ إجمالي تعاملاتهم ٤٦٣,٠٠٦٥ مليار جنيه، مع صافي شراء قدره ٣,٢١٤٥ مليار جنيه.

في المقابل، سجل المستثمرون العرب على الأسهم المقيدة شاملة الصفقات مشتريات بقيمة ٦,٦٠٢٨ مليار جنيه، مقابل مبيعات بلغت ٧,٤٤١٥ مليار جنيه، بإجمالي تعاملات وصل إلى ١٤,٠٤٤٣ مليار جنيه، وصافي بيع قدره ٨٣٨,٨ مليون جنيه.

وسجلت المؤسسات العربية مشتريات بقيمة ١,٨٣٤٧ مليار جنيه مقابل مبيعات بلغت ٤,٨٧٢٢ مليار جنيه، بإجمالي تعاملات ٦,٧٠٦٩ مليار جنيه، وصافي بيع قدره ٣,٠٣٧٦ مليار جنيه، بينما سجل الأفراد العرب مشتريات بقيمة ٦,٦٠٢٨ مليار جنيه ومبيعات بقيمة ٧,٤٤١٥ مليار جنيه، بصافي بيع بلغ ٨٣٨,٨ مليون جنيه.

وعلى صعيد المستثمرين الأجانب، بلغت مشترياتهم من الأسهم المقيدة شاملة الصفقات ١٦,٠٧٠٨ مليار جنيه، مقابل مبيعات بقيمة ١٧,٧٨١٧ مليار جنيه، بإجمالي تعاملات قدره ٣٣,٨٥٢٥ مليار جنيه، ليسجلوا صافي بيع بقيمة ١,٧١٠٩ مليار جنيه.

وسجلت المؤسسات الأجنبية مشتريات بقيمة ١٦,٠٧٠٨ مليار جنيه ومبيعات بقيمة ١٧,٧٨١٧ مليار جنيه، بصافي بيع قدره ١,٧١٠٩ مليار جنيه، بينما بلغت تعاملات الأفراد الأجانب ٤١٨,٥ مليون جنيه، موزعة بين مشتريات بقيمة ٢٣٧,٤ مليون جنيه ومبيعات بقيمة ١٨١,١ مليون جنيه، بصافي شراء بلغ ٥٦,٤ مليون جنيه.

شيماء مرسي

اطلاق أول صندوق مصري للاستثمار في الذهب والفضة

بدأت شركة العربي الأفريقي للاستثمارات القابضة الاكتتاب في صندوقها الجديد «العربي الأفريقي للاستثمارات القابضة للاستثمار في الذهب والفضة ذو العائد التراكمي – بوليون»، اعتبارًا من ١ سبتمبر ٢٠٢٦، ليكون أول صندوق في السوق المصرية يجمع بين الاستثمار في الذهب والفضة ضمن وعاء استثماري واحد.

قال حسين الشربيني، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب، إن إطلاق الصندوق يأتي في ظل تزايد اهتمام المستثمرين بالمعادن النفيسة، ورغبتهم في الوصول إلى أدوات استثمارية توفر exposure للذهب والفضة بصورة أكثر سهولة ومرونة.

أضاف أن «بوليون» يمثل إضافة إلى سلسلة المنتجات الادخارية والاستثمارية التي طرحتها المجموعة خلال الفترة الماضية، في إطار استراتيجية تستهدف تقديم حلول متنوعة لمختلف شرائح المستثمرين وبأصول متعددة.

أوضح أن الشركة أطلقت خلال ٢٠٢٦ صندوق «بوندز» الدولاري، والإصدارين الثالث والرابع من صندوق «كنز» للاستثمار في الأسهم، وهما «كنز EGX٧٠» و«كنز EGX٣٥»، بينما شهد ٢٠٢٥ إطلاق «كنز فرص» و«كنز EGX٣٣ شريعة»، إلى جانب صندوق «دايموند» النقدي الذي أطلقته الشركة في ٢٠٢٢.

أشار إلى أن الشركة تدرس طرح صناديق جديدة بمنتجات استثمارية مبتكرة خلال الفترة المقبلة.

من جانبه، قال محمد مصطفى، العضو المنتدب لشركة العربي الأفريقي لإدارة الاستثمارات، إن صندوق «بوليون» يستثمر في سبائك الذهب والفضة بأعلى درجات النقاء، والتي تصل إلى ٩٩٩,٩ للذهب و٩٩٩ للفضة.

أوضح أن الصندوق يتبنى سياسة استثمارية نشطة ومرنة تتيح لمدير الاستثمار تغيير توزيع المحفظة بين الذهب والفضة وفقًا لتحركات السوق، بهدف الوصول إلى مزيج استثماري يتناسب مع طبيعة كل معدن ودورات تقلب أسعاره.

طاقة عربية توقع عقدًا لمد الغاز الطبيعي إلى مدينة الروضة الصناعية بالأردن

أعلنت شركة طاقة عربية المدرجة بالبورصة المصرية، توقيعها عقدًا مع وزارة الطاقة والثروة المعدنية بالمملكة الأردنية.

وأوضحت الشركة في إفصاح للبورصة، أن العقد يشمل تنفيذ مشروع توريد وتنفيذ خطوط لنقل الغاز الطبيعي إلى مدينة الروضة الصناعية بمحافظة معان بالمملكة الأردنية.

وأكدت الشركة أن المشروع يأتي ضمن استراتيجيتها الرامية إلى التوسع الإقليمي وتعزيز تواجدها في الأسواق الخارجية من خلال الاستفادة من خبراتها في مجالات نقل وتوزيع وتنفيذ مشروعات البنية التحتية للطاقة.

وتعد شركة طاقة عربية إحدى الشركات التابعة لمجموعة القلعة للاستثمارات المالية، حيث تأسست عام ٢٠٠٦ وتعمل في قطاع توزيع الطاقة في مصر، وتبعها ٤ شركات هم «طاقة غاز» و»طاقة للكهرباء»، و»طاقة لتسويق المنتجات البترولية»، و»طاقة للمياه".

وكانت أعلنت شركة «طاقة عربية» في يونيو الماضي الاستحواذ على حصة بنسبة ١٠٪ من شركة «كويك فيول»، وهي كيان جديد أسس لإدارة وتشغيل ١٧٢ محطة وقود مملوكة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع للقوات المسلحة وتعمل تحت العلامة التجارية «وطنية»، مع خيار الاستحواذ على ١٥٪ إضافية عند طرح الشركة في البورصة.

حظر تصويت الأطراف المرتبطة بعرض بنك البركة على أسهم «التوفيق للتأجير»

قالت الهيئة العامة للرقابة المالية، إنه في إطار حرصها على حماية حقوق المساهمين وضمان سلامة ونزاهة القرارات المرتبطة بعروض الشراء، وبالإشارة إلى عرض الشراء الإجباري المقدم من بنك البركة – مصر، بطريق مبادلة الأسهم للاستحواذ على أسهم شركة التوفيق للتأجير التمويلي، وإلى دعوة الجمعية العامة غير العادية لشركة المنتقى العربي

إطلاق الجولة الثانية لمبادرة « مصر تنطلق بالتصدير»

أطلق الدكتور محمد فريد صالح، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، واللواء إبراهيم أبو ليمون، محافظ بورسعيد، والدكتور شريف يوسف صالح، رئيس جامعة بورسعيد، الجولة الثانية من مبادرة «مصر تنطلق بالتصدير» ببورسعيد.
تأتى الجولة الثانية من المبادرة استكمالا للمحطة الأولى التى انطلقت من محافظة الغربية، ضمن مسار يستهدف الانتقال من محافظة إلى أخرى للوصول إلى الشركات فى مواقعها، والتعرف على احتياجاتها، وتقديم المعلومات والخدمات والفرص التصديرية المتاحة، مع تطوير مكونات المبادرة وإضافة شركاء وخدمات جديدة وفقا لطبيعة كل محافظة واحتياجات الشركات بها.
وشهدت الجولة الثانية من المبادرة إقبالا واسعا من الشركات بمحافظة بورسعيد، حيث بلغ إجمالى عدد الشركات المشاركة نحو 126 شركة، وتوزعت الشركات على عدد من القطاعات الرئيسية مثل الصناعات النسيجية والهندسية، والصناعات الكيماوية والغذائية، وقطاع البناء والتشييد.

وزير التموين يصدر قرارا لتنظيم التنازل وإدارة المخابز البلدية والمحال التموينية

أصدر الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، القرار رقم 165 لسنة 2026، بتعديل بعض أحكام القرار رقم 238 لسنة 2018، وذلك في إطار حرص الوزارة على تطوير منظومة العمل بالمخابز البلدية والمحال التموينية، والاستجابة لمطالب أصحاب الأنشطة التموينية، وتيسير إجراءات الإدارة والتنازل، بما يحقق التوازن بين تبسيط الإجراءات وإحكام الضوابط المنظمة للعمل داخل المنظومة التموينية.
وتضمن القرار إلغاء القيد السابق الذي كان يحظر التنازل لصالح من لديه أو لدى زوجه أو أحد أقاربه حتى الدرجة الرابعة نشاط تموينى، سواء كان بقالة تموينية أو مخبزا أو منفذ «جمعيتي»، بما يتيح مرونة أكبر في إجراءات التنازل عن النشاط، ويستجيب لأحد المطالب التي طرحها أصحاب المخابز خلال الفترة الماضية، مع استمرار الالتزام بالضوابط القانونية والتنظيمية والرقابية المقررة.
كما ألغى القرار القيد المرتبط بكون الزوج أو أحد الأقارب حتى الدرجة الرابعة من العاملين بوزارة التموين والتجارة الداخلية أو إحدى مديريات التموين، وذلك في إطار إعادة تنظيم شروط وضوابط التنازل عن الأنشطة التموينية.
وفي الوقت نفسه، أبقى القرار على الضوابط اللازمة لضمان إحكام الرقابة على المنظومة، حيث حظر توكيل الغير في تشغيل أو إدارة المخبز البلدي أو المحل التموينى، أو التنازل عنه، إلا بعد الحصول على ترخيص من مديرية التموين والتجارة الداخلية المختصة، وبموجب عقد مصدق على توقيعاته بأحد مكاتب التوثيق.
واشترط القرار تسوية الحسابات المالية للمخبز أو المحل التموينى لدى الهيئة العامة للسلع التموينية قبل البدء في إجراءات التنازل، أو تعيين المدير المسئول أو الوكيل أو النائب، بما يضمن الحفاظ على حقوق الدولة وانتظام التعاملات المالية داخل المنظومة.

اسلام عبدالفتاح

«الصناعات الهندسية»: إعادة تفعيل لجنة تفضيل المنتج المحلي في التعاقدات الحكومية يعزز توطين الصناعة ويدعم تنافسية الصناعة

أشاد المهندس وليد رجب، عضو غرفة الصناعات الهندسية باتحاد الصناعات المصرية، بتحركات وزارة الصناعة لإعادة تفعيل وتطوير منظومة تفضيل المنتج الصناعي المصري في العقود الحكومية، بالتزامن مع توجيهات الدكتور خالد عبد الغفار، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة والسكان، بتكثيف جهود التصنيع المحلي وتشجيع توطين الصناعات والمنتجات الطبية، مؤكدًا أن تكامل هذه التوجهات يمثل خطوة مهمة لدعم الصناعة المصرية وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات السوق.
وقال رجب إن إعادة تفعيل اللجنة المختصة بتفضيل المنتج المصري، إلى جانب مراجعة وتطوير الإطارين التشريعي والتنفيذي للقانون رقم 5 لسنة 2015، تمثل استجابة مهمة لمطالب المصنعين، وتسهم في معالجة عدد من التحديات التي واجهت تطبيق المنظومة خلال السنوات الماضية، خاصة فيما يتعلق بآليات احتساب المكون المحلي وإثباته وتطبيق الأفضلية في المناقصات الحكومية.
وأكد أن المصنعين لا يطالبون بحماية مطلقة للمنتج المحلي، وإنما يحتاجون إلى قواعد واضحة ومستقرة وعادلة للمنافسة، تضمن منح المنتج المصري الأفضلية المستحقة وفقًا لمعايير الجودة ونسبة المكون المحلي والقيمة المضافة التي تحققها المنشأة.

شراكة مصرية صينية لتدشين منصة لهندسة وبناء مصانع السيارات و توطين التكنولوجيا الخاصة بها

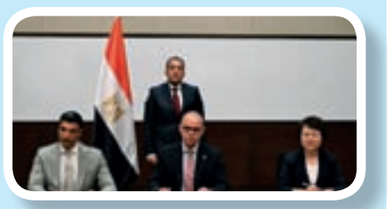

شهد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، بمقر الحكومة بالعاصمة الجديدة، توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة، وصندوق مصر السيادي التابع لوزارة الاستثمار والتجارة الخارجية، وشركة «جيانغسو تشان خو» الصينية للمعدات الذكية، بالتعاون مع شركة «فيدا لأنظمة هندسة السيارات»، لإقامة قاعدة لتخطيط وإنشاء مصانع السيارات ووسائل النقل المختلفة في مصر.
وقع مذكرة التفاهم كل من الدكتور محمد فريد، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس خالد هاشم، وزير الصناعة، وآيلين تشو، رئيسة شركة «جيانغسو تشان خو».
وأكد محمد فريد أن الاتفاقية تأتي في إطار استراتيجية الدولة لجذب الشركات العالمية ذات سلاسل التوريد المتقدمة، وتوطين التكنولوجيا ونقل الخبرات، بما يدعم تعميق التصنيع المحلي، وتقليل الضغط على الموارد الدولارية، وزيادة القدرات التصديرية.
وأوضح أن المشروع يستهدف تعزيز القدرات المصرية في تكنولوجيا تصنيع السيارات ومكوناتها ومعدات الإنتاج، ورفع تنافسية الصناعة المحلية، بما يدعم تحول مصر إلى مركز إقليمي لصناعة السيارات والصناعات المغذية، ويجذب المزيد من الاستثمارات إلى القطاع.
من جانبه، قال المهندس خالد هاشم إن مذكرة التفاهم تستهدف إنشاء منصة صناعية وهندسية متخصصة في هندسة مصانع السيارات، وتصنيع وتجميع معدات الإنتاج الذكية، إلى جانب تقديم الخدمات الفنية ونقل وتوطين التكنولوجيا والتدريب وتنفيذ المشروعات في مصر والأسواق الإقليمية.

أتفاق مبدئي علي مراجعة وتحديث المواصفات القياسية الخاصة بقطاع الغزل والنسيج لضبط الواردات

اتفقت غرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات المصرية العامة للمواصفات والجودة، على مراجعة وتحديث المواصفات القياسية الخاصة بقطاع الغزل والنسيج، وإعداد قائمة بالمواصفات التي تحتاج إلى تعديل أو تطوير، إلى جانب بحث استحداث مواصفات جديدة تتناسب مع احتياجات الصناعة والتطورات التي تشهدها الأسواق المحلية والخارجية.
جاء ذلك خلال اجتماع عقدته الغرفة مع الدكتور خالد صوفي، رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، بحضور محمد الكاتب رئيس الغرفة وعدد من أعضاء مجلس إدارة الغرفة، لمناقشة تطوير منظومة المواصفات والرقابة على الواردات، ودعم جودة المنتجات المحلية، إلى جانب متطلبات التصدير والشهادات اللازمة للنفاذ إلى الأسواق الخارجية.
وأكد الدكتور خالد صوفي استعداد الهيئة للتعاون مع غرفة الصناعات النسيجية في مراجعة وتحديث المواصفات القياسية للقطاع، مطالبًا الغرفة بإعداد حصر متكامل بالمواصفات التي تحتاج إلى تعديل، وكذلك تحديد المواصفات المطلوب استحداثها، حتى تتمكن الهيئة من دراستها وفقًا للأولويات واحتياجات الصناعة.

"الشراء الموحد»: افتتاح المخازن الاستراتيجية للأدوية خلال أيام

أكد الدكتور هشام ستيت، رئيس الهيئة المصرية للشراء الموحد والإمداد والتموين الطبي وإدارة التكنولوجيا الطبية، قرب افتتاح مشروع المخازن الاستراتيجية للأدوية بالعاصمة الإدارية الجديدة، موضحًا أنه لم يتبقَ سوى أيام قليلة على بدء تشغيله.
جاء ذلك خلال كلمته في افتتاح فعاليات الدورة الـ13 من معرض «فارماكونكس 2026»، حيث أكد أن المؤتمرات والفعاليات المتخصصة تمثل منصة مهمة تجمع المسؤولين والخبراء والمستثمرين والشركات العاملة في قطاع الرعاية الصحية، بما يفتح المجال أمام تبادل الخبرات وإقامة شراكات جديدة.
وأشار ستيت إلى أن مشاركة الهيئة في المعرض تتيح التعرف على حجم النمو في الطلب الحكومي على الأدوية والمستلزمات والتجهيزات الطبية، وما يصاحبه من فرص استثمارية وتجارية أمام الشركات العاملة في السوق المصرية.
وأوضح أن حجم أعمال الهيئة المصرية للشراء الموحد ارتفع إلى نحو 120 مليار جنيه حاليًا، مقارنة بنحو 29 مليار جنيه قبل 7 سنوات، مؤكدًا أن هذا النمو يعكس حجم التوسع والاستثمارات التي يشهدها القطاع الصحي في مصر.

الأسواق تحت رقابة التموين « بـ«كارت المفتش» و «رادار الأسعار»

بدء تطبيق «كارت المفتش» بهدف إنشاء منظومة متكاملة للرقابة على الأسواق وتوثيق الزيارات والحملات الرقابية ونتائج التفتيش إلكترونياً وتسجيل المخالفات ..

بدأت وزيارة التموين والتجارة الداخلية ، الأسبوع الماضي ، تطبيق منظومة رقمية جديدة لرقابة الأسواق تعتمد على توثيق أعمال مفتشي التموين وتحليل بيانات الأسعار باستخدام الذكاء الاصطناعي، في خطوة تعزز البنية الرقابية التي تستعد بها الحكومة لإعادة هيكلة منظومة الدعم وتوجيهه بصورة أكثر دقة إلى مستحقيه.
وأعلنت وزارة التموين والتجارة الداخلية، أن منظومة «كارت المفتش» بدأت العمل في الأول من سبتمبر ، بما يسمح بتوثيق الزيارات والحملات الرقابية ونتائج التفتيش إلكترونيا، وتسجيل المخالفات وإرفاق الصور بها، وإنشاء قاعدة بيانات محدثة عن المنشآت والأسواق.
وأكد الدكتور شريف فاروق وزير التموين أن الوزارة تعمل على تطوير منظومة رقابية متكاملة تجمع بين التواجد الميداني الفعال والأدوات الرقمية الحديثة وتحليل البيانات والرقابة المجتمعية، بما يعزز قدرة الأجهزة الرقابية على سرعة رصد أي ممارسات غير منضبطة والتعامل معها، مؤكدًا أن التكنولوجيا تمثل أداة داعمة لرفع كفاءة الرقابة الميدانية وليست بديلا عنها.
وشدد الوزير على ضرورة إحكام الرقابة على الأسواق والتأكد من توافر السلع الأساسية وانتظام تداولها، والمتابعة المستمرة لمستويات الأسعار الفعلية على أرض الواقع، مع سرعة التعامل مع أي مخالفات أو ممارسات تضر بالمواطنين، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز أدوات الرصد والإنذار المبكر بما يتيح التدخل في التوقيت المناسب.
و وجه الدكتور شريف فاروق بمواصلة التنفيذ والمتابعة المستمرة لكافة محاور المنظومة، والتأكد من تحقيق التكامل بين أدوات الرقابة الرقمية والميدانية، وقياس نتائج تطبيقها على أرض الواقع، مؤكدًا أن تطوير منظومة الرقابة يمثل مسارًا مستمرًا يستهدف حماية حقوق المواطنين، وتعزيز انضباط الأسواق، وضمان توافر السلع واستقرارها.
ومن جانبه، أوضح الدكتور محمد شتا ، مساعد وزير التموين والتجارة الداخلية للخدمات الرقمية، أن الخطة تستهدف الانتقال تدريجيًا من الرقابة التقليدية القائمة بصورة أساسية على رصد المخالفات بعد وقوعها، إلى منظومة أكثر استباقية تعتمد على تكامل البيانات والرصد الميداني في تحديد مناطق ومظاهر الخلل وتوجيه الجهود الرقابية إليها.
وأشار مساعد الوزير إلى أن المنظومات الرقمية والرقابية، بما يشمل منظومة «كارت المفتش» وتطبيق «رادار الأسعار» ومنظومة رصد الأسعار، تم إنشاؤها وتطويرها بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، في إطار دعم جهود وزارة التموين والتجارة الداخلية لتطوير أدوات الرقابة والاستفادة من التكنولوجيا والبيانات في إحكام متابعة الأسواق.
وأشار مساعد الوزير إلى بدء العمل بمنظومة «كارت المفتش» اعتبارًا من الأول من سبتمبر، تنفيذًا لتوجيهات الدكتور شريف فاروق، باعتبارها إحدى الأدوات الرئيسية في تطوير منظومة الرقابة التموينية والتجارية والتحول بها إلى منظومة رقمية أكثر دقة وكفاءة.
وأوضح أن «كارت المفتش» يستهدف دعم أعمال مفتشي التموين من خلال التوثيق الإلكتروني للزيارات والحملات الرقابية ونتائج أعمال التفتيش ميدانيًا، مع إمكانية توثيق المخالفات بالصور على أرض الواقع، بما يسهم في بناء قاعدة بيانات دقيقة ومحدثة عن أعمال الرقابة والمنشآت التي يتم التفتيش عليها، ورفع كفاءة المتابعة وسرعة التعامل مع المخالفات.
وأضاف أن المنظومة تعزز حوكمة أعمال التفتيش من خلال تسجيل البيانات والنتائج إلكترونيًا، بما يسمح بمتابعة الأداء الرقابي وتحليل نتائج الحملات وتحديد الأنماط المتكررة للمخالفات، فضلا عن المساعدة في توجيه الموارد والجهود الرقابية بصورة أكثر كفاءة إلى المناطق والمنشآت التي تستدعي مزيدًا من المتابعة.
وأكد أن «كارت المفتش» يمثل خطوة مهمة نحو بناء منظومة رقابية حديثة تحقق التكامل بين ما يتم رصده ميدانيًا وما يتم تحليله مركزيًا على مستوى الوزارة، بما يعزز سرعة الاستجابة واتخاذ الإجراءات اللازمة.
وفي السياق ذاته، أشار إلى استمرار أعمال التحديد والتوثيق الجغرافي للمنشآت والمنافذ التموينية وربطها بالخرائط الرقمية ونظم المعلومات الجغرافية (GIS)، بما يوفر رؤية مكانية دقيقة لتوزيع المنافذ والمنشآت، ويدعم أعمال التخطيط والمتابعة والرقابة.
وفي إطار تعزيز الرقابة المجتمعية، أوضح الدكتور محمد شتا أن الوزارة تعمل على تفعيل دور المواطن باعتباره شريكا رئيسيًا في منظومة ضبط الأسواق، من خلال تطبيق «رادار الأسعار» الذي تم إنشاؤه وتطويره بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، والذي يتيح للمواطنين الإبلاغ عن فروق الأسعار غير المبررة للسلع، بما يساعد الأجهزة المختصة على سرعة رصد التحركات غير الطبيعية ومراجعتها واتخاذ الإجراءات اللازمة حيالها.
وأكد أن «رادار الأسعار» لا يستهدف فقط استقبال بلاغات المواطنين، وإنما يساهم كذلك في تكوين قاعدة بيانات مجتمعية داعمة لرصد حركة الأسعار، بما يعزز الشفافية ويوسع نطاق المتابعة ليشمل مناطق ونقاط بيع متعددة.
وأشار إلى أن البيانات الواردة من المواطنين تتكامل مع ما يتم رصده بواسطة مفتشي التموين وأجهزة الرقابة المختلفة، بما يساهم في تكوين صورة أكثر شمولا ودقة عن حركة الأسواق والأسعار، ويعزز قدرة الوزارة على توجيه الحملات الرقابية وفقا للمؤشرات الفعلية.
كما أوضح مساعد الوزير أن الوزارة تعمل على تعزيز دور وحدة رقابة الأسواق ورصد الأسعار، والاستفادة من الطاقات البشرية المتاحة، ومن بينها شباب الخدمة العامة والمستعان بهم بمديريات التموين والتجارة الداخلية بالمحافظات، في دعم أعمال الرصد الفعلي والمباشر لأسعار السلع الأساسية بمختلف المناطق والأسواق، وذلك ضمن منظومة رصد الأسعار التي تم إنشاؤها وتطويرها بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
وكشف الدكتور محمد شتا عن العمل على تطوير نموذج يعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الأسعار التي يتم رصدها ميدانيًا، من خلال الاستفادة من البيانات الحالية وربطها بالبيانات التاريخية، بما يساعد على تحليل الأنماط والتغيرات السابقة ومقارنتها بالتحركات الحالية للأسعار.
وأوضح أن المستهدف هو الانتقال تدريجيًا من مجرد رصد التحركات السعرية بعد حدوثها إلى بناء قدرات تحليلية تساعد على استشراف الاتجاهات المحتملة للأسعار وفقًا للبيانات الفعلية والمؤشرات التاريخية، بما يدعم قدرة الوزارة على الاستعداد المبكر والتدخل في الوقت المناسب عند ظهور مؤشرات تستدعي المتابعة.

التموين والدعم

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي أعلن أن الحكومة تستهدف تطبيق منظومة الدعم النقدي خلال العام المالي 2026-2027، فيما قال مسؤولون إن الهدف لا يتمثل في خفض قيمة الدعم، وإنما في تحسين كفاءة توزيعه وضمان وصوله إلى المستحقين ، فيما صرح وزير التموين الدكتور شريف فاروق في يونيو الماضي بأن الحكومة تدرس الانتقال إلى نظام «الدعم شبه النقدي السلعي»، بهدف إعادة تنظيم الدعم وضمان وصوله بصورة أكثر عدالة إلى المواطنين الأكثر احتياجا. وبموجب التصور الذي تدرسه الوزارة، لا يعني النظام الجديد بالضرورة حصول المواطنين على أموال نقدية مباشرة، إذ قال أحمد كمال، مساعد وزير التموين والمتحدث باسم الوزارة، إن قيمة دعم الخبز والسلع يمكن أن تتحول إلى رصيد داخل البطاقة التموينية، يتيح للمستفيد شراء احتياجاته الأساسية من المنافذ المشاركة في المنظومة. كما تدرس الحكومة دمج منظومتي الخبز والسلع التموينية ونقاط الخبز في إطار موحد، في محاولة لرفع كفاءة توزيع الدعم والحد من الفاقد والتشوهات السعرية في حلقات التداول.
وتعمل وزارة التموين، بالتوازي، على تفعيل تطبيق «رادار الأسعار»، الذي يتيح للمواطنين الإبلاغ عن فروق الأسعار غير المبررة، على أن تتكامل تلك البيانات مع نتائج حملات مفتشي التموين ووحدات رصد الأسعار. وقالت الوزارة إن هذه البيانات ستساعد في تكوين صورة أشمل عن حركة الأسعار ومستوياتها في المناطق المختلفة، فيما يجرى تطوير نموذج يعتمد على الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الأسعار الحالية والتاريخية، واكتشاف الأنماط والتغيرات واستشراف الاتجاهات المحتملة.
وتظهر بيانات موازنة العام المالي 2026-2027 أن مخصصات الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية ارتفعت إلى نحو 832 مليار جنيه، مقابل نحو 287 مليار جنيه في موازنة 2018-2019، بزيادة تقارب 190% خلال تسع سنوات، وفقا لبيانات الموازنة العامة للدولة. وتبلغ مخصصات الدعم السلعي في الموازنة الجديدة نحو 334.4 مليار جنيه، من بينها نحو 178 مليار جنيه لدعم رغيف الخبز، بحسب بيانات منشورة عن الموازنة.
وبحثت وزارة التموين في يونيو الماضي مع شركة استشارات أعمال نماذج مختلفة لتطبيق الدعم النقدي، بما في ذلك آليات الاستهداف والحوكمة والمتابعة وقياس الأثر وقواعد البيانات اللازمة لتقييم البدائل، ولا يمثل «كارت المفتش» في حد ذاته قرارا بإعادة توزيع الدعم، لكن المنظومة الجديدة توفر للحكومة أداة إضافية لجمع بيانات ميدانية عن الأسواق والمخالفات والمنافذ، يمكن دمجها مع قواعد بيانات المستفيدين والأسعار في إطار عملية إعادة هيكلة الدعم.
ووفقا للتصور الحكومي، فإن الجمع بين بيانات المستفيدين والرقابة الميدانية والأسعار يمكن أن يقلل من تسرب الدعم والهدر، ويتيح توجيه الموارد إلى الفئات الأكثر احتياجا، مع مراقبة الأسواق لمنع ارتفاع الأسعار بصورة تقلل من الأثر الحقيقي للدعم. وأكدت وزارة التموين أن التكنولوجيا لن تحل محل مفتشي التموين، وإنما ستكون أداة مساندة للرقابة الميدانية وصنع القرار، من خلال توفير بيانات أكثر دقة وسرعة عن الأسواق والمخالفات واتجاهات الأسعار.
من جانبه ، أكد مصطفى بدرة الخبير الاقتصادي على ضرورة الحفاظ على حرية السوق ودعم آليات الاقتصاد الحر، مع رفض أي ممارسات تستهدف التحكم بالسلع أو تخزينها بهدف حجبها عن الأسواق ثم إعادة بيعها بأسعار مرتفعة، مؤكدًا أن مثل هذه الممارسات تضر بالاقتصاد وتنعكس سلبًا على المواطنين.
وطالب بدرة بضرورة استمرار الرقابة على الأسواق بصورة حكيمة، إلى جانب التوعية وضمان توافر مختلف المنتجات أمام المستهلكين، وتساءل بدرة عن أسباب اتجاه بعض التجار إلى احتكار بعض السلع، مؤكدًا أن تعطيل حركة السوق بهذه الممارسات يضر بالاقتصاد، وقد تكون له تداعيات سلبية على المواطنين والاقتصاد خلال الفترة المقبلة .
وقال هشام الدجوي، رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بالجيزة، إن مصر لا تطبق نظام التسعيرة الجبرية، لكن السلاسل التجارية تستطيع تحديد أسعار منتجاتها داخل منافذها، مشيرًا إلى أن الحكومة استطاعت تحديد أسعار بعض السلع في منافذها، ومنها السكر بسعر ثابت يبلغ 25 جنيهًا من أسوان إلى الإسكندرية، إلى جانب الأرز والزيت وغيرها من السلع.
وأضاف أن السلع متوافرة بصورة عامة على مستوى الجمهورية ويكميات تكفي الشعب المصري وضيوفه، موضحًا أن المشكلة الأساسية تتمثل في تفاوت الأسعار، في ظل عدم وجود تسعيرة جبرية، الأمر الذي يستدعي وجود آليات أكثر قدرة على ضبط الأسواق. وأضاف الدجوي، أن تحويل الدعم العيني إلى نقدي مشروط يتيح لحامل البطاقة التموينية، التي من المقرر أن تكون في صورة «فيزا مشتريات»، الحصول على احتياجاته من نحو 40 ألف منفذ على مستوى الجمهورية، موضحًا أن هذه المنافذ ستنتشر في الأحياء والشوارع والنجوع، وتعتمد في الأساس على تطوير منافذ تجار التموين وشباب «جمعيتي».

أسامة السيد

افتتاح معرض «أهلا مدارس» و التخفيضات تصل إلي ٣٥٪

افتتح مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، المعرض الرئيسي لمبادرة «أهلا مدارس» بمحافظة الجيزة، والمقام بأرض المطاحن بمنطقة الطالبية في شارع الملك فيصل الرئيسي.
وأكد رئيس مجلس الوزراء أن افتتاح المعرض الرئيسي لـ «أهلا مدارس» يأتي في إطار جهود الدولة للتوسع في إقامة المعارض والمبادرات التي تستهدف توفير احتياجات المواطنين من السلع والمستلزمات الأساسية بأسعار مناسبة، خاصة مع قرب بدء العام الدراسي الجديد؛ بما يسهم في تخفيف الأعباء عن الأسر المصرية.
وأضاف أن هذه المعارض تأتي تنفيذا للتوجيهات المستمرة من الرئيس عبدالفتاح السيسي، بضرورة التوسع في إقامة مثل هذه المعارض، التي تتيح للمواطنين الحصول على مختلف السلع والمنتجات ومستلزمات المدارس ذات الجودة المناسبة وبأسعار مخفضة.
وأشار الدكتور مصطفى مدبولي إلى أن معارض «أهلا مدارس» تمثل نموذجا للتعاون بين أجهزة الدولة والقطاع الخاص والغرف التجارية؛ بما يسهم في توفير المستلزمات المدرسية والسلع المرتبطة بموسم الدراسة بأسعار مناسبة، موضحا أهمية استمرار التنسيق بين مختلف الجهات المعنية؛ لضمان توافر السلع والمنتجات داخل المعارض خلال فترة المعرض، وتقديمها بجودة مناسبة وأسعار تنافسية؛ بما يحقق الهدف من هذه المبادرات في دعم الأسر المصرية.
وخلال وجوده بالمعرض، افتتح مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، أكثر من 20 معرضا أخرى بمختلف مراكز ومدن محافظة الجيزة؛ وذلك في إطار خطة التوسع في إقامة معارض «أهلا مدارس» داخل المحافظة، وضمان وصول السلع والمستلزمات المدرسية بأسعار مخفضة إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين بمختلف المناطق.
وعقب ذلك، تفقد رئيس مجلس الوزراء عددا من الأجنحة، واطلع على المنتجات والمستلزمات المعروضة وأسعارها ونسب التخفيضات المقدمة للمواطنين، كما استمع إلى شرح حول طبيعة المنتجات ونسب التخفيضات المقررة عليها، مؤكدا أهمية استمرار جهود الدولة في توفير مختلف احتياجات الأسر المصرية من مستلزمات العام الدراسي، والعمل على إتاحة السلع بأسعار مناسبة وجودة ملائمة.
وأكد الدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، أن تنظيم معارض «أهلا مدارس» يأتي في إطار حرص الوزارة على التوسع في إقامة المعارض والمبادرات التي تستهدف توفير احتياجات المواطنين من المستلزمات المدرسية والسلع الأساسية بأسعار مناسبة، بالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية والغرف التجارية بالمحافظات والقطاع الخاص.
وأشار إلى أن افتتاح المعرض الرئيسي بمحافظة الجيزة إلى جانب أكثر من 20 معرضا بمختلف مراكز ومدن المحافظة يعكس حرص الوزارة على توسيع نطاق إتاحة السلع المخفضة والوصول بها إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين.
وأوضح وزير التموين لرئيس الوزراء أن المعرض الرئيسي يقام على مساحة تصل إلى 1800 متر مربع، ويشمل مختلف مستلزمات موسم المدارس والسلع الغذائية؛ بما يوفر للمواطنين مجموعة متنوعة من احتياجاتهم في مكان واحد، مع تقديم تخفيضات وعروض سعرية على مختلف المنتجات.
وأعلن الدكتور شريف فاروق أن المعرض الرئيسي بمنطقة الطالبية يضم 65 جناحا، ويستمر في استقبال المواطنين حتى يوم 25 سبتمبر الجاري، ويعمل يوميا من الساعة 11 صباحا وحتى 12 مساء، ويقدم تشكيلة متنوعة من المستلزمات المدرسية والسلع الغذائية، مع تخفيضات وعروض سعرية تصل إلى 25% على بعض المنتجات، مؤكدا أهمية توفير السلع بجودة مناسبة وأسعار تنافسية؛ بما يساعد الأسر المصرية على تدبير احتياجات أبنائها مع قرب بدء العام الدراسي الجديد، ويعزز من جهود الدولة في تخفيف الأعباء عن المواطنين.
تجدر الإشارة إلى أن تنظيم معارض «أهلا مدارس» يأتي بالتعاون والتنسيق بين وزارة التموين والتجارة الداخلية، والاتحاد العام للغرف التجارية والغرف التجارية بالمحافظات، وبمشاركة الشركات والعارضين؛ بما يسهم في توفير احتياجات المواطنين من المستلزمات المدرسية والسلع الأساسية، وتعزيز المنافسة وإتاحة المنتجات بأسعار تنافسية.

صادرات الملابس الجاهزة في المقدمة ب ٢,١٤ مليار دولار خلال ٧ أشهر

رئيس المجلس التصديري : الأسواق الأوروبية أكبر مستقبل للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة بقيمة 930 مليون دولار خلال 2026 ..

حقق قطاع الملابس الجاهزة قفزة نوعية في الأداء التصديري للقطاع خلال السبعة أشهر الأولى من عام 2026، حيث بلغت حصيلة الصادرات الإجمالية 2.139 مليار دولار أمريكي خلال الفترة من يناير إلى يوليو، مقارنة بـ1.869 مليار دولار خلال الفترة المماثلة من عام 2025، بمعدل نمو بلغ 14% .
وأكد المجلس التصديري للملابس الجاهزة ، أن هذا الأداء يعكس تحولا جوهريا في طبيعة النمو التصديري للقطاع، إذ لم تعد الزيادة في الصادرات مرتبطة بالتحركات الكمية التقليدية فقط، وإنما باتت مدفوعة بتطوير التكنولوجيا التشغيلية، وتحسين جودة المنتج، وتعزيز قدرة المصانع المصرية على الامتثال للمتطلبات الدولية المتصاعدة، بما يدعم مرونة الإنتاج والتنوع في حفظة المنتجات، بحسب المجلس التصديري للملابس الجاهزة.
وأشار التقرير الشهري الصادر عن المجلس، إلى أن هذا الاتجاه ظهر بوضوح خلال شهر يوليو، الذي سجلت صادرات الملابس الجاهزة خلاله 380 مليون دولار، بنمو 19% مقارنة بـ320 مليون دولار خلال يوليو 2025.
وأظهرت بيانات المجلس التصديري للملابس الجاهزة، أن الشركات المصرية استحوذت على النصيب الأكبر من صادرات القطاع، بعدما ارتفعت صادراتها إلى نحو 1.337 مليار دولار خلال أول 7 أشهر من 2026، مقابل 1.163 مليار دولار خلال الفترة نفسها من 2025، بنمو بلغ 15%، لتشكل نحو 62.5% من إجمالي صادرات الملابس الجاهزة خلال الفترة.
كما ارتفع عدد الشركات المصرية المصدرة إلى 749 شركة خلال يناير-يوليو 2026، مقابل 722 شركة خلال الفترة نفسها من العام الماضي، بزيادة قدرها 27 شركة ونمو نسبته 15%.
وفي المقابل، ارتفع عدد الشركات ذات الاستثمار الأجنبي المصدرة إلى 115 شركة خلال أول 7 أشهر من 2026، مقابل 106 شركات خلال الفترة نفسها من 2025، بزيادة قدرها 9 شركات ونمو نسبته 14% .
وسجلت صادرات الشركات ذات الاستثمار الأجنبي نحو 802 مليون دولار خلال يناير-يوليو 2026، مقابل 705 ملايين دولار خلال الفترة نفسها من عام 2025، بزيادة قدرها 97 مليون دولار ونمو نسبته 14%، لتستحوذ على نحو 37.5% من إجمالي صادرات الملابس الجاهزة خلال الفترة.

تعزيز تنافسية المنتج المصري

وقال فاضل مرزوق رئيس المجلس التصديري للملابس الجاهزة، إن الأسواق الأوروبية رسخت موقعها كأكبر مستقبل للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة، بقيمة 930 مليون دولار خلال الأشهر السبعة الأولى من 2026، مقابل 636 مليون دولار خلال الفترة نفسها من 2025، بمعدل نمو استثنائي بلغ 46%، لتستحوذ أوروبا وحدها على نحو 43% من إجمالي صادرات القطاع.
وأضاف أن هذا التوسع يعكس قدرة المنظومة الصناعية المصرية على تطوير عملياتها التشغيلية ومواكبة الاشتراطات التنظيمية الصارمة في الأسواق الدولية، وعلى رأسها معايير الحوكمة البيئية (ESG)، ومتطلبات آلية تعديل حدود الكربون (CBAM)، إلى جانب التتبع الشامل لسلاسل التوريد.
وتصدرت إسبانيا قائمة الدول الأوروبية الأكثر نموا في استقبال الصادرات المصرية، بنسبة 86% لتسجل 185 مليون دولار، تلتها المملكة المتحدة بنمو 69% لتسجل 86 مليون دولار، ثم إيطاليا بنمو 51% لتسجل 55 مليون دولار، وفرنسا بنمو 45% لتسجل 48 مليون دولار، وألمانيا بنمو 37% لتسجل 117 مليون دولار.
وشدد رئيس المجلس التصديري على أهمية الامتثال البيئي والتشغيلي والتتبع في تعزيز قدرة المنتج المصري على النفاذ إلى الأسواق الأوروبية، بالتوازي مع التطور التكنولوجي والتشغيلي داخل المصانع المصرية.
وأشار فاضل مرزوق إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية حافظت على موقعها كأكبر سوق للصادرات المصرية من الملابس الجاهزة، حيث بلغت قيمة الصادرات إليها 841 مليون دولار خلال الفترة، مقابل 651 مليون دولار العام الماضي، بنمو 29% وحصة سوقية بلغت 39% .
وأكد أن هذا النمو يعكس الميزة التنافسية للقطاع في الاستجابة اللوجستية السريعة والتكامل مع سلاسل الإمداد العالمية، بما يعكس قدرة المصانع المصرية على تلبية متطلبات الأسواق الخارجية بكفاءة ومرونة.
كما سجلت الصادرات إلى الدول العربية ارتفاعا بنسبة 17% لتصل إلى 301 مليون دولار، بحصة سوقية بلغت 14%، بما يعكس تنامي الحضور الإقليمي للمنتج المصري ، وشهد السوق الليبي قفزة في النمو بنسبة 104% لتسجل الصادرات 41 مليون دولار، إلى جانب استمرار نمو الصادرات إلى تركيا بنسبة 28% لتسجل 240 مليون دولار.

أسواق جديدة

كان المجلس التصديري للملابس الجاهزة أعلن في وقت سابق إطلاق استراتيجية للتوسع بأسواق أوروبا والدول العربية ، وقال رئيس المجلس المهندس فاضل مرزوق، إن المجلس يعمل على تنفيذ استراتيجية متكاملة لتنمية صادرات القطاع وتنويع خريطة الأسواق الخارجية، من خلال تعزيز التواجد المصري في الأسواق القائمة وفتح أسواق جديدة أمام الشركات المصرية، مع التركيز على دول الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة والدول العربية والأفريقية، إلى جانب عدد من الأسواق الواعدة في آسيا وأمريكا اللاتينية.
وأوضح مرزوق أن استراتيجية المجلس تقوم على عدة محاور رئيسية، في مقدمتها تعظيم الاستفادة من شبكة اتفاقيات التجارة الحرة والتفضيلية التي ترتبط بها مصر لتعزيز القدرة التنافسية للملابس الجاهزة المصرية في الأسواق التي تغطيها تلك الاتفاقيات، بالتوازي مع دراسة الأسواق العالمية ذات الطلب الاستيرادي الكبير، وتحديد المنتجات التي تمتلك فيها الصناعة المصرية فرصا حقيقية للنمو وزيادة حصتها السوقية.
وأشار رئيس المجلس إلى أن السوق الأوروبية تأتي في مقدمة الأسواق المستهدفة، في ضوء حجمها الكبير والفرص المتاحة أمام مصدري الملابس الجاهزة، حيث تشير

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

شي جينبينج في القاهرة.. زيارة «الشراكة الاستراتيجية» ورسائل الغرف المغلقة

بكين لا تتعامل مع مصر باعتبارها مجرد سوق أو دولة مستقبلة للاستثمارات وإنما باعتبارها بوابة سياسية واستراتيجية إلى إقليم كامل

لم تكن زيارة الرئيس الصيني شي جينبينج إلى القاهرة يومي الأول والثاني من سبتمبر الجاري مجرد محطة دبلوماسية في برنامج زيارة خارجية، ولا مجرد احتفال بمرور سبعين عامًا على إقامة العلاقات المصرية الصينية؛ بل جاءت في توقيت بالغ الدلالة، إقليميًا ودوليًا، لتضع العلاقات بين القاهرة وبكين أمام اختبار جديد يتجاوز بكثير حدود التعاون الاقتصادي والاستثمارات والتجارة، ويفتح الباب أمام قراءة أوسع لموقع مصر في الخريطة الدولية المتغيرة.

فالزيارة، وهي الأولى للرئيس الصيني إلى مصر منذ عشر سنوات، جاءت بينما يشهد النظام الدولي واحدة من أكثر مراحله اضطرابًا منذ نهاية الحرب الباردة، مع تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة والصين، وتنامي الحديث عن عالم متعدد الأقطاب، وتراجع قدرة القوى الكبرى على فرض ترتيبات مستقرة على أقاليم مختلفة من العالم، بالتزامن مع أزمات متشابكة في الشرق الأوسط والقرن الأفريقي والبحر الأحمر وآسيا.

ومن هنا، فإن الأهم في زيارة شي إلى القاهرة لم يكن ما حملته من اتفاقيات اقتصادية، وإنما ما حملته من رسائل سياسية واستراتيجية متبادلة، وفي مقدمتها إعلان بكين تفهمها للأهمية الحيوية لنهر النيل بالنسبة إلى مصر وحقها المشروع في حماية أمنها المائي والغذائي ومصالحها التنموية، مقابل تأكيد القاهرة التزامها بمبدأ «الصين الواحدة» واعتبار تايوان جزءًا لا يتجزأ من الأراضي الصينية، ودعمها للموقف الصيني بشأن السيادة ووحدة الأراضي وتحقيق إعادة توحيد الصين ، وهنا تحديدًا تكمن أهمية الزيارة.

من الصداقة التاريخية إلى «تبادل المصالح الجوهرية»

ربما كان أكثر ما يستحق التوقف أمامه في البيان المصري الصيني المشترك هو الانتقال بالعلاقة من مفهوم التعاون والشراكة إلى مساحة أكثر حساسية تتصل بما تسميه الدول عادة «المصالح الجوهرية» .

فالبيان لم يكتف بالتأكيد على قوة العلاقات الثنائية أو استمرار الشراكة الاستراتيجية الشاملة، وإنما نص صراحة على تبادل الدعم الثابت في القضايا المتعلقة بالمصالح الجوهرية والشواغل الرئيسية للجانبين ، وهذه الصياغة ليست تفصيلا دبلوماسيًا عابرًا.

ففي العلاقات الدولية، هناك فارق كبير بين أن تؤكد دولتان التعاون في ملفات مشتركة، وبين أن يعلن كل طرف تفهمه ودعمه لمصالح الطرف الآخر التي يعتبرها جزءًا من أمنه القومي أو سيادته الوطنية.

وقد ظهر هذا المعنى بوضوح في ملفي النيل وتايوان ، فقد أكدت الصين إدراكها أن نهر النيل هو شريان الحياة الرئيسي لمصر، واعترفت بحقها المشروع في حماية أمنها المائي والغذائي ومصالحها التنموية، ودعت القاهرة وبكين دول حوض النيل إلى الالتزام بالقانون الدولي، بما في ذلك مبدأ عدم التسبب في الضرر. وفي المقابل، أكدت مصر التزامها بمبدأ الصين الواحدة، ورفضها التدخل في الشؤون الداخلية الصينية، ودعمها لموقف بكين بشأن السيادة ووحدة الأراضي الصينية.

وبذلك نشأت أمام الرأي العام الدولي معادلة سياسية واضحة: بكين تفهم هواجس القاهرة المائية، والقاهرة تعترف بالمصالح الصينية في قضية تايوان.

ولا يعني ذلك، بطبيعة الحال، أن مصر أصبحت طرفًا في صراع صيني أمريكي حول تايوان، كما لا يعني أن الصين أصبحت طرفًا في نزاع مصر مع إثيوبيا حول سد النهضة ، لكن الرسالة الأهم هي أن القاهرة وبكين تعملان على بناء مساحة من التفاهم الاستراتيجي المتبادل تسمح لكل طرف بالحصول على دعم سياسي من قوة دولية كبرى في قضايا يعتبرها ذات أولوية. النيل والأمن القومي

تكتسب الإشارة الصينية إلى نهر النيل أهمية مضاعفة؛ لأن قضية المياه بالنسبة إلى مصر ليست ملفًا سياسيًا خارجيًا عاديًا، وإنما قضية ترتبط بالأمن القومي والاستقرار والتنمية والحياة اليومية لملايين المصريين.

واللافت أن الموقف الصيني لم يتخذ صيغة انحياز مباشر ضد دولة بعينها، ولم يسمِّ إثيوبيا في البيان المشترك، وإنما لجأ إلى لغة القانون الدولي، مؤكدًا أهمية التزام جميع دول حوض النيل بعدم إحداث الضرر ، وهذه نقطة بالغة الأهمية.

فمصر لا تحتاج بالضرورة إلى بيانات تصعيدية من القوى الكبرى بقدر ما تحتاج إلى تثبيت قضية النيل داخل إطار قانوني ودولي ومؤسسي يجعل الأمن المائي المصري جزءًا من منظومة القواعد التي تحكم العلاقات بين دول الأنهار الدولية.

ومن هذه الزاوية يمكن قراءة الموقف الصيني باعتباره مكسبًا دبلوماسيًا لمصر: لأنه يضيف إلى موقفها طرفًا دوليًا يتمتع بثقل سياسي واقتصادي وعسكري هائل، ويملك علاقات واسعة في أفريقيا، بما فيها علاقات قوية مع إثيوبيا ودول حوض النيل.

وهنا تظهر قيمة الموقف الصيني تحديدًا: فبكين ليست دولة بعيدة عن أفريقيا، بل قوة حاضرة في القارة، ولها علاقات واسعة مع دولها ومؤسساتها، وبالتالي فإن حديثها عن احترام القانون الدولي وعدم الإضرار في قضية الأنهار يمكن أن تكون له دلالات سياسية تتجاوز القاهرة وبكين إلى البيئة الأفريقية نفسها ، لكن القراءة الواقعية تقتضي في الوقت ذاته عدم المبالغة.

فالموقف الصيني ليس التزامًا بمعاهدة دفاعية مع مصر، ولا يمثل تعهدًا بالتدخل في أي نزاع مستقبلي، وإنما هو إسناد سياسي ودبلوماسي مهم لموقف مصر، يمكن للقاهرة البناء عليه ضمن شبكة أوسع من التحركات الدولية.

رسالة تايوان من القاهرة

إذا كان الحديث الصيني عن النيل يحمل أهمية مباشرة بالنسبة إلى مصر، فإن الموقف المصري من تايوان يحمل بالنسبة إلى الصين أهمية استراتيجية بالغة ، فتايوان بالنسبة إلى بكين ليست مجرد قضية إقليمية؛ إنها واحدة من أهم قضايا السيادة والوحدة الوطنية الصينية، وترتبط مباشرة بالمنافسة الصينية الأمريكية وبمستقبل الأمن في شرق آسيا.

ومن ثم فإن صدور موقف مصري واضح من القاهرة يؤكد الالتزام بمبدأ «الصين الواحدة» ودعم وحدة الأراضي الصينية، يمثل بالنسبة إلى بكين مكسبًا سياسيًا مهمًا، خصوصًا عندما يصدر عن دولة بحجم مصر وموقعها ودورها العربي والأفريقي.

والأهم أن مصر لا تتحرك هنا خارج تقليد دبلوماسي سابق؛ فالقاهرة وبكين أقامتا علاقاتهما الدبلوماسية عام ١٩٥٦، وكانت مصر أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية، وبعد سبعة عقود ارتقت العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة ، لكن الجديد هو أن الظروف الدولية تغيرت بصورة هائلة.

ففي خمسينيات القرن الماضي كانت مصر تتحرك في عالم ثنائي القطبية، بينما تتحرك اليوم في عالم يتجه نحو تعدد مراكز القوة ، وبالتالي فإن إعادة تأكيد القاهرة لموقفها من الصين في قضية تايوان لا يمكن فصلها عن استراتيجية مصر الأوسع في بناء علاقات متوازنة مع القوى الدولية المختلفة.

الصين حصلت في القاهرة على تأكيد مصري واضح لموقفها من قضية تايوان ووحدة أراضيها ومصر حصلت في المقابل على تأكيد صيني مهم لمركزية نهر النيل بالنسبة إلى أمنها المائي وحقها في حماية مصالحها التنموية

اتزان استراتيجي

ربما تكون العبارة الأكثر دلالة في البيان المشترك هي تثمين الجانب الصيني لمبدأ الاتزان الاستراتيجي الذي أرسته مصر، باعتباره داعمًا للتعددية الدولية ، وهنا نصل إلى جوهر السياسة الخارجية المصرية خلال السنوات الأخيرة.

فالقاهرة لا تبدو راغبة في الانتقال من علاقة استراتيجية مع واشنطن إلى تحالف بديل مع بكين أو موسكو أو غيرهما. وهذه نقطة يجب أن تكون واضحة في قراءة السياسة المصرية.

مصر تدرك أن علاقاتها مع الولايات المتحدة ذات أبعاد استراتيجية تاريخية، كما تدرك في الوقت نفسه أهمية علاقاتها مع أوروبا وروسيا والصين والدول العربية والأفريقية. ولذلك فإن الهدف ليس استبدال حليف بحليف، وإنما توسيع هامش الحركة المصرية عبر تعدد الشراكات ، وهذا هو جوهر الاتزان الاستراتيجي.

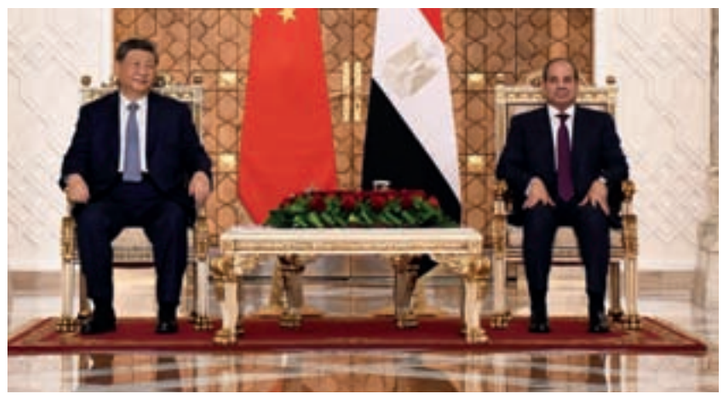

مصر لديها مصالح وعلاقات راسخة مع الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية وروسيا وغيرها، ولن يكون من مصلحتها تحويل علاقاتها بالصين إلى أداة صدام مع طرف دولي آخر وبكين نفسها تدرك ذلك

فالدولة التي تمتلك علاقات قوية مع أكثر من مركز قوة دولي تكون في وضع أفضل للتفاوض، وأكثر قدرة على مقاومة الضغوط، وأوسع مجالا في اختيار البدائل ، ومن هنا يمكن فهم لماذا تبدو القاهرة حريصة على تطوير علاقاتها مع الصين دون أن تقدم ذلك باعتباره موجهًا ضد الولايات المتحدة.

في مصر تقول عمليًا: نحن لا نغادر معسكرًا إلى معسكر، وإنما نرفض أصلا فكرة حصر السياسة الخارجية في معسكر واحد ، وهذا يتفق مع التحول الذي تشهده البيئة الدولية نفسها.

تساؤلات الزيارة

بالتوازي مع التحليلات المتوقعة لأبعاد زيارة الرئيس الصيني لمصر ، ثارت العديد من التساؤلات ، وبينها : هل تريد الصين مصر كحليف أم كشريك توازن؟ ، والسؤال الآخر الذي تفرضه الزيارة هو: ماذا تريد بكين من القاهرة؟

الإجابة لا يمكن اختزالها في الاقتصاد ، فالصين تنظر إلى مصر باعتبارها دولة ذات موقع استراتيجي فريد، تجمع بين العالم العربي وأفريقيا والبحر المتوسط والبحر الأحمر، وتتحكم في واحدة من أهم الممرات البحرية العالمية عبر قناة السويس ، لكن الأهم من الجغرافيا هو الدور السياسي المصري.

فالقاهرة تملك تأثيرًا في ملفات غزة وفلسطين، والسودان، وليبيا، والقرن الأفريقي، والبحر الأحمر، فضلا عن حضورها في الجامعة العربية والاتحاد الأفريقي ومؤسسات الجنوب العالمي.

ومن ثم فإن بكين لا تتعامل مع مصر باعتبارها مجرد سوق أو دولة مستقبلة للاستثمارات، وإنما باعتبارها بوابة سياسية واستراتيجية إلى إقليم كامل ، وقد ظهر ذلك في حديث الرئيس الصيني عن تعزيز دور الدول النامية والجنوب العالمي، وعن الحاجة إلى تطوير نظام دولي أكثر عدلا وتوازنًا، وهي أفكار تتقاطع مع الرؤية المصرية التي تؤكد أهمية إصلاح النظام الدولي وإعطاء الدول النامية مساحة أكبر في صنع القرار.

سياسة الأبواب المفتوحة

من الخطأ قراءة زيارة شي للقاهرة باعتبارها إعلانًا مصريًا عن الابتعاد عن الولايات المتحدة ، لكن من الخطأ أيضًا قراءتها باعتبارها بلا دلالة على واشنطن.

فالزيارة تقول بصورة غير مباشرة إن مصر تمتلك خيارات متعددة، وإن علاقاتها بالقوى الكبرى ليست محكومة بمنطق التبعية أو الاصطفاف الكامل.

وتزداد أهمية هذه الرسالة في ظل حالة إعادة تقييم واسعة لدور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وفي ظل المنافسة الأمريكية الصينية المتصاعدة على النفوذ العالمي.

لقد أصبحت القاهرة بالنسبة إلى بكين نموذجًا مهمًا لكيفية بناء علاقة مع دولة ترتبط بعلاقات استراتيجية مع واشنطن، لكنها في الوقت نفسه تفتح أبوابها للصين وروسيا وأوروبا وغيرها ، وهذه الصيغة بالذات ربما تكون أكثر ما يجذب الصين إلى مصر.

فبكين لا تحتاج فقط إلى دول حليفة بالمعنى التقليدي، وإنما تحتاج إلى شبكة واسعة من الشراكات التي تسمح لها بالحضور داخل المؤسسات والأسواق والممرات الاستراتيجية ومراكز القرار في العالم النامي.

البعد العسكري في الزيارة

لا يمكن تجاهل البعد العسكري والأمني في قراءة الزيارة، خصوصًا أنها جاءت بعد أيام قليلة من إجراء مصر والصين تدريبًا جويًا مشتركًا تحت اسم «نسور الحضارة ٢٠٢٦» . وقد أعلنت وزارة الدفاع المصرية أن التدريب شاركت فيه مقاتلات متعددة المهام، وتضمن طلعات جوية مشتركة وتدريبًا على تخطيط وإدارة العمليات الجوية المشتركة وتبادل الخبرات.

هذه التدريبات لا تعني تحول مصر إلى حليف عسكري للصين، لكنها تشير إلى أن العلاقة تجاوزت مرحلة التعاون السياسي والاقتصادي إلى زيادة مستوى التفاعل العسكري والأمني.

وهنا تبرز أهمية خاصة لهذا التطور في ضوء موقع مصر الجغرافي، ودورها في أمن البحر الأحمر وقناة السويس، واتصالها المباشر ببيئات أمنية شديدة الحساسية في ليبيا والسودان وغزة والقرن الأفريقي.

إن توسيع التعاون العسكري مع الصين يمنح مصر بدائل إضافية في التدريب وتبادل الخبرات، ويعزز مبدأ تنويع مصادر القوة، دون أن يعني ذلك بالضرورة التخلي عن علاقاتها العسكرية التاريخية مع الولايات المتحدة ودول أخرى ، وهذه مرة أخرى هي فلسفة «الاتزان» .

الشرق الأوسط حاضر في المباحثات

الأهم من كل ذلك أن زيارة شي إلى القاهرة جاءت في وقت تحاول فيه الصين توسيع حضورها السياسي في الشرق الأوسط ، فبكين لم تعد تكتفي بدور الشريك التجاري والاستثماري، وإنما بدأت منذ سنوات في تقديم نفسها كقوة قادرة على لعب أدوار سياسية في المنطقة، كما ظهر في وساطتها السابقة بين السعودية وإيران.

وخلال زيارة القاهرة، طرح الرئيس الصيني أيضًا رؤية تتعلق بالحاجة إلى إطار أمني إقليمي جديد للشرق الأوسط، بعيدًا عن التدخلات الخارجية، وهو طرح يكشف رغبة صينية متزايدة في المشاركة في صياغة المعادلات الأمنية للمنطقة ، ومن هنا يصبح اختيار القاهرة ذي دلالة ، فإذا أرادت الصين أن تتحدث عن أمن الشرق الأوسط، فمن الصعب أن تفعل ذلك من دون مصر.

السودان والقرن الأفريقي وتقاطع المصالح

تتجاوز أهمية العلاقات المصرية الصينية الشرق الأوسط إلى القرن الأفريقي ، فمصر تنظر إلى أمن البحر الأحمر وحوض النيل والقرن الأفريقي باعتبارها دوائر متصلة بالأمن القومي، بينما تنظر الصين إلى المنطقة باعتبارها ذات أهمية كبرى لأمن التجارة والملاحة والطاقة وسلاسل الإمداد الدولية ، وهنا توجد مساحة واسعة للتعاون السياسي.

فاستقرار السودان، وأمن البحر الأحمر، ومنع تحول المنطقة إلى ساحة تنافس دولي مفتوح، كلها ملفات يمكن أن تتقاطع فيها الرؤيتان المصرية والصينية.

وقد تصبح هذه المساحة أكثر أهمية خلال المرحلة المقبلة، خصوصًا إذا استمر النظام الدولي في التحول من مرحلة الهيمنة الأحادية إلى مرحلة تنافس مراكز القوة.

عالم متعدد الأقطاب

الرسالة الأعمق للزيارة ربما لا تتعلق بمصر وحدها ولا بالصين وحدها ، فالقاهرة وبكين تقدمان، من خلال علاقاتهما، نموذجًا لما يمكن تسميته الشراكة بين قوى من الجنوب العالمي في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي.

فالبيان المشترك شدد على تعزيز صوت الجنوب العالمي، ودعم حق الدول النامية في المشاركة العادلة والمتوازنة في صناعة القرار السياسي والاقتصادي الدولي، وتعزيز دور الأسواق الناشئة والدول النامية.

وهذا يعني أن القاهرة لا تنظر إلى بكين فقط باعتبارها قوة كبرى يمكن التعاون معها، وإنما باعتبارها أحد المراكز الصاعدة في النظام الدولي.

وفي المقابل، تنظر الصين إلى مصر باعتبارها إحدى الدول الرئيسية التي تستطيع من خلالها تعزيز علاقاتها بالعالم العربي وأفريقيا والجنوب العالمي ، وهكذا تتجاوز العلاقة مفهوم «مصر والصين» إلى مساحة أوسع عنوانها: كيف يمكن لدول الجنوب أن تعيد صياغة موقعها في نظام دولي لم يعد أحادي المركز؟

ومع كل هذه الدلالات، فإن القراءة الواقعية تقتضي عدم الانجراف وراء فكرة أن مصر والصين تتجهان نحو تحالف سياسي كامل ، فهناك فرق بين الشراكة الاستراتيجية والتحالف.

كما أن مصر لديها مصالح وعلاقات راسخة مع الولايات المتحدة وأوروبا والدول العربية وروسيا وغيرها، ولن يكون من مصلحتها تحويل علاقاتها بالصين إلى أداة صدام مع طرف دولي آخر ، والصين نفسها تدرك ذلك ، وبكين لا تحتاج إلى أن تطلب من القاهرة قطع علاقاتها بواشنطن، وإنما تحتاج إلى أن تكون القاهرة جزءًا من عالم أوسع لا تحتكر فيه قوة واحدة القرار ، وهنا تلتقي المصالح.

مصر تريد هامشا أوسع للمناورة، والصين تريد نظامًا دوليًا أقل خضوعًا للقطب الأمريكي الواحد ، وبين الهدفين توجد مساحة مشتركة كبيرة.

الاختبار الحقيقي

القيمة السياسية لأي زيارة لا تقاس بالبيانات الصادرة عنها، وإنما بما تنتجه بعد انتهاء مراسم الاستقبال ، والاختبار الحقيقي للشراكة المصرية الصينية سيكون في مدى قدرة الطرفين على تحويل التفاهمات السياسية إلى آليات تنسيق مستمرة في الملفات الإقليمية والدولية.

الاختبار الحقيقي للشراكة المصرية الصينية سيكون في مدى قدرة الطرفين على تحويل التفاهمات السياسية إلى آليات تنسيق مستمرة في الملفات الإقليمية والدولية

وفي مقدمة ذلك قضية الأمن المائي المصري، وأزمات الشرق الأوسط، والأمن في البحر الأحمر، واستقرار السودان والقرن الأفريقي، وقضايا الجنوب العالمي، وإصلاح المؤسسات الدولية.

كما سيكون من المهم أن يتحول مفهوم «الاتزان الاستراتيجي» إلى سياسة مستدامة، لا إلى شعار دبلوماسي مرتبط بمناسبة معينة ، فالعالم يتغير بسرعة، والتحالفات التقليدية لم تعد كافية وحدها لحماية مصالح الدول.

ومن ثم فإن الدولة الأكثر قدرة على الحركة هي التي تستطيع أن تمتلك شبكة علاقات واسعة، دون أن تفقد استقلال قرارها ، وهذا تحديدًا هو الدرس الأهم من زيارة الرئيس الصيني للقاهرة.

في النهاية، ربما يكون أفضل عنوان لقراءة زيارة شي جينبينج إلى القاهرة هو أنها لم تكن زيارة صينية لمصر بقدر ما كانت إعلانًا متبادلا عن دخول العلاقات المصرية الصينية مرحلة أكثر عمقًا سياسيًا واستراتيجيًا.

فالصين حصلت في القاهرة على تأكيد مصري واضح لموقفها من قضية تايوان ووحدة أراضيها، ومصر حصلت في المقابل على تأكيد صيني مهم لمركزية نهر النيل بالنسبة إلى أمنها المائي وحقها في حماية مصالحها التنموية، إلى جانب اعتراف صيني صريح بمفهوم «الاتزان الاستراتيجي» الذي تنتهجه القاهرة.

والأهم أن الرسائل المتبادلة جاءت في لحظة يعاد فيها تشكيل موازين القوى الدولية ، ومن هنا، فإن زيارة شي إلى القاهرة يمكن النظر إليها باعتبارها واحدة من حلقات إعادة توضع مصر في عالم متعدد الأقطاب: عالم لم تعد فيه القوة تقاس فقط بحجم الترسانة العسكرية أو الناتج المحلي، وإنما أيضًا بقدرة الدولة على بناء علاقات متوازنة مع مراكز القوة المختلفة، وتحويل موقعها الجغرافي والسياسي إلى أوراق تأثير.

مصر، بهذا المعنى، لا تبدو بصدد مغادرة الغرب إلى الشرق، ولا بصدد استبدال واشنطن ببكين ، إنما تبدو بصدد تأكيد قاعدة أكثر واقعية: أن القاهرة تريد أن تتعامل مع العالم كله، وأن تحتفظ بعلاقاتها مع الجميع، وأن تجعل قرارها الوطني ومصالحها العليا فوق حسابات الاستقطاب الدولي.

ولعل هذا هو المعنى الحقيقي لعبارة «الاتزان الاستراتيجي» التي التقطتها بكين في القاهرة .

ففي عالم يتجه بسرعة نحو التعددية القطبية، قد لا يكون السؤال: مع من تقف مصر؟ ، بل السؤال الأكثر دقة هو: كيف تستطيع مصر أن تجعل الجميع حريصين على علاقاتهم بها؟ ، وهنا تكمن القيمة الاستراتيجية الأبعد لزيارة الرئيس الصيني.

فالقاهرة لا تبحث فقط عن شريك جديد، وإنما تعمل على ترسيخ موقعها كدولة محورية لا يمكن تجاوزها في معادلات الشرق الأوسط وأفريقيا والبحر الأحمر، وكطرف قادر على التواصل مع واشنطن وبكين وموسكو والعواصم الأوروبية والعربية والأفريقية في الوقت نفسه ، وهذه ليست سياسة ترف دبلوماسي، وإنما ضرورة تفرضها طبيعة المرحلة المقبلة.

فكلما ازدادت المنافسة بين القوى الكبرى، ازدادت قيمة الدول التي تستطيع أن تحافظ على استقلال قرارها، وتتحرك بين مراكز القوة دون أن تتحول إلى تابع لأي منها.

ومن هذه الزاوية تحديدًا، فإن زيارة شي جينبينج إلى القاهرة قد تكون أهم سياسيًا واستراتيجيًا مما بدا في صور المصافحة ومراسم الاستقبال والاتفاقيات المعلنة.

لقد حملت الزيارة رسالة إلى الخارج مفادها أن مصر تعيد بناء شبكة أمان استراتيجية متعددة الاتجاهات، ورسالة إلى الصين بأن القاهرة شريك يمكن الوثوق بمواقفه في القضايا الجوهرية، ورسالة إلى الإقليم بأن مصر ستظل حاضرة في صياغة توازناته، ورسالة إلى العالم بأن زمن العلاقات القائمة على الاصطفاف الإجباري يتراجع لصالح عالم أكثر تعقيدًا وتعددًا.

وفي هذا العالم الجديد، يبدو أن القاهرة اختارت أن تكون صاحبة قرار في التوازن، لا مجرد طرف في الصراع على التوازن.